نبني على نجاحات الحاضر لنصنع المستقبل

التقرير الحوكمة المؤسسية ٢٠٢٤

بنك الإمارات دبي الوطني
Emirates NBD

الحوكمة المؤسسية

٢	لَمْحَةٌ عَنْ الحَوْكَمةِ
٤	كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة
٦	أهم إنجازات الحوكمة المؤسسية في عام ٢٠٢٤
٨	لمحة عن أعضاء مجلس الإدارة
١٤	لمحة عن أعضاء فريق الإدارة العليا
٢٠	إطار عمل الحوكمة المؤسسية للمجموعة
٢٢	إطار الصلاحيات
٢٣	تشكيل مجلس الإدارة
٢٤	مسؤوليات مجلس الإدارة
٢٦	تعيينات مجلس الإدارة
٢٧	البرنامج التعريفي وبرنامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة
٢٨	عملية تقييم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني
٣٠	إدارة تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة
٣١	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
٣٢	ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والأوراق المالية
٣٣	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
٣٤	دور مجلس الإدارة القيادي
٣٥	بنود جدول أعمال المجلس الرئيسية خلال عام ٢٠٢٤
٣٦	تقارير لجان مجلس الإدارة
٣٨	المدقق الخارجي
٥٠	التنوع في الإدارة العليا
٥١	تعويضات الإدارة العليا
٥٤	لجان الإدارة
٥٥	إدارة المخاطر والضوابط الداخلية
٥٧	الإخلالات وأسبابها وتجنبها
٥٨	الخدمات المصرفية الإسلامية
٦٠	إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية
٦١	التوطين
٦٢	اجتماعات الجمعية العمومية
٦٣	بيان المساهمات النقدية والعينية المقدمة للمجتمع المحلي والبيئة
٦٤	علاقات المستثمرين وأداء الشركة
٦٦	التعاريف

لمحة عن الحوكمة

على مدى عام ٢٠٢٤، واصلت المجموعة رحلتها لتعزيز الحوكمة المؤسسية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والمتطلبات التشريعية المحلية.

ومن خلال تعزيز ثقافة قائمة على المسؤولية والمسائلة والشفافية والإنصاف، تواصل المجموعة حماية مصالح أعمالها وتمكين التنفيذ الفعال لاستراتيجيتها التجارية.

ويُرسخ هذا النهج، الذي يدعمه إطار شامل لإدارة المخاطر، قدرة المجموعة على خلق قيمة دائمة لمساهميها ولأصحاب المصلحة.

فترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة
(عدد أعضاء مجلس الإدارة)

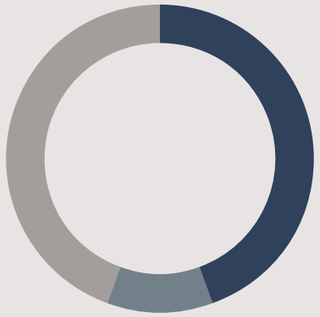

التوطين
(نسبة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة)

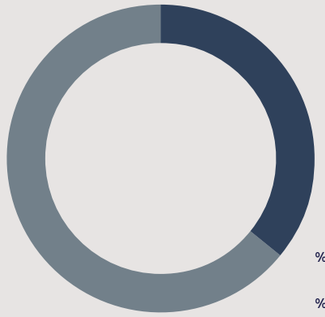

التنوع بين الجنسين لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة

التنوع بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة

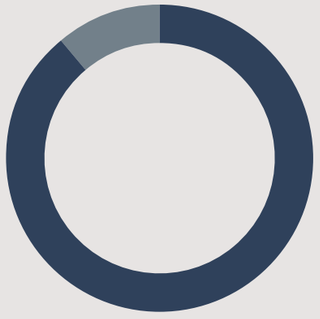

تنوع الجنسين بين الموظفين

الامتثال التنظيمي

تمتثل جميع كيانات المجموعة لمبادئ الحوكمة المنصوص عليها في إطار الحوكمة الخاص ببنك الإمارات دبي الوطني والمتطلبات التنظيمية المحلية ذات الصلة، بما في ذلك تلك الصادرة عن الجهات التنظيمية التالية:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- هيئة الأوراق المالية والسلع
- سوق دبي المالي

أمين سر مجلس إدارة المجموعة:
د. أحمد الخلفاوي

حضور اجتماع مجلس الإدارة

%٩٨

أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين

%١٠٠

استقلالية مجلس الإدارة

%٤٤

عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس

١٠٧

كلمة سمو رئيس مجلس الإدارة

على مدار عام ٢٠٢٤، مَكَّنَ إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني والإدارة العليا من تنفيذ مهامهما بفعالية، وضمان إدارة المخاطر بحكمة وفقًا لإطار عمل راسخ خاص بإدارة المخاطر، بالتزامن مع تنفيذ استراتيجية أعمال المجموعة بمنهجية ريادية ومبتكرة.

ولضمان تنفيذ مهامه بفعالية عالية، واصل مجلس الإدارة متابعته الدقيقة للتحديثات التنظيمية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. كما حرص مجلس الإدارة على تنفيذ الإجراءات الضرورية على مستوى المجموعة، لضمان الامتثال التام لهذه المتطلبات. وقد واصل بنك الإمارات دبي مراجعة سياساته بشكل منتظم، وخاصة في مجالات الحوكمة المؤسسية، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية، والامتثال، والتدقيق الداخلي، وإعداد التقارير المالية، والتدقيق الخارجي، والاستعانة بمصادر خارجية لضمان استمراره في تلبية جميع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

وخلال عام ٢٠٢٤، أحرز بنك الإمارات دبي تقدمًا كبيرًا في تعزيز الحوكمة على مستوى جميع المجالات الرئيسية التي شملت إدارة المخاطر، والامتثال، والاستدامة، والموظفين، والثقافة، وحماية المستهلك، والحوكمة العامة. أنشأت المجموعة إطارًا شاملاً للإشراف على مجلس الإدارة لضمان التطبيق الموحد لأعلى معايير الحوكمة المؤسسية في جميع الكيانات التابعة المملوكة بالكامل للمجموعة، بالإضافة إلى تعزيز أطُر العمل الخاصة بإدارة المخاطر والحوكمة المثلى وتدعيم قدرات مكافحة الاحتيال. وساهمت إجراءات الحوكمة المحدثة في تعميق التوافق مع المعايير التنظيمية المتطورة وأفضل ممارسات القطاع. بينما شهدت جهود الامتثال المزيد من التحسين في مجال مكافحة غسل الأموال وإجراءات "اعرف عميلك" والوقاية من الجرائم المالية من خلال النماذج المدارة بالذكاء الاصطناعي والبرامج التدريبية المتطورة.

كما واصلت المجموعة إعطاء الأولوية للعُنصر البشري والثقافي، مع التركيز على التوطين والتنوع ورفاهية الموظفين من خلال مبادرات مستهدفة بعناية مثل مبادرة "سياسة الصحة الذهنية"، ومبادرة برنامج "حرية التحدث" ومبادرة "مستقبل العمل". ظلت حماية المستهلك أولوية رئيسية، إلى جانب التدريب المتجدد، وتقوية أطُر العمل الخاصة بالسلوك، والمشاركة الاستباقية من جانب القيادات لضمان الامتثال التنظيمي وتنمية الثقة.
تم تعزيز تدابير خصوصية البيانات من خلال التقييمات الدقيقة وأطُر العمل القوية وحملات التوعية.
وشملت التطورات في حوكمة الأمن السيبراني أتمتة مراقبة المخاطر، وتحسين حماية البنية التحتية السحابية، والتكامل الاستباقي للأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي.

وتماشيًا مع التزاماتها تجاه الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستدامة، شكلت المجموعة منتدى التمويل المستدام، ودمجت مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في آلية تقييم وقياس الأداء للإدارة التنفيذية لدعم حوكمة الاستدامة والمسائلة.
تم خلال العام الإقرار بالتزام البنك بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من الطراز العالمي، حيث صنفت شركة (ساستينالیتكس) بنك الإمارات دبي الوطني كأفضل بنك في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بين بنوك دول مجلس التعاون الخليجي، والخامس عالميًا بين ٣١١ بنكًا متنوعًا.

وحصل بنك الإمارات دبي الوطني أيضًا على أعلى عدد من شهادات (ليد) البلاتينية والذهبية لفروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند، مما يوضح تركيزه على ممارسات البناء المستدام.

ويواصل مجلس الإدارة التزامه بالتحسين المستمر من خلال التدريبات المنتظمة والتقييمات السنوية لضمان الفعالية والامتثال بأفضل الممارسات.
وقد أكد أول تقييم خارجي مستقل أن مجلس الإدارة ولجانه ومديريه يزاولون مهامهم وفق أعلى قيم العناية الواجبة والمهارة والاجتهاد.

وقد ركزت العملية على الحوكمة الفعالة وقوة الهيكل التنظيمي، الأمر الذي أكد التزام مجلس الإدارة بالتميز.
ويظل بنك الإمارات دبي الوطني ملتزمًا بالتواصل المستمر مع أصحاب المصلحة الرئيسية، من المساهمين والمؤسسين والموظفين والجهات التنظيمية، لدفع عجلة النمو وضمان الاستقرار على مستوى المجموعة. ومن خلال الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يقدم البنك رؤى سريعة حول سلوك العملاء، ويقوي إدارة المخاطر، ويوسع نطاق إسهاماته من خلال المنصات والشراكات الرقمية المبتكرة. وباعتبارها مؤسسة مالية رائدة، تلتزم مجموعة الإمارات دبي الوطني بتبني ممارسات مثالية في مجال الامتثال وإدارة المخاطر، وتعمل بشكل وثيق مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لدعم التغييرات الهيكلية التي تعزز الاستقرار وتعود بالنفع على جميع أصحاب المصلحة.
وانطلاقًا من عامنا الاستثنائي الحافل بالتقدم وتميز الأداء، سيركز بنك الإمارات دبي الوطني على تعزيز ممارسات الحوكمة الخاصة به بشكل أكبر في عام ٢٠٢٥.

ويضمن ذلك أن إجراءات الترشيح والانتخاب التي من المقرر أن تتم أثناء اجتماع الجمعية العمومية ستتم بالتوافق مع سياسة الجدارة والنزاهة لأعضاء مجلس الإدارة، وأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، وأنظمة ومعايير الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ويتضمن ذلك أيضًا مراجعة تشكيل مجلس الإدارة ولجانه لتتفق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات، ولتعزيز الرقابة والتكامل بين الشركات التابعة المحلية والدولية، وضمان التحديث المستمر لسياسات الحوكمة المؤسسية. ستمنح المجموعة الأولوية لتدريب أعضاء مجلس الإدارة والموظفين على الأنظمة المستجدة وأفضل الممارسات، مع دمج عمليات التوكيل والتفويض في عمليات الأعمال الأساسية لترسيخ مبادئ الكفاءة والمسائلة. وأود أن أعرب عن امتناني لزملائي أعضاء مجلس الإدارة، وفريق الإدارة العليا المتميز، وجميع موظفينا لتفانيهم و التزامهم بتحقيق أهداف حوكمة البنك على مدار عام ٢٠٢٤. وفي عامه القادم سيبذل بنك الإمارات دبي الوطني قصارى جهده للاستفادة من الأساس الراسخ الحالي للدفع إلى أبعد مدى بمبدأ خلق القيمة لجميع أصحاب المصلحة.

سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

> ويظل بنك الامارات دبي الوطني ملتزما بالتواصل المستمر مع اصحاب المصلحة الرئيسية، من المساهمين والمؤسسين والموظفين والجهات التنظيمية، لدفع عجلة النمو وضمان الاستقرار على مستوى المجموعة.

أبرز ملامح الحوكمة الرئيسية في عام ٢٠٢٤

الحوكمة المؤسسية

- تم تحديث دور ومهام وصلاحيات لجان مجلس الإدارة، ومن ضمنها لجنة المجلس للائتمان والاستثمار، ولجنة معادلة الأرباح للمجلس، ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، لضمان التوافق مع الأنظمة الحالية وأفضل الممارسات.
- تمت مراجعة التحديثات الخاصة بأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع وأنظمة معايير الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- إقامة مبادئ الرقابة على مجلس إدارة المجموعة لضمان تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية بشكل متسق عبر المجموعة.
- إجراء تقييم خارجي مستقل لمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، بما يتماشى مع أنظمة الحوكمة المؤسسية المعمول بها.
- إنشاء "سياسة التوكيل الرسمي" لتعزيز الحوكمة فيما يتعلق بتفويض الصلاحية.
- تحسين إجراءات وعمليات مجلس الإدارة والحوكمة المؤسسية.

الاستدامة (الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات)

- إحراز تقدم مهم في تصنيفات عام ٢٠٢٤ التي قدمتها وكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة الدولية راجع إلى التحسينات والتعزيزات التي تم إجراؤها على مبادرات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
- إنشاء منتدى التمويل المستدام لتعزيز الحوكمة وضمان التوافق مع البيئة وسياسة إطار المخاطر الاجتماعية بالإضافة إلى دعم المجموعة في إدارة المخاطر غير المالية وتعزيز الشفافية وترسيخ الامتثال عبر أنشطة التمويل المستدام.
- تعزيز الرقابة على الاستدامة من خلال تحديث اختصاصات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بهدف مراجعة استراتيجية الاستدامة والإفصاحات والسياسات والإجراءات، والإشراف على تحقيق أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المحددة، بما في ذلك مستهدفات التمويل المستدام.
- تضمين مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في آلية تقييم وقياس أداء الإدارة التنفيذية، لتعزيز التزامنا بدفع مبادرات الاستدامة عبر المجموعة ودعم التقدم القابل للقياس نحو تحقيق أهداف الاستدامة.
- تم اعتماد سياسة مخاطر المناخ وسياسة مخاطر السمعة،للتكيف مع المتطلبات التنظيمية المتطورة، وتعزيز القدرة على التكيف وإدارة المخاطر المناخية من خلال الممارسات السليمة لإدارة المخاطر.

إدارة المخاطر

- المراجعة المستمرة لأُطُر عمل وسياسات المخاطر الجديدة والحالية لضمان حماية المجموعة، لمواكبة التطور المستمر في مشهد المخاطر.
- اعتماد نهج حوكمة نموذجي معزز يتماشى مع الأنظمة المعمول بها وأفضل ممارسات القطاع.
- تعزيز القدرة على الوقاية والكشف من خلال الإمكانيات الجديدة لتحليلات للكشف عن الاحتيال وأساليب الوقاية المتطورة من الاحتيال في مجال العمليات، وخاصة عبر قنوات الإنترنت والهواتف المحمولة.

مكافحة غسل الأموال، ومعرفة العميل والامتثال

- مُراجعة سياسات الامتثال للمجموعة والتي تتضمن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات، وتضارب المصالح، والاتصالات التنظيمية وميثاق الامتثال.
- تواصلت جهود تعزيز فعالية وكفاءة أنظمة فحص ومراقبة الامتثال للمجموعة.
- تم تطوير نموذج التعلم الآلي للذكاء الاصطناعي بالشراكة مع "مركز التميز للتحليلات المتقدمة" لتقييم المخاطر، ومواجهة غسل الأموال، والتنبيهات الخاصة بمراقبة التعاملات.
- استمر تحسين برامج التدريب الإلزامية للمجموعة فيما يتعلق بالامتثال لأنظمة الجرائم المالية والعقوبات، ومنها برامج التدريب المتخصص للموظفين العاملين في القطاعات عالية المخاطر.
- تمديد غطاء عمليات التأكيد لتغطية المتطلبات التنظيمية الجديدة.

الموظفون والبيئة الثقافية

- إجراء مراجعة مستقلة لنظام التعويضات وفقًا للمتطلبات التنظيمية.
- ضمان استمرار التنوع والشمول كمجالات رئيسية يتم التركيز عليها وأخذها في الاعتبار لكل من الموظفين والعملاء.
- تعزيز الدور الريادي لبنك الإمارات دبي الوطني في مجال التوطين، من خلال إطلاق مبادرات جديدة لجذب واستبقاء المواهب الإماراتية داخل بنك الإمارات دبي الوطني وأيضاً لصالح القطاع المصرفي على نطاق أوسع.
- الاستمرار في دعم التوطين وتمكين الإماراتيين من خلال توفير التدريب والخبرة العملية على المهارات الوظيفية والقيادية الهامة.
- الاستمرار في رصد التطور الشامل لثقافة المجموعة لتعزيز بيئة صحية ومشاركة الموظفين للإسهام في نجاح المنظومة من خلال مبادرات عديدة، تشمل مبادرة سياسة الصحة الذهنية، برنامج "حرية التحدث"، ويوم إحضار الأطفال إلى العمل، وأنشطة اليوم العالمي للمرأة، وورش العمل وجلسات النقاش غير الرسمية، والطرح الدولي لمبادرات مستقبل العمل

حماية المستهلك

- إدراج أنظمة حماية المستهلك المتكاملة في إطار عمل مخاطر السلوك، واعتماد المنتجات والعمليات الجديدة، وتقييمات المخاطر التشغيلية لضمان الامتثال لمعايير حماية المستهلك.
- إجراء تدريب شامل على أنظمة حماية المستهلك لجميع أعضاء اللجنة التنفيذية، مع التركيز على دور القيادة في تعزيز ثقافة التركيز على المستهلك والتوافق مع متطلبات أنظمة حماية المستهلك لتعزيز الامتثال والممارسات الأخلاقية عبر بنك الإمارات دبي الوطني.
- تعزيز خصوصية وحماية البيانات، والتعليم الإلكتروني لمدونة قواعد المعاملة العادلة لجميع الموظفين، وتحقيق معدلات مشاركة وإكمال عالية لتعزيز الالتزام بالامتثال التنظيمي وثقة المستهلك.
- تحديث جميع مواد التدريب التي تحتوي على مستجدات أنظمة حماية المستهلك بنجاح وتم إطلاقها لجميع الموظفين.

خصوصية البيانات

- تم دمج تقييم الخصوصية ضمن عملية تصميم المشاريع والمبادرات الجديدة بهدف الإدارة الاستباقية لمخاطر الخصوصية.
- إجراء أكثر من ٦٠٠ تقييم للخصوصية خلال العام، للتحقق من صحة الضوابط القوية للبيانات للمجموعة
- إقرار أربع سياسات جديدة لتعزيز إطار عمل الخصوصية عبر المجموعة.
- تقوية إطار عمل العناية الواجبة للموردين لضمان امتثال الجهات الخارجية لمتطلبات خصوصية البيانات.
- دعم جهود التوعية بالخصوصية من خلال برامج التدريب والاتصالات المستهدفة، وتعزيز ثقافة الوعي بالخصوصية عبر المجموعة.
- رفع مستوى التدريب الإلزامي على حماية البيانات لجميع الموظفين، وتم إجراء أكثر من ٣٥ جلسة تدريبية عبر البث المباشر من خلال الإنترنت بنجاح شملت مناهج الخصوصية والتي استفاد منها أكثر من ٢,٠٠٠ موظف.

حوكمة الأمن السيبراني

- تقوية الالتزام بحوكمة الأمن السيبراني من خلال التوافق مع المعايير العالمية الرائدة، والإدارة الاستباقية للمخاطر، وإثراء ثقافة الوعي والثبات الأمني.
- تطوير حلول الحوكمة والمخاطر والامتثال عن طريق الأتمتة لتبسيط إجراءات رصد مخاطر الأمن السيبراني ومراقبة الامتثال التنظيمي وإدارة الضوابط.
- تنفيذ ضوابط أمنية هادفة لحماية البنية التحتية السحابية وضمان تكامل الأدوات القائمة على الذكاء الاصطناعي.

حوكمة التكنولوجيا والتحول الرقمي

- تنفيذ منهجيات متطورة لتطبيق التكنولوجيا بالتوازي مع أفضل الممارسات وأحدث عمليات التشغيل القياسية.
- زيادة الأتمتة في عمليات الحوكمة، وتبسيط حوكمة الاستثمارات ذات القيمة الأصغر، وتحسين نموذج التنبؤ بقدرات الموظفين.
- زيادة شفافية التكاليف من خلال تجديد برامج إعادة الشحن لخدمات أمن المعلومات
- تحسين لوحات المعلومات الخاصة بمتطلبات التكنولوجيا، وجودة المحفظة، وقدرات الموظفين، والإنفاق على التكنولوجيا، لإتاحة رؤية أكثر ذكاءً تدعم عملية صنع القرار.
- توسيع نطاق إدارة التمويل السحابي بإضافة المزيد من مزودي الخدمات السحابية العامة.
- استمرار حملة التوعية لتطوير قدرات حوكمة تكنولوجيا المعلومات.

مجلس الإدارة

يتمتع مجلس الإدارة بثروة من الخبرة والمعرفة والالتزام المشترك بالتميز، مما يعزز النجاح المستمر للمجموعة.

سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم
رئيس مجلس الإدارة، عضو غير مستقل، غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يأتي سمو الشيخ/ أحمد في طليعة المساهمين البارزين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دبي منذ ما يقرب من أربعة عقود، حيث يتولى صياغة السياسات الاقتصادية والاستثمارية والمالية لدعم الرؤية الشاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة

وهو رئيس هيئة دبي للطيران المدني، ورئيس مجلس إدارة مطارات دبي، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة طيران الإمارات ودبي القابضة ومجموعة الإمارات

وإلى جانب مجال الطيران، يشغل سموه العديد من المناصب الحكومية البارزة ويلعب دوراً متزايد الأهمية في قيادة القطاع المالي وقطاع الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة

سمو الشيخ/ أحمد حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة دنفر بولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، كما حصل سموه على العديد من الأوسمة الدولية منها زمالة الجمعية الملكية البريطانية للطيران

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى

- رئيس هيئة الطيران المدني
- رئيس مجلس إدارة مطارات دبي
- رئيس اللجنة المالية العليا
- رئيس المجلس الأعلى للطاقة
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة طيران الإمارات ومجموعة الإمارات
- رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة دبي القابضة

السيد/ هشام عبد الله القاسم
نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ هشام عبد الله القاسم "السيد/ القاسم" بخبرة تزيد عن ٢٠ عاماً في القطاع المصرفي. ويشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.)، ورئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع. ورئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مصر، ودينيزبنك تركيا

يشغل السيد/ القاسم منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة "وصل" لإدارة الأصول، وهو المسؤول عن قيادة تحولها إلى شركة عالمية لإدارة الأصول

كما يشغل السيد/ القاسم منصب نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية.

تشمل مؤهلاته التخصصية والمهنية درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية وتطوير القيادة التنفيذية

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي
- عضو مجلس إدارة شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (اتصالات)

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى

- رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي الرياضية
- نائب رئيس مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية
- نائب رئيس مجلس إدارة مركز دبي للتوحد
- عضو مجلس إدارة شركة مركز دبي المالي العالمي للاستثمارات ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة سلطة مركز دبي المالي العالمي
- عضو مجلس إدارة اتصالات المغرب

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٥ يونيو ٢٠١١

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني "معالي/ الحسيني" هو وزير دولة للشؤون المالية، ويتولى معاليه إدارة التوجه الاستراتيجي والسياسات المالية للحفاظ على مصالح دولة الإمارات العربية المتحدة على المستويين المحلي والدولي

يتمتع بأكثر من ٢٥ عاماً من الخبرة المهنية في القطاعات المصرفية والمالية والتأمين والعقارات والاتصالات وتجارة التجزئة والاستثمار

كما يشغل معاليه مناصب قيادية تدعم الحكومة الاتحادية والمحلية في تنويع الثروة السيادية وإدارة محافظ استثمارية كبيرة، على المستويين الإقليمي والدولي، كما تولى معاليه مهام القيادة والإشراف على عدد من عمليات الدمج والاستحواذ وغيرها من معاملات التمويل للقطاعين العام والخاص

وحصل معاليه على درجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ويبستر في جنيف، سويسرا

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى

- رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية
- رئيس مجلس الإدارة بالإنابة، مؤسسة الإمارات العقارية
- نائب رئيس مجلس إدارة هيئة الإمارات للاستثمار
- نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للضرائب
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي العقارية

مجلس الإدارة (تتمة)

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ١٨ يوليو ٢٠٠٧

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ بطي عبيد بطي الملا ("السيد/ الملا") بأكثر من ٣٤ عاماً من الخبرة المهنية تغطي قطاعات البنوك والتمويل والعقارات والضيافة والاستثمار

وهو رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا التي تتخذ من دبي مقراً لها، وهي شركة رائدة في السوق في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الرئيسية بما في ذلك الضيافة والرعاية الصحية والمستحضرات الصيدلانية والعقارات والسفر والسياحة والاستثمارات

بفضل أدواره كرئيس وعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات، فهو يتمتع بخبرة واسعة في تطوير الأعمال والتخطيط الاستراتيجي، والموارد البشرية، والمكافآت، والحوكمة المؤسسية، والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والخدمات المصرفية التجارية والإسلامية

وهو حاصل على دبلوم في إدارة الأعمال من كلية نيوبيري، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي
- عضو مجلس إدارة شركة إعمار العقارية
- عضو مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- رئيس مجلس إدارة مجموعة محمد وعبيد الملا
- رئيس مجلس إدارة شركة دبي للتأمين

السيد/ علي حميد علي العويس
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٧ مارس ٢٠١٣

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

السيد/ علي حميد علي العويس "السيد/ العويس" هو رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات، وله دور فعال في إحداث تغييرات كبيرة من خلال مهاراته في تنظيم المشاريع واتصالاته التجارية. وتمتد خبرته إلى قطاعات العقارات والاستثمار وإنتاج وتوزيع الأغذية

ويتميز بفهمه العميق للقطاع المالي والحوكمة المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي، والذي ينبع من خبرته القيادية الواسعة كرئيس لمجلس إدارة مجموعة العويس وقدرته على دمج إدارة المخاطر والامتثال التنظيمي ومبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في نمو الأعمال المستدام

والسيد/ العويس حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة الإلكترونية من كليات التقنية العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للأغذية
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة دبي للمرطبات
- عضو مجلس إدارة شركة عمان للمرطبات
- عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- رئيس مجلس إدارة مجموعة العويس
- نائب رئيس مجلس إدارة "المخبز الحديث"

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضو مجلس إدارة غير مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٠ فبراير ٢٠١٩

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل السيد/ سالم محمد عبيد الله "السيد/ عبيد الله" منصب نائب الرئيس الأول لتطوير العلاقات والشؤون المحلية في الأمريكتين لشركة طيران الإمارات

يتمتع بخبرة مهنية واسعة في إدارة العمليات التجارية في طيران الإمارات وساهم في نجاح إطلاق وجهات مختلفة مثل أمستردام وبراغ ومدريد وجنيف وكوبنهاجن وسانت بطرسبرغ ودبلن وبرشلونة والمكسيك ولشبونة. قبل توليه هذا المنصب، كان السيد/ عبيد الله نائب أول للرئيس للشؤون الجوية والسياسية والدولية

لدى السيد/ عبيد الله سجل حافل من التميز التشغيلي والإشراف المالي والائتماني والتخطيط الاستراتيجي

والسيد/ عبيد الله حاصل على شهادة في إدارة الأعمال من معهد وينتورث للتكنولوجيا في بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- عضو مجلس الإدارة، مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- لا يوجد

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي ("سعادة/ الهاشمي") هي نائب وزير شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية

وكجزء من مسؤوليات منصبها، تتولى سعادة/ الهاشمي قيادة عملية بلورة رؤية القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ووضع استراتيجية طموحة طويلة الأجل لتنفيذ مبادرة "نحن الإمارات ٢٠٣١"، وتقديم المشورة بشأن جميع استراتيجيات الحكومة والبرامج التحويلية قبل الموافقة عليها في مجلس الوزراء. سعادة/ الهاشمي عضو في مجلس مستقبل سياسة التكنولوجيا في المنتدى الاقتصادي العالمي

تولت قيادة عمليات الإعداد وقيادة عمليات مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي

كما تتولى سعادة/الهاشمي قيادة مركز مسرعات الحكومة وبرنامج القضاء على البيروقراطية الحكومية في مكتب رئيس الوزراء، وهي مسؤولة عن الحوكمة وإعادة هيكلة المؤسسات

حصلت سعادة/ الهاشمي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي أيضا خريجة كلية لندن للأعمال، وزميلة سياسات في مركز العلوم والسياسات في جامعة كامبريدج

أكملت سعادة/ الهاشمي برنامج مركز محمد بن راشد لإعداد القادة وحصلت على شهادة من المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحوكمة مجلس الإدارة

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى
- عضو مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى
- وكيل وزارة شؤون مجلس الوزراء للشؤون الاستراتيجية، عضو وزارة شؤون مجلس الوزراء.
- عضو مجلس إدارة المدرسة الرقمية
- عضو مجلس إدارة مجلس التوازن بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة
- عضو مجلس إدارة مؤسسة دبي للمرأة
- عضو مجلس إدارة مدرسة راشد ولطيفة
- عضو مجلس إدارة جامعة حمدان بن محمد الذكية

السيد/ جاسم محمد
عبد الرحيم العلي
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي "السيد/ العلي" منصب العضو المنتدب لشركة العلي للاستثمارات العقارية، حيث يتولى مسؤولية الاستراتيجية الشاملة والتخطيط المؤسسي، بما في ذلك تخطيط السياسات والميزانية والتقارير السنوية وتخصيص الموارد وإدارة الجودة.

يتمتع بخبرة مهنية واسعة، لا سيما في إدارة ومراقبة عمليات الشركة والتوجيه الاستراتيجي عبر أقسام الشركة، ومنها أقسام العقارات والضيافة والصيانة.

السيد/ العلي حاصل على شهادة في إدارة الأعمال في الإدارة العامة من الجامعة الأمريكية في الشارقة.

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى

- العضو المنتدب لشركة العلي للاستثمارات العقارية
- عضو مجلس إدارة مصنع جبل علي للأسمنت
- عضو مجلس شركة الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول

سعادة/ خالد جمعة الماجد
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

تاريخ التعيين: ٢٣ فبراير ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

يشغل سعادة/ خالد جمعة الماجد "سعادة/الماجد" منصب نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات جمعة الماجد، وهي واحدة من أكثر التكتلات العائلية شهرة في دولة الإمارات العربية المتحدة ذات الحضور المحلي والإقليمي والعالمي. يتميز دوره بالشمول وقد تطور ذلك الدور على مدار السنين من المشاركة العملية المباشرة إلى المشاركة الاستراتيجية والتوجيهية.

شغل سعادة/ الماجد منصب نائب رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٩، وكان عضواً في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٧. تميزت الأدوار التي شغلها خلال مسيرته المهنية بأهميتها الإستراتيجية حيث شملت قيادة مجالس الإدارة مع الحفاظ على الاستقرار والحكومة الرشيدة.

.وسعادة/ الماجد حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٩. ثم شارك بعد ذلك في العديد من الدورات التدريبية القصيرة، وخاصة في مجالات المحاسبة والمبيعات

العضوية في مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأخرى

- لا يوجد

التعيينات في مجالس الإدارة في مناصب تنظيمية أو حكومية أو تجارية رئيسية أخرى

- عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي

الدكتور أحمد الخلفاوي
أمين سر مجلس إدارة المجموعة

تاريخ التعيين: ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢

السيرة الذاتية والخبرة المهنية

تم تعيين الدكتور/ أحمد محمد سعيد محمد الخلفاوي "د. الخلفاوي" بمنصب أمين سر مجلس إدارة مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني في أكتوبر ٢٠٢٢.

د. الخلفاوي هو من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، ولديه أكثر من ١٧ عاماً من الخبرة في المناصب القانونية والقيادية والإدارية إضافة إلى الحوكمة المؤسسية

بصفته أمين سر مجلس إدارة المجموعة، يتولى د. الخلفاوي، من بين أمور أخرى، المسؤولية عن ضمان امتثال بنك الإمارات دبي الوطني لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة واتباع عمليات حوكمة فعالة

شغل د./ الخلفاوي سابقاً مناصب قانونية عليا في كيانات حكومية وشبه حكومية، بما في ذلك موانئ دبي العالمية، والمنطقة الحرة لجبل علي، وسلطة جبل علي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك إتش إس بي سي

د. الخلفاوي حاصل على درجة الماجستير في القانون الخاص ودرجة الدكتوراه في الشريعة والقانون القضائي من جامعة العلوم الإسلامية في ماليزيا

الإدارة العليا

السيد/ شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ نيلسون القيادة التنفيذية عبر المجموعة.

يتولى مسؤولية تطوير وتنفيذ استراتيجية المجموعة وأهدافها، بالإضافة إلى تطبيق الثقافة المؤسسية والإشراف عليها.

وهو المسؤول أيضاً عن إطلاع مجلس الإدارة بشأن حالة التقدم الاستراتيجي وترجمة القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة ولجانه إلى إجراءات، عبر المجموعة.

المهارات والخبرة المهنية

السيد/ نيلسون مصرفي متمرس يتمتع بخبرة واسعة في مختلف وحدات الأعمال والمناطق الجغرافية.

خلال فترة ولايته التي استمرت ١١ عاماً، ارتفعت القيمة السوقية لبنك الإمارات دي الوطني من ١٦ مليار درهم إلى حوالي ١٣٥ مليار درهم، كما نمت الأصول من ٣٠٨ مليار درهم إلى ٩٩٧ مليار درهم، بما في ذلك التنفيذ الناجح لعملية الاستحواذ على دينيزبنك في تركيا.

الخبرة المهنية

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل منصب الرئيس التنفيذي لبنك ستاندرد تشارترد الخاص في سنغافورة، ورئيس المجلس الاستشاري لبنك ستاندرد تشارترد صادق، وعضو مجلس إدارة بنك ستاندرد تشارترد (الصين) المحدود.

وشملت المناصب البارزة الأخرى التي شغلها سابقًا، منصب الرئيس التنفيذي الإقليمي لبنك ستاندرد تشارترد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورئيس مجلس إدارة شركة ستاندرد تشارترد (باكستان) المحدودة، ورئيس المجلس الاستشاري المصرفي لمجلس إدارة مركز دبي المالي العالمي، والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك ستاندرد تشارترد، ماليزيا بيرهاد.

يشغل السيد/ نيلسون عضوية مجلس إدارة الإمارات الإسلامي، وشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال المحدودة، وشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.خ.، وشركة الإمارات دبي الوطني للخدمات العالمية (المعروفة سابقاً باسم "تنفيذ")، دينيزبنك إيه. إس. (تركيا)، وشركة مارش الإمارات لوساطة التأمين، وعضو المجلس الاستشاري لجامعة ولونغونغ في دبي، و مجلس التعاون الفرنسي الدولي الإماراتي.

التعليم والمؤهلات

- عضو خريج بالمعهد الأسترالي لمديري الشركات
- زميل مشارك في المعهد الأسترالي للمديرين
- دورة مديري الشركات، المعهد الأسترالي لمديري الشركات

السيد/ باتريك سوليفان
المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠٢٠

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ سوليفان مسؤولية الإشراف على السلامة المالية للمجموعة، وضمان توفير بيئة قوية للرقابة المالية وتقديم معلومات مالية متعمقة لاتخاذ القرارات الإدارية الرئيسية. وهو يقود فريقًا من المتخصصين في التمويل والمشتريات، ويغطي كافة عمليات إعداد التقارير المالية، والتمويل التجاري، والتخطيط المالي، والميزانية، والتوقعات، وإدارة السيولة ورأس المال، والحسابات الدائنة، والمشتريات. وهو مسؤولٌ أيضًا عن توصيل النتائج المالية واستراتيجيات المجموعة إلى سوق المستثمرين.

المهارات والخبرة المهنية

السيد/ سوليفان هو محاسب قانوني معتمد يتمتع بخبرة تفوق ٣٠ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية في المملكة المتحدة وهونج كونج والصين ونيوزيلندا، إضافة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة التي يعمل بها منذ عام ٢٠٢٠.

الخبرة المهنية

انضم السيد/ سوليفان إلى بنك الإمارات دبي الوطني قادماً من ستاندرد تشارترد حيث شغل عدداً من المناصب المالية العليا، منها المراقب المالي للمجموعة، والمدير المالي الرئيس في ستاندرد تشارترد الصين، ورئيس الشؤون المالية للخدمات المصرفية للشركات في الصين الكبرى. وعمل قبل ذلك مع برايس ووترهاوس كوبرز في القطاع المصرفي وأسواق رأس المال في بلدان متعددة.

التعليم والمؤهلات

- محاسب قانوني معتمد من تشارترد أكونتانتس أستراليا ونيوزيلندا
- بكالوريوس في الدراسات التجارية، جامعة ماسي، نيوزيلندا

السيد/ أحمد القاسم
رئيس الخدمات المصرفية للأعمال للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ القاسم قيادة وحدة الخدمات المصرفية للأعمال في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، مع دور موسع يغطي الأسواق العالمية والخزينة والأبحاث منذ عام ٢٠٢٣. وهو يدعم تبني نهج الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة وتجربة العملاء لتعزيز العروض المصرفية للشركات للمجموعة.

المهارات والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ القاسم بخبرة مصرفية وإدارية ولديه أكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية. وقد تولى قيادة تطوير المنتجات وتنفيذ التمويل التجاري وتمويل سلاسل التوريد وإدارة النقد والحلول المصرفية الإسلامية، مع دفع مستويات أعلى من الإقراض لقاعدة عملاء الخدمات المصرفية للشركات للمجموعة في تسع دول. تولى قيادة تطوير وتنفيذ حلول حائزة على جوائز في مجالات تمويل الشركات وسلاسل التوريد، وإدارة النقد، والخدمات المصرفية الإسلامية، بالتزامن مع إعلاء مستويات الإقراض لقاعدة عملاء المجموعة في القطاع المصرفي للشركات عبر تسع دول.

الخبرة المهنية

شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الإمارات دبي الوطني كابيتال، ذراع الخدمات المصرفية الاستثمارية لبنك الإمارات دبي الوطني، والمدير العام للخدمات المصرفية للشركات في بنك الإمارات دبي الوطني، حيث أدار التحول الناجح لوحدات الأعمال، وبناء القدرات، وخلق التآزر في فرق متعددة المهام وإدارة المخاطر الرئيسية، وغرس مبادئ إدارة المخاطر مع الحفاظ على ملاءمتها لقاعدتها المستهدفة من العملاء.

التعليم والمؤهلات

- درجة البكالوريوس في الإدارة الهندسية من كليات التقنية العليا، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة فيكتوريا، كندا.
- شهادة برنامج الإدارة المتقدمة من وارتون، جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ مروان هادي
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات
سنة الانضمام: ٢٠١٩

المسؤوليات الرئيسية

يشمل نطاق مسؤوليات السيد/ هادي جميع جوانب أعمال بنك الإمارات دبي الوطني في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للأعمال، والخدمات المصرفية الخاصة، وتمويل الأفراد، وإدارة الأصول، والوساطة، بما في ذلك وضع معايير جديدة للابتكار في المنتجات وتحسين تجربة العملاء في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وسنغافورة.

المهارات والخبرة المهنية

يمتلك السيد/ هادي خبرة واسعة تزيد عن ١٩ عاماً في القطاع المصرفي، تشمل مجالات الخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات، والخدمات المصرفية التجارية. إن بصمة السيد/ هادي الواضحُ أثرُها في مجال الخدمات المصرفية تبرهن على قدراته القيادية وكفاءته في قيادة التغيير.

الخبرة المهنية

انضم السيد/ هادي إلى بنك الإمارات دبي الوطني كرئيس للخدمات المصرفية للأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قاد النجاح غير المسبوق لأعمال التجزئة. قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ هادي عدداً من المناصب العليا خلال فترة عمله التي استمرت ١٥ عاماً في بنك إتش إس بي سي، أغلبها في مجالات الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات والخدمات المصرفية التجارية. ومن هذه المناصب منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعضو المنتدب لشركة إتش إس بي سي الشرق الأوسط للتمويل، ورئيس إدارة الأعمال للخدمات المصرفية التجارية.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ولونغونغ، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد/ آزار علي خواجه
رئيس العمليات الدولية ومستشار الرئيس التنفيذي لمجموعة دينيزبنك
سنة الانضمام: ٢٠١٢

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ خواجة مسؤولية إدارة التواجد الدولي للمجموعة وتنفيذ استراتيجية البنك في أسواقه الدولية. ويشمل هذا الدور الإدارة المباشرة والإشراف على نمو الأعمال والمبادرات، ودعم الكفاءة التشغيلية، والحوكمة والرقابة بالتعاون مع الجهات المعنية في المجموعة، لتحقيق أهداف نمو الأعمال والربحية التي وضعتها المجموعة لأعمالها الدولية.

كما يمثل مصالح المجموعة في شركتها التابعة، دينيزبنك، حيث يشغل عضوية مجلس إدارة دينيزبنك إيه إس في تركيا ودينيزبنك إيه جي في النمسا. وهو أيضًا مشارك بشكل وثيق في تسهيل تحسين التكامل وتحقيق مستويات أعلى من التعاون بين كيانات دينيزبنك والشبكة الأوسع لبنك الإمارات دبي الوطني.

المهارات والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ خواجة بأكثر من ٣٠ عاماً من الخبرة المصرفية الدولية في عدد من المناطق الجغرافية تشمل أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وقبل توليه منصبه الحالي، كان مسؤولاً عن مجموعة الأسواق العالمية والخزينة في بنك الإمارات دبي الوطني، بصفته نائب الرئيس التنفيذي الأول وأمين خزينة المجموعة.

الخبرة المهنية

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، عمل السيد خواجة مع بنك باركليز كأمين خزينة إقليمي للأسواق الناشئة وأفريقيا حيث يغطي نطاق عمله ١٥ سوقاً. كما كان عضواً في اللجنة التنفيذية للأسواق الناشئة وترأس لجنة الأصول والمطلوبات في الأسواق الناشئة. وشغل قبل ذلك عددًا من المناصب العليا في مجموعة سيتي جروب وبنك إيه بي إن آمرو في مختلف المناطق الجغرافية في مجال الأسواق المالية.

التعليم والمؤهلات

- برنامج المدراء الدوليين من إنسياد فرنسا
- ماجستير إدارة الأعمال في التمويل من معهد إدارة الأعمال، كراتشي، باكستان
- بكالوريوس تجارة من جامعة كراتشي، باكستان

السيد/ عمار الحاج
أمين الخزينة ورئيس الأسواق العالمية للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠٠٧

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ الحاج مسؤولية قيادة خدمات المبيعات والتداول والأبحاث المخصصة في العملات الأجنبية، والأسعار، والدخل الثابت، والأسهم، والسلع داخل المجموعة.

وتمتد مسؤولياته أيضًا إلى إدارة أصول المجموعة والتزاماتها.

المهارات والخبرة المهنية

السيد/ الحاج مصرفي متمرّس يتمتع بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في الأسواق العالمية والخزينة.

ويتميز بفكره الشامل وقيادته الاستراتيجية في المجالات المالية، كما يتمتع أيضًا بكفاءة مميزة في مجالات المنتجات والهياكل الإسلامية.

الخبرة المهنية

تجدر الإشارة إلى أن السيد/ عمار قد شغل منصب رئيس الخزينة والأسواق العالمية في مصرف الإمارات الإسلامي، حيث كان لقيادته الحكيمة أبلغ الأثر على الاستراتيجيات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني .

التعليم والمؤهلات

- شهادة العلوم المالية من كلية لندن للأعما
- ماجستير إدارة الأعمال في العلوم المالية من الجامعة الكندية في دبي

السيد/ مانوج تشاولا
المسؤول الرئيسي للمخاطر للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠١٣

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ تشاولا المسؤولية عن الحوكمة الشاملة لجميع جوانب المخاطر التي تشمل الموظفين والسياسة والمحافظ والعمليات وأنظمة المخاطر. ويشمل دوره إدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المجموعة، والمخاطر البيئية والاجتماعية، وضمان مواءمة أنشطة المخاطر ضمن حدود القدرة على تحمل المخاطر عبر جميع خطوط الأعمال والمناطق الجغرافية، وتعظيم قيمة الأصول المتعثرة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية والسيبرانية، ومخاطر النماذج وتحليلات المخاطر.

المهارات والخبرة المهنية

السيد/ تشاولا هو مصرفي أول يتمتع بخبرة تزيد على ٢٥ عاماً في إدارة المخاطر، بما في ذلك المخاطر المؤسسية والتنظيمية، وتطوير النماذج والتحقق من صحتها، وائتمان الشركات والأفراد، والأسواق العالمية، والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة المخاطر التشغيلية.

الخبرة المهنية

كان السيد/ تشاولا مساهما رئيسياً في تنفيذ إطار عمل لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة في جميع مسارات المخاطر، وتوفير القيادة الاستراتيجية للمخاطر وإضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة المخاطر السليمة التي تضمن مواءمة أنشطة المخاطر مع القدرة على تحمل المخاطر لدى بنك الإمارات دبي الوطني.

يرأس السيد/ تشاولا كلاً من لجنة مخاطر المجموعة، ولجنة الإشراف على النماذج اللتان تمارسان الإشراف على المخاطر والحوكمة على أعلى مستويات الإدارة وتغطيان جميع جوانب إدارة المخاطر النموذجية عبر أقسام البنك.

كما أنه عضوٌ في جميع لجان الإدارة الرئيسية التي تشرف على استراتيجية البنك والرقمنة وأجندة التحول بما في ذلك لجنة الإدارة للائتمان.

التعليم والمؤهلات

- محاسب قانوني متخرج من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- أمانة الشركات من معهد أمناء الشركات في الهند
- بكالوريوس في القانون من جامعة دلهي، الهند
- بكالوريوس العلوم (مع مرتبة الشرف في الفيزياء) من كلية سانت ستيفن، جامعة دلهي، الهند

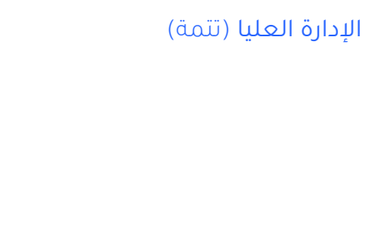

السيدة/ إيمان عبدالرزاق
المسؤول الرئيسي لإدارة العمليات للمجموعة والمسؤول الرئيسي للموارد البشرية للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠٢٠

المسؤوليات الرئيسية

تتولى السيدة/ عبدالرزاق مسؤولية قيادة ثقافة العمل الديناميكية والاستباقية ودفع تطوير المهارات المستقبلية لبناء قوة عاملة مرنة قادرة على تبني المشهد الرقمي دائم التطور.

كما أنها مسؤولة عن قيادة التحول التشغيلي إلى صافي الصفر وجهود التحول على مستوى المؤسسة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني لتعزيز العمليات الإدارية ورقمنة وتحديث البنية التحتية وتبسيط نموذج التشغيل مع التركيز على تجربة العملاء والتميز التشغيلي والنمو المستدام وكفاءة القوى العاملة.

المهارات والخبرة المهنية

تمتلك السيدة/ عبدالرزاق سنوات عديدة من الخبرة في مجال الموارد البشرية الاستراتيجية، وساهمت بدور فعال في قيادة ممارسة عمل ديناميكية واستباقية وتغيير ثقافي في بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى قيادة تطوير مهارات المستقبل لإعادة صقل وبناء قوة عاملة مرنة قادرة على مواكبة المشهد الرقمي دائم التطور.

الخبرة المهنية

قبل انضمامها إلى بنك الإمارات دبي الوطني، عملت السيدة/ عبدالرزاق في بنك "إتش إس بي سي" الشرق الأوسط المحدود كرئيس إقليمي للموارد البشرية والاستراتيجية والتخطيط ورئيس الموظفين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، حيث عملت على عدد من المشاريع الاستراتيجية للمساعدة في دفع نمو الأعمال والإيرادات.

وهي أيضاً عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في إعمار العقارية، وعضو مجلس إدارة معهد الإمارات للتمويل. وعضو لجنة الموارد البشرية في اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في إدارة الأعمال من كليات التقنية العليا دبي للطالبات، دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد/ فريد الملا
الرئيس التنفيذي - مصرف الإمارات الإسلامي
سنة الانضمام: ١٩٩١

المسؤوليات الرئيسية

تتمثل المهمة الرئيسية للسيد/ الملا في تحقيق رؤية مصرف الإمارات الإسلامي ليكون المصرف الأكثر ابتكاراً المتوافق مع الشريعة الإسلامية لعملائه وأفراده ومجتمعاته. يساهم السيد/ الملا في المبادرات الرئيسية التي جعلت مصرف الإمارات الإسلامي واحداً من أسرع المصارف الإسلامية نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ساهم في تأسيس "الإمارات الإسلامي" باعتباره الذراع المصرفية الإسلامية الرائدة لمجموعة الإمارات دبي الوطني.

المهارات والخبرة المهنية

بصفته مصرفياً متمرساً يتمتع بخبرة واسعة، عزز السيد/الملا مكانة الإمارات الإسلامي في السوق من خلال التركيز على الخدمات المصرفية التي تركز على العملاء وتقديم العديد من المنتجات والخدمات الأولى من نوعها في السوق. كما تولى قيادة جهود التحول الرقمي في الإمارات الإسلامي، مما ساهم في تحقيق زيادة كبيرة في المعاملات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المتحرك. وتشكل مساهماته في استراتيجية التوطين طويلة الأمد التي يتبعها الإمارات الإسلامي لتطوير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة لتولي مناصب تنفيذية رئيسية والتخطيط لتعاقب الموظفين، محركاً رئيسياً في تحقيق نجاح الإمارات الإسلامي.

الخبرة المهنية

قبل توليه منصب الرئيس التنفيذي، شغل السيد/ الملا منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات في الإمارات الإسلامي، حيث كان مسؤولاً عن قطاعات الخدمات المصرفية الشخصية والتجارية والفروع وشبكة أجهزة الصراف الآلي والمنتجات وتجربة العملاء وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الرقمية للإمارات الإسلامي.

وقد شغل العديد من المناصب الأخرى في الإمارات الإسلامي، بما في ذلك منصب نائب الرئيس للخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الثروات، ورئيس التمويل العقاري ورئيس التوزيع.

السيد/ هاكان أتيش
الرئيس التنفيذي - دينيزبنك، تركيا.
سنة الانضمام: ١٩٩٧

المسؤوليات الرئيسية

يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة في شركات "دينيزبنك" التابعة: "دينيز ياتيرم مينكول كيميتيلر أ.ش."، و "إنترتك أ.ش."، و "نيوهوب تكنولوجي يازيلما بازارلما ودانيشمانليك أ.ش."، و "دينيزبنك موسكو" و"دينيزبنك إيه جي فيينا". وهو أيضًا عضو في مجلسي إدارة كل من "بنك الإمارات دبي الوطني مصر" و "ميت لايف إيميكليك وهايات أ.ش.".

المهارات والخبرة المهنية

لدى السيد/ أتيش خبرة ٤٤ عامًا في قطاع البنوك، حيث قاد استراتيجيات النمو من خلال عمليات الاستحواذ الداخلية والخارجية. تولى بنجاح قيادة الفريق وإدارة العمليات خلال عملية الاستحواذ على دينيزبنك، وأشرف على مبادرات إدارة الأزمات خلال الفترات الحاسمة في تاريخ دينيزبنك. والسيد/ أتيش خبير متمرّس في تحديد القطاعات المتخصصة المربحة والاستثمار فيها. وتشمل البنية التحتية، والطاقة، والزراعة، والقطاع البحري، والسياحة، والرعاية الصحية، والتعليم، والأندية الرياضية، والبلديات، مما يؤدي إلى دفع النمو المربح لدينيزبنك.

الخبرة المهنية

عمل السيد/ أتيش مع مساهمي البنك من أربع دول مختلفة، منها "زورلو القابضة (تركيا)"، و "دكسيا إس.إيه. (شراكة فرنسية / بلجيكية)"، و "سبيربنك (روسيا)"، و "بنك الإمارات دبي الوطني (دولة الإمارات العربية المتحدة)". وخلال فترة عمله في دينيزبنك، تم تحقيق فائض اكتتاب على الطرح العام للبنك في عام ٢٠٠٤ بما يقارب ٥،٥ مرة. وبالإضافة إلى ذلك، أشرف على نقل شركة دينيز إمكليليك مقابل ٢٥٦ مليون يورو بما يعادل ١٠ أضعاف قيمتها الدفترية مع اتفاقية بيع مدتها ١٥ عامًا في عام ٢٠١١. كما تم الاستحواذ على عمليات الخدمات المصرفية للأفراد في "سيتي تركيا" التي تضم حوالي ١٥٠٠ موظف في عام ٢٠١٣.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الشرق الأوسط التقنية، تركيا

السيد/ نيراج ماكين
رئيس الاستراتيجية والتحليلات ورأس المال الاستثماري للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠٠٨

المسؤوليات الرئيسية

يدعم السيد/ ماكين الرئيس التنفيذي للمجموعة ومجلس الإدارة في تطوير الاستراتيجية على مستوى المجموعة وتطوير وتنفيذ الرؤية والتطلعات الاستراتيجية لبنك الإمارات دبي الوطني وكياناته وأعماله، إلى جانب إدارة عمليات الاستحواذ الاستراتيجية وخطط النمو الدولية. كما يشرف على التحليلات المتقدمة ويدير صندوق المشاريع المؤسسية للبنك.

المهارات والخبرة المهنية

تشمل خبرة السيد/ ماكين مجالات تطوير الاستراتيجيات، وعمليات الدمج والاستحواذ والاستثمارات، والمفاوضات، وتطوير الأعمال، والخدمات المصرفية الدولية، ورأس المال الاستثماري، والخدمات المصرفية الرقمية، والتحليلات، والتحول المؤسسي.

الخبرة المهنية

تولى السيد/ ماكين سابقاً إدارة أعمال العمليات الدولية للمجموعة إضافة إلى مسؤولية إدارة الأعمال الشاملة للشركات التابعة والفروع الدولية لبنك الإمارات دبي الوطني. وقد لعب دوراً محورياً في قيادة التوسع الدولي لبنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك الاستحواذ الناجح على بنك "بي إن بي باريبا" مصر و "دينيزبنك" في تركيا، بالإضافة إلى تراخيص الفروع في الهند والمملكة العربية السعودية.

وهو عضو في اللجنة التنفيذية للمجموعة ويرأس مركز التحليلات المتقدمة للتميز لبنك الإمارات دبي الوطني، والذي يقود الجهود على مستوى المجموعة للاستفادة من البيانات والتحليلات. كما أنه يرأس صندوق رأس المال الاستثماري للشركات الذي تم إنشاؤه حديثًا لبنك الإمارات دبي الوطني للاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية وشركات التكنولوجيا بوجه عام، لتمكين الابتكار على مستوى البنك.

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، أمضى السيد/ ماكين ثمانية أعوام مع شركة ماكنزي وشركاه في استشارات الاستراتيجيات، ومع إرنست ويونج في دولة الإمارات العربية المتحدة، قسم خدمات الاستشارات الخاصة بالصفقات وعمليات الدمج والاستحواذ.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في الفيزياء والرياضيات من جامعة هيمواتي ناندان باهوجونا جارهوال، الهند
- ماجستير إدارة الأعمال في المالية من معهد الإدارة الدولي في الهند
- برنامج رأس المال الاستثماري وبرنامج الأسهم الخاصة، من كلية كولومبيا للأعمال، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد/ فيكتور ماتافونوف
المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة
سنة الانضمام: ٢٠١٤

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ ماتافونوف قيادة وحدة الامتثال في المجموعة ومسؤولية إطار الامتثال التنظيمي لضمان امتثال البنك لجميع الأنظمة المعمول بها. يشمل ذلك الأنظمة ذات الصلة في جميع البلدان التي تعمل فيها المجموعة ومتطلبات الدول التي تستخدم العملات العالمية الرئيسية التي يتعامل بها البنك على الصعيد الدولي.

كما يشمل الإرشادات المتعلقة بأفضل الممارسات التي تصدرها منظمات مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وفريق العمل المعني بالإجراءات المالية، ومجموعة وولفسبيرغ. بالإضافة إلى الإشراف على الامتثال للالتزامات التنظيمية من قبل جميع الأقسام، يؤدي قسم الامتثال للمجموعة دورًا هامًا في إدارة الامتثال لمكافحة الجرائم المالية بما في ذلك مكافحة غسيل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، والامتثال للعقوبات.

المهارات والخبرة المهنية

يمتلك السيد/ ماتافونوف أكثر من ٣٧ عاماً من الخبرة المصرفية الدولية عبر أستراليا وأوروبا والأميركتين والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا مع بنك الإمارات دبي الوطني، وستاندرد تشارترد وجريندليز وإيه إن زد. وتشمل تلك المدة ٢٥ عاما في مجال الامتثال المتعلق بالجرائم التنظيمية والمالية، حيث تعامل مع الجهات التنظيمية والهيئات القطاعية والبنوك المراسلة وموردي الأنظمة.

الخبرة المهنية

السيد/ ماتافونوف عضو في لجنة الامتثال في اتحاد مصارف الإمارات، وعضو مؤسس في مجموعة الامتثال الخاصة بالجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعضو في التحالف العالمي لمواجهة الجرائم المالية.

التعليم والمؤهلات

- درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة ديكين في أستراليا

الإدارة العليا (تتمة)

السيد/ سايمون كوبلستون
المستشار العام للمجموعة.

سنة الانضمام: ٢٠٢١

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ كوبلستون المسؤولية العامة عن إدارة المخاطر القانونية، فضلاً عن جودة الخدمات القانونية وتقديم الخدمات على مستوى مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.

المهارات والخبرة المهنية

يتمتع السيد/ كوبلستون بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال المحاماة وأكثر من ١٩ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي المحلي وقطاع الاستثمار الحكومي. كما أن خبرته الواسعة تشمل القطاعات والمناطق الجغرافية عالية التنظيم وخبرة والأسواق الدولية والعابرة للحدود والناشئة.

الخبرة المهنية

عمل السيد/ كوبلستون في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ٢٠٠٦، حيث بدأ بالعمل في صندوق ثروة سيادي ثم في بنك محلي بارز. تمتد خبرته إلى القطاعات المصرفية وإدارة الأصول، والخدمات المالية، وتمويل الشركات، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات، والعقارات، والخزينة، وخصوصية البيانات، والتنظيم والحوكمة.

شغل مناصب في مجالس إدارة العديد من الكيانات المحلية والدولية منها مجوهرات داماس ومُضدِر سندات ومدير أصول محلي وبنك إسلامي مرخص.

وكان السيد/ كوبلستون في السابق رئيساً للجنة القانونية في اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة ولا يزال عضواً فيها. يعد السيد/ كوبلستون مديراً متمرساً في برامج التغيير في تقديم الخدمات القانونية، سواء من خلال برامج الأفراد أو التكنولوجيا، فضلاً عن تطوير ثقافة وبيئات عمل إيجابية وناجحة.

التعليم والمؤهلات

- دبلوم الدراسات العليا في الممارسة القانونية من كلية القانون، المملكة المتحدة
- دبلوم في القانون من كلية القانون، المملكة المتحدة
- محامي مؤهل في المملكة المتحدة

السيد/ عامر كاظم
المسؤول الرئيسي للتدقيق للمجموعة.

سنة الانضمام: ٢٠١٩

المسؤوليات الرئيسية

يتبع السيد/ كاظم مباشرة لإدارة لجنة المجلس للتدقيق. وهو مسؤول عن تقديم ضمانات مستقلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا بشأن جودة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك أنظمتها وعملياتها وإدارة المخاطر والامتثال وإطار الحوكمة المؤسسية.

المهارات والخبرة المهنية

السيد/ كاظم مدير تنفيذي أول يمتلك أكثر من ٢٧ عاماً من الخبرة المهنية، حيث شغل عدة مناصب في مجالات المالية والتدقيق وعمل في عدة قطاعات، بما في ذلك الطيران، والاتصالات، والعقارات.

الخبرة المهنية

قبل انضمامه إلى بنك الإمارات دبي الوطني، شغل السيد/ كاظم منصب المدير المالي في شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة (دو). شغل مناصب عليا في مجال المالية في عدد من المؤسسات الرائدة، منها مجموعة الإمارات، ومراس، ومطارات دبي.

وهو حالياً عضو في مجلس إدارة شركة الاتحاد لائتمان الصادرات. وعضو لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال في مصرف الإمارات للتنمية، وعضو لجنة التدقيق في اتحاد مصارف الإمارات.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس العلوم في المحاسبة من جامعة دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية
- عضو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد/ فينود رامابهادران
المسؤول الرئيسي للائتمان للمجموعة.

سنة الانضمام: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية

السيد رامابادران هو رئيس لجنة إدارة الائتمان لبنك الإمارات دبي الوطني، وهو المسؤول عن الاكتتاب الائتماني الشامل.

وتشمل المسؤوليات الإضافية الإدارة الديناميكية لمحفظة الائتمان الخاصة بالبنك، واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لضمان قوة المحفظة بحيث يتم الحفاظ على معادلات المخاطر والمكافأة المثلى بما يتماشى مع قدرة البنك المحددة لتحمل المخاطر.

المهارات والخبرة المهنية

يمتلك السيد/ رامابادران خبره تزيد على ٣٥ عاماً تمتد إلى مجالات متنوعة من الخدمات المصرفية مثل إدارة علاقات الشركات والتدقيق، والخزينة، والحوكمة المؤسسية على مستوى المجموعة إضافة إلى جميع مجالات إدارة المخاطر.

الخبرة المهنية

كانت معظم الخبرة المصرفية للسيد/ رامابادران مع بنك ستاندرد تشارترد الذي شغل فيه مناصب قيادية عليا، منها الرئيس الإقليمي للائتمان، والرئيس الإقليمي للمخاطر، والرئيس الإقليمي للعمليات في أفريقيا والشرق الأوسط.

قبل التحاقه بمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني كان عضو مجلس إدارة في بنك ستاندرد تشارترد، باكستان، وشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة خدمات الأعمال العالمية، ومجموعة بنك ستاندرد تشارترد، حيث أشرف على فريق مكون من حوالي ٤٠،٠٠٠ موظفاً.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في القانون من كلية كينجز، لندن، المملكة المتحدة
- محاسب قانوني متخرج من معهد المحاسبين القانونيين في الهند
- محلل مالي معتمد من جمعية إدارة الاستثمار والبحوث، الولايات المتحدة الأمريكية
- مدير مخاطر مالية معتمد من الرابطة العالمية لمحترفي إدارة المخاطر، الولايات المتحدة الأمريكية

الأعضاء الرئيسيون الآخرون في الإدارة

السيد ميجيل ريو تينتو
المسؤول الرئيسي للمعلومات والرقمية للمجموعة

سنة الانضمام: ٢٠١٧

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ ريو تينتو قيادة التطورات التكنولوجية والرقمية في بنك الإمارات دبي الوطني، مما يضمن حفاظ البنك على مكانته كمؤسسة رائدة في مجال الابتكار الرقمي ضمن القطاع المصرفي.

المهارات والخبرة المهنية

بفضل خبرته التي تزيد عن ٢٥ عاماً في قيادة التحول الرقمي والابتكار عبر مختلف القطاعات، نجح السيد/ ريو تينتو في قيادة التحول الشامل لتكنولوجيا المعلومات في البنك، وإحداث تغييرٍ جذري في منصات التكنولوجيا والبنية التحتية الخاصة به. وقد حققت رؤيته الاستراتيجية العديد من الأرقام القياسية في القطاع وأرست معيارًا جديدًا للتكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

الخبرة المهنية

ترأس السيد/ ريو تينتو مكتب شركة ديجيتال ماكنزي في شبه الجزيرة الأيبيرية، حيث قدم المشورة للمؤسسات المالية الكبرى في أوروبا وأمريكا اللاتينية بشأن التحولات الرقمية واسعة النطاق، والتي شملت استراتيجية تكنولوجيا المعلومات، ونماذج التشغيل، والهندسة التكنولوجية، وكفاءة التكلفة، والأمن السيبراني. شغل منصب المدير التنفيذي للعمليات، والمدير التنفيذي للتكنولوجيا، في نوفو بانكو إس إيه، وهو أحد أكبر البنوك في منطقة إيبيريا، كما تولى أيضًا منصب المدير التنفيذي للتكنولوجيا في بنك إسبيريتو سانتو في البرتغال. وتشمل خبرته التنفيذية أيضًا أدوارًا في العديد من مجالس الإدارة، منها مجموعة "ترانكويلاديد للتأمين" في البرتغال، إلى جانب مناصب استشارية مختلفة في المجال الرقمي والتكنولوجيا.

التعليم والمؤهلات

- ماجستير في إدارة الأعمال من "إنسياد"، فرنسا
- ماجستير العلوم في تكنولوجيا المعلومات من المعهد العالي للتكنولوجيا، البرتغال

السيد فيجاي بينز
كبير مسؤولي الاستدامة ورئيس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

سنة الانضمام: ٢٠٢٢

المسؤوليات الرئيسية

يتولى المسؤولية عن استراتيجية وتنفيذ التمويل المستدام والانتقالي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى تنفيذ البرامج البيئية والاجتماعية والحوكمة.

المهارات والخبرة المهنية

عمل السيد/ بينز في مجال الاستدامة لمدة ٢٠ عاماً في كافة الخدمات المصرفية. يمتلك خبرة واسعة في تصميم إطار عمل التمويل المستدام، والعناية الواجبة، وممارسات إدارة مخاطر الاستدامة.

الخبرة المهنية

عمل السيد/ بينز في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الدولي، ومجموعة لويدز المصرفية، وكذلك العمل في الاستشارات لشركة كيه بي إم جي المملكة المتحدة في التمويل المستدام واستراتيجية الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

عضو في المنتدى الاقتصادي العالمي لقادة الاستدامة. وعضو في مجلس قيادة الاستدامة في إس آند بي جلوبال. عضو في لجنة التمويل المستدام لاتحاد مصارف الإمارات، ولجنة التمويل المستدام في مركز دبي المالي العالمي ولجنة التمويل المستدام في سوق أبوظبي العالمي.

التعليم والمؤهلات

- خبير بيئي معتمد
- خبير جغرافي معتمد من الجمعية الجغرافية الملكية
- شهادة القيادة في مجال الاستدامة من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة

السيد/ إبراهيم سويدان
رئيس الشؤون المؤسسية للمجموعة.

سنة الانضمام: ١٩٩٩

المسؤوليات الرئيسية

يتولى السيد/ سويدان مجموعة واسعة من المسؤوليات عبر المجموعة والتي تركز في المقام الأول على الاتصالات وحملات العلاقات العامة للمجموعة، وإدارة المكتب الصحفي، وأنشطة رعاية المجتمع، وأحداث المجموعة، والإعلانات المالية. ويتطلب دوره مشاركةً هامة وتنسيقاً حساساً مع صانعي القرار الداخليين الرئيسيين ووسائل الإعلام رفيعة المستوى والجهات الفاعلة الخارجية الأخرى.

المهارات والخبرة المهنية

يمتاز السيد/ سويدان في عمله على المستوى الاستراتيجي، مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ الإجراءات التكتيكية. ويتمتع بشبكة واسعة من الاتصالات المحلية في وسائل الإعلام وكذلك كبار صناع القرار في القطاعين الخاص والعام. يتميز بمهارات تعدد اللغات والمعرفة الممتازة بالثقافات المحلية والدولية.

الخبرة المهنية

السيد/ سويدان هو من أحد كبار المتخصصين في الشؤون المؤسسية والاتصالات ولديه خبرة تزيد عن ٢٥ عامًا في مجال الإعلام والإعلان والعلاقات العامة في مجال الخدمات المالية في منطقة الخليج العربي.

التعليم والمؤهلات

- بكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت في لبنان
- ماجستير في إدارة الأعمال من كلية برادفورد للإدارة في المملكة المتحدة

إطار عمل الحوكمة المؤسسية للمجموعة

تلتزم المجموعة بالحوكمة المؤسسية الرشيدة التي تشكل أساساً صلباً لتطوره المستقبلي وأدائه المؤسسي، وتعزز الثقة في أنشطته كمتلقٍ لأموال المودعين ورؤوس أموال المساهمين وتمكنه من المساهمة في التطوير الناجح للنظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

نموذج الحوكمة للمجموعة

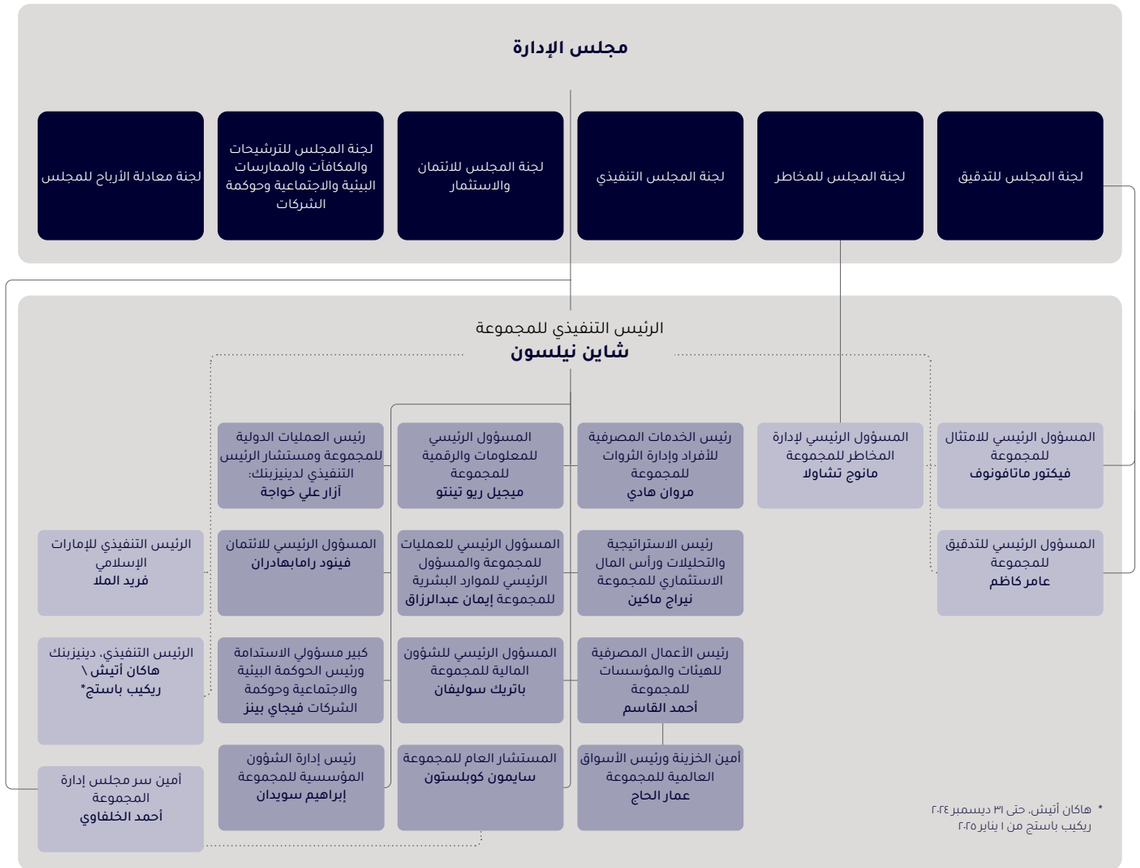

يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بمبادئ الحوكمة المؤسسية

الحوكمة المؤسسية

المسؤولية
التقسيم الواضح وتفويض الصلاحيات

المساءلة
في العلاقات بين مجلس إدارة البنك والإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين

الشفافية
لتمكين أصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي والوضع المالي للبنك

العدالة
في معاملة جميع أصحاب المصلحة

الأركان الأساسية للحوكمة المؤسسية

ويستند إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة لبنك الإمارات دبي الوطني إلى مبادئ المسؤولية والمساءلة والشفافية والعدالة لدعم اتخاذ القرارات السليمة والحكيمة.

يتكون إطار الحوكمة المؤسسية من دليل الحوكمة المؤسسية الخاص ببنك "الإمارات دبي الوطني"، وميثاق مجلس الإدارة، وسلسلة من سياسات مجلس الإدارة، وجميعها منشورة على الموقع الإلكتروني لبنك الإمارات دبي الوطني.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية المسؤوليات والمساءلات الخاصة بمجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة ووحدات الأعمال المساندة. كما يقدم لمحة عامة عن مجمل منهج الحوكمة في بنك الإمارات دبي الوطني. ويفصل ميثاق مجلس الإدارة بروتوكولات وسياسات مجلس الإدارة ويتم استكماله بسياسات محددة لمجلس الإدارة تتعلق بتضارب المصالح والجدارة والنزاهة والمكافآت وتقييم الأداء.

يحدد دليل الحوكمة المؤسسية أربعة طبقات أو مستويات واسعة من الأدوار:

(١) مجلس الإدارة: يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية عن ضمان إنشاء إطار عمل للحوكمة مناسبٍ وفعال والحفاظ عليه لإدارة أنشطة المجموعة والتحكم فيها.

(٢) اللجان على مستوى مجلس الإدارة ولجان الإدارة العليا: يفوض مجلس الإدارة الصلاحية للجان ويضع المعايير لمراقبة وحوكمة المجموعة. ولِلّجان مسؤوليات وصلاحيات على النحو المحدد في دورها ومهامها وصلاحيتها.

(٣) وحدات الأعمال: تؤدي وحدات الأعمال الفردية أنشطة الأعمال والرقابة، والتي تتوافق مع جميع السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والقوانين والأنظمة الخارجية.

(٤) الأفراد: يتم تفويض رؤساء الأعمال ووحدات الأعمال بالصلاحيات المطلوبة لضمان الحوكمة الفعالة والامتثال.

وعلى هذا النحو، يوجه إطار الحوكمة المؤسسية مجلس الإدارة والإدارة العليا في أداء واجباتهم، وبوائم مصالحهم مع مصالح المساهمين والأطراف المعنيين الرئيسيين الآخرين، ويضمن إدارة المخاطر بحكمة. تمتثل جميع كيانات المجموعة لإطار العمل هذا، مع تعديلها بشكل مناسب وفقا لأنظمة المحلية.

أهم المبادرات الرئيسية في عام ٢٠٢٤

توافقاً مع التزام المجموعة بالتحسين المستمر، تم تنفيذ مجموعة من المبادرات الرئيسية خلال عام ٢٠٢٤ لتعزيز الحوكمة المؤسسية، ومنها:

- تحديث اختصاصات لجان مجلس الإدارة لضمان توافقها مع الأنظمة وأفضل الممارسات.
- مراجعة السياسات وأُطُر العمل الداخلية لتتوافق مع تحديثات لائحة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع ولائحة الجدارة والنزاهة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- إقرار مبادئ الرقابة على مجلس إدارة المجموعة لضمان تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة المؤسسية بشكل متسق عبر المجموعة.
- إجراء تقييم خارجي مستقل لمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، بما يتوافق مع لائحة الحوكمة المؤسسية المعمول بها.
- وضع سياسة لسندات التوكيل لتعزيز حوكمة تفويض الصلاحيات.
- المراجعة المستمرة لأطر العمل والسياسات الحالية للمخاطر لضمان استمرار حماية المجموعة في ظل المشهد دائم التغير للمخاطر.
- إجراء مراجعة مستقلة لنظام التعويضات، وفقاً لأنظمة الحوكمة المؤسسية المعمول بها.
- تضمين مؤشرات الأداء الرئيسية للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في آلية تقييم وقياس أداء الإدارة العليا.
- إنشاء منتدى للتمويل المستدام لتعزيز أعمال التمويل المستدام للمجموعة.

إطار الصلاحيات

تصدر جميع الصلاحيات عبر كافة أنحاء بنك الإمارات دبي الوطني في نهاية المطاف عن مجلس الإدارة الذي يضمن وجود نظام فعال للرقابة الداخلية.

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن المجموعة، بما في ذلك الموافقة والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة، والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المطبقة على المجلس، وإطار الحوكمة والثقافة المؤسسية. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية عن التوجيه العام والإدارة والإشراف والرقابة على شؤون الأعمال في المجموعة ويتولى قيادة وضع وتنفيذ رؤية ورسالة المجموعة. كما أن المجلس هو المسؤول كذلك عن الإشراف على الإدارة العليا.

.

رئيس مجلس الإدارة

يمنح عقد تأسيس المجموعة رئيس مجلس الإدارة صلاحية التصرف نيابة عن المجموعة. ويتولى رئيس مجلس الإدارة مسؤولية قيادة مجلس الإدارة وتوجيه تركيزه إلى المسائل الاستراتيجية، والإشراف على أعمال بنك الإمارات دبي الوطني، ووضع معايير حوكمة عالية. يؤدي رئيس مجلس الإدارة دوراً محورياً في تعزيز فعالية مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الأفراد. يفوض رئيس مجلس الإدارة، نيابة عن مجلس الإدارة، صلاحيات ومسؤوليات محددة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بموجب توكيل رسمي موثق حسب الأصول، والذي بدوره يفوض صلاحيات محددة لأعضاء الإدارة العليا للمجموعة.

.

لجان مجلس الإدارة

في حين أن مجلس الإدارة هو المسؤول في نهاية المطاف عن إدارة شؤون بنك الإمارات دبي الوطني، إلا أنه من أجل زيادة الكفاءة ومساعدته في تنفيذ مسؤولياته فقد تم إنشاء لجان مجلس الإدارة مع تفويض الأهداف والصلاحيات والمسؤوليات والشروط لها بشكل رسمي.

أنشأ المجلس ست (٦) لجان دائمة للمجلس. ولكل لجنة دورها ومهامها وصلاحيتها المعتمدة من مجلس الإدارة، والتي تحدد مسؤوليات اللجنة كيفية رفع تقاريرها إلى المجلس. ويحدد رئيس كل لجنة من لجان مجلس الإدارة وتيرة انعقاد اجتماعات اللجنة، بما يتفق مع دور ومهام وصلاحيات اللجنة ومتطلبات بنك الإمارات دبي الوطني.

ويراجع مجلس الإدارة بانتظام تشكيل لجان المجلس. خلال عام ٢٠٢٤، استمرت لجنة المجلس للتدقيق ولجنة المجلس للمخاطر في تعيين عضو مجلس إدارة مستقل كرئيس لها، وكانت لجنة المجلس للمخاطر تضم أغلبية من الأعضاء المستقلين، كما هو مطلوب بموجب أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وللمزيد من التفاصيل حول لجان مجلس الإدارة يرجى الرجوع إلى قسم تقارير لجان مجلس الإدارة في الصفحات ٣٦ إلى ٤٩.

لجان الإدارة

أنشأ مجلس الإدارة العديد من اللجان الإدارية للمساعدة في الإدارة اليومية لأنشطة المجموعة. ولهذه اللجان اختصاصات معتمدة حسب الأصول، تحدد مسؤوليات اللجنة والأطراف التي ترفع إليها تقاريرها. ويمكن الحصول على مزيد من التفاصيل حول لجان الإدارة الرئيسية في قسم لجنة الإدارة على الصفحات ٥٤.

الإدارة العليا

أنشأ بنك الإمارات دبي الوطني جداول صلاحيات داخلية لتفويض الصلاحيات لأعضاء الإدارة العليا والموظفين. وخلال عام ٢٠٢٤، اعتمد مجلس الإدارة أيضًا سياسة لسندات التوكيل الرسمي ("سياسة التوكيل الرسمي") لتحديد مبادئ وشروط إدارة التوكيلات الرسمية، ومنها إصدار صلاحيات محددة بوضوح للإدارة العليا لإدارة وحدات الأعمال والدعم الخاصة بهم نيابة عن المجموعة. ويمكن للإدارة العليا تفويض صلاحيات فرعية بالقدر اللازم للموظفين أو الممثلين الخارجيين المعتمدين وذلك لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

*يعكس الرسم البياني التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة على مقياس يتراوح من ١ إلى ١٠.

تشكيل مجلس الإدارة

يتوافق تشكيل مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني مع كافة الأنظمة ذات الصلة، ويتم مراجعته بشكل متكرر لمواكبة أي تغييرات جديدة في الأنظمة، ويتضمن المجالات التالية:.

التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تعزيز التنوع بين الجنسين من خلال أنظمة حوكمة الشركات، بما في ذلك تلك التي وضعها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وتنص الأنظمة الحالية على أن ٣٠% على الأقل من المرشحين الذين يتم النظر في تعيينهم في مجلس إدارة شركة مدرجة يجب أن يكونوا من العنصر النسائي. وقد تم أخذ ذلك بعين الاعتبار في الانتخابات الأخيرة التي جرت في عام ٢٠٢٢، عندما كان هناك ثلاث (٣) مرشحين من الإناث، وهو ما يتجاوز نسبة ترشيح الإناث البالغة ٣٠% التي حددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تم تعيين سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي كأول امرأة عضوة في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني في أوائل عام ٢٠٢٢. ويضم مجلس الإدارة حالياً نسبة تمثيل نسائي قدرها ١١% بما يتوافق مع ميثاق مجلس إدارته والمتطلبات التنظيمية.

وتدعم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ترشيح السيدات. وسوف تستمر في مراجعة الفرص لتضمين التنوع بين الجنسين كجزء من عملية التعاقب الوظيفي لمجلس الإدارة. كما تلتزم المجموعة بالقيام بدور تقدمي في تعزيز التنوع بين الجنسين في جميع أنحاء المجموعة. ويشكّل العنصر النسائي حالياً ٤١% من القوى العاملة في بنك الإمارات دبي الوطني، مما يظهر حرص البنك والتزامه بدعم التنوع.

مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة

وفقاً لأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت الحالي، فإن جميع أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني هم من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة.

استقلالية مجلس الإدارة

وفقًا لأنظمة دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب أن يكون ما لا يقل عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين. ويتم حاليًا، تقييم أربعة (٤) من أصل تسعة (٩) من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني على أنهم مستقلون، وفقًا للمعايير التي يحددها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أدناه:

- إذا كانت مدة خدمة عضو مجلس الإدارة تتجاوز اثني عشر (١٢) سنة متتالية من تاريخ توليه منصبه / منصبها. وينطبق هذا الحكم بالتساوي على الأشخاص الذين يعينهم مساهم حكومي:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، موظفًا لدى مجموعة الإمارات دبي الوطني أو الشركات التابعة لها خلال العامين (٢) الماضيين:
- إذا كان عضو مجلس الإدارة موظفاً أو شريكاً في شركة تقوم بأعمال استشارية لصالح بنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة، أو أنه تصرف بهذه الصفة خلال العامين (٢) الماضيين؛ إذا كان لدى عضو مجلس الإدارة أي عقود خدمات شخصية مع بنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة خلال العامين (٢) الماضيين؛ إذا كان عضو مجلس الإدارة منتمياً إلى أي منظمة غير ربحية تتلقى تمويلاً كبيراً من بنك الإمارات دبي الوطني أو المجموعة؛
- إذا كان عضو مجلس الإدارة، أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى، شريكاً أو موظفاً لدى مدققي حسابات بنك الإمارات دبي الوطني خلال العامين (٢) الماضيين:
- إذا كان لعضو مجلس الإدارة أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في عقود ومشاريع بنك الإمارات دبي الوطني أو الشركات التابعة له خلال العامين (٢) الماضيين، وتجاوز مجموع هذه المعاملات الحد الأدنى من ٥% من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني المدفوع أو خمسة ملايين درهم أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، ما لم تكن هذه العلاقة جزءاً من طبيعة أعمال بنك الإمارات دبي الوطني ولا تنطوي على شروط تفضيلية؛ و
- إذا كان عضو مجلس الإدارة و/أو أي من أقاربه من الدرجة الأولى (منفردين أو مجتمعين) يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر ١٠% أو أكثر من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني أو كان ممثلاً لمساهم يمتلك بشكل مباشر أو غير مباشر أكثر من ١٠% من رأس مال بنك الإمارات دبي الوطني.

مهارات مجلس الإدارة

يضم مجلس الإدارة (٩) تسعة أعضاء غير تنفيذيين يساهمون بمجموعة واسعة من المهارات والكفاءات والتنوع والخبرات والتجارب المكونة من مجموعة من الخبرات السابقة في مجالات تتضمن الخدمات المصرفية، والتمويل، والتدقيق، والتخطيط الاستراتيجي، تطوير الأعمال، والامتثال التنظيمي، والموارد البشرية، والتعويضات المالية، والحوكمة المؤسسية، والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، والتكنولوجيا، والخدمات المصرفية الرقمية والخدمات المصرفية الإسلامية، ومن شأن ذلك ضمان أن تكون معرفتهم وفهمهم الجماعي متوافقين مع احتياجات الحوكمة والاستراتيجيات والتشغيل للمجموعة.

المهارات والخبرات*

مسؤوليات مجلس الإدارة

تتمثل المهمة الأساسية لمجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك؛ وتحديد الاتجاه العام والإدارة والإشراف والضوابط للشؤون التجارية للمجموعة؛ وقيادة عملية وضع وتنفيذ رؤيتها ورسالتها.

كما يتولى مجلس الإدارة الإشراف على الإدارة العليا مع الالتزام بجميع المتطلبات المتعلقة بالقوانين والأنظمة، وإطار الحوكمة، والثقافة المؤسسية. تشمل المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

الاستراتيجية والإدارة

الإشراف الاستراتيجي

صياغة ومتابعة أهداف الأعمال والخطط الاستراتيجية للمجموعة، مع التخفيف من المخاطر المالية والقانونية والمخاطر المتعلقة بالسمعة وغيرها من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، اعتماد الاستثمارات الكبرى والتخارجات والالتزامات الاستراتيجية والمبادرات التشغيلية والميزانية السنوية للمجموعة ومراقبتها.

الإشراف الإداري

إنشاء عملية مناسبة وملائمة لاختيار الإدارة العليا، فضلاً عن مراقبة ومراجعة تخطيط التعاقب الوظيفي التنفيذي، بما في ذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة، متابعة تصرفات الإدارة العليا للتأكد من أنها تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وأنها تتوافق مع قيم المجموعة ومدى تحملها للمخاطرة وثقافتها الخاصة بالمخاطر.

مراجعة الأداء

مراجعة نتائج الأعمال ومتابعة الرقابة على الميزانية والإبلاغ عن الخروقات وحالات عدم الامتثال، وضع معايير الأداء المناسبة للإدارة العليا.

.

إدارة الشؤون المالية

كفاية رأس المال

اتخاذ القرارات المتعلقة بهيكل رأس مال المجموعة وسياسة توزيع الأرباح والإشراف على تنفيذ عملية تقييم كفاية رأس مال المجموعة وخطط رأس المال والسيولة والسياسات والالتزامات ذات الصلة.

مسؤوليات الائتمان

تنفيذ السياسات الرئيسية الخاصة بالائتمان والسيولة، واعتماد التزامات الائتمان، وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك التسهيلات المقدمة للأطراف ذات الصلة.

الإشراف المالي

وضع السياسات والعمليات والضوابط والإجراءات التجارية والمالية للحفاظ على سلامة السجلات والبيانات المحاسبية والمالية للمجموعة واعتماد البيانات المالية السنوية والمؤقتة.

التقارير الخارجية

مراقبة التقارير المقدمة إلى المساهمين للتأكد من أنها موضوعية وشاملة وواقعية وفي الوقت المناسب، ووضع سياسات الإفصاح لإجراء الإفصاح العام العادل وفي الوقت المناسب عن المعلومات الجوهرية والدقيقة والحقيقية والكاملة والمتوافقة مع المتطلبات التنظيمية.

.

إدارة المخاطر والضوابط

إدارة المخاطر والضوابط

إنشاء والإشراف على تنفيذ إطار فعال لحوكمة المخاطر وبيان القدرة على تحمل المخاطر وعمليات وثقافة إدارة المخاطر عبر المجموعة وتحديد طبيعة ومدى المخاطر التي تقبل المجموعة تحملها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الضوابط الداخلية والامتثال

إنشاء إطار فعال للرقابة الداخلية عبر المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار ملف المخاطر الخاص بالمجموعة، وضمان كفاءة الضوابط الداخلية عبر المجموعة، بما في ذلك إدارة الشؤون المالية والعمليات.

ضمان وجود برامج فعالة للامتثال التنظيمي (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مكافحة غسل الأموال وإجراءات "إعرف عميلك"، وخصوصية البيانات)، والتعبير بوضوح عن التوقعات فيما يتعلق بمسؤوليات ومساءلة جميع الموظفين بشأن هذه البرامج.

.

الثقافة والتعويضات

الثقافة المؤسسية

تحديد قيم المجموعة وإنشاء وتنفيذ إطار الحوكمة المؤسسية للمجموعة ومدونة قواعد السلوك والسياسات والعمليات الرسمية المكتوبة وفقًا للمتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات، مع مراعاة أصحاب المصلحة والعملاء في بنك الإمارات دبي الوطني والدور المجتمعي للمجموعة.

الأخلاقيات والقيم

التصرف دائماً بنزاهة، وبذل العناية الواجبة والحفاظ على السرية والولاء. تقديم إرشادات واضحة حول غرض المجموعة وتوضيح قيمها ومعاييرها الأخلاقية وضمان تصرف الإدارة والموظفين طبقاً لمقتضيات النزاهة والأخلاق، وأن يؤدوا وظائفهم بمطلق المهارة والعناية والاجتهاد.

إطار العمل الخاص بالتعويضات

الإشراف على تصميم وتشغيل نظام التعويضات ومكافآت المديرين التنفيذيين للمجموعة لضمان التوافق مع المصالح طويلة الأجل للمجموعة وثقافة المخاطر والقدرة على تحمل المخاطر والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

الحوكمة المؤسسية

حوكمة المجموعة

ضمان الرقابة الفعالة على كامل أعمال المجموعة، مع احترام المسؤوليات القانونية والحوكمة المستقلة التي تنطبق على الكيانات الفردية والتأكد من أن الإدارة توازن بين الفرص والمخاطر المتعلقة بأعمال المجموعة.

فعالية مجلس الإدارة

تقييم أداء مجلس الإدارة ولجان المجلس وكل عضو من أعضاء المجلس، والتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة لديهم الوقت الكافي لتكريسه لمسائل مجلس الإدارة للقيام بواجباتهم بشكل فعال.

تفويض الصلاحيات

اعتماد سياسات واضحة لتفويض الصلاحيات والتفويضات الفعلية للإدارة العليا، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون المالية والإدارية للمجموعة.

إدارة المجلس للثقافة المؤسسية

واصل بنك الإمارات دبي الوطني تبني ثقافة مؤسسية قوية خلال العام، والتي تدعم القيمة المستدامة للمساهمين على المدى الطويل.
حيث واصل كل من مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية للمجموعة ("اللجنة التنفيذية للمجموعة")، خلال عام ٢٠٢٤، تعزيز وترسيخ ثقافة مؤسسية قوية بعدد من الطرق ومنها:

- تنفيذ سياسة "التطبيق من الأعلى"، وذلك من خلال لعب دور قيادي في إنشاء وتعزيز وتضمين ومراقبة ثقافة وقيم المجموعة لضمان إجراء جميع الأعمال بطريقة قانونية وأخلاقية.
- مراقبة ثقافة المجموعة وسمعتها ومعاييرها الأخلاقية وحالات التأثير عليها.
- ضمان المشاركة القوية مع الموظفين والتأكيد على درايتهم بأن الإجراءات التأديبية المناسبة أو غيرها ستنتج عن السلوكيات غير المقبولة والتجاوزات التي لا تلتزم بهدف المجموعة وقيمها.
- تضمين درجات مشاركة الموظفين في بطاقات أداء الإدارة العليا.
- الاستمرار في تطبيق مدونة قواعد السلوك المكتوبة، وسياسة تضارب المصالح، وآلية سياسة الإبلاغ عن المخالفات، وبرامج الثقافة والقيم (تطبيق قيم التعاون والملكية والدافع والريادة)، والدفاع عن حماية المستهلك.
- الاستمرار في متابعة التطوير الشامل لثقافة المجموعة لتعزيز البيئة الصحية ومشاركة الموظفين التي تؤدي إلى النجاح المؤسسي من خلال مبادرات مثل:
  - سياسة الصحة الذهنية لدعم صحة الموظفين وضمان الوصول إلى موارد الصحة العقلية.
  - توسيع مبادرات مستقبل العمل على الصعيد الدولي، مع تنفيذ هيكلة المسارات الوظيفية عبر المواقع العالمية خلال عام ٢٠٢٤.
  - برنامج "حرية التحدث" يوفر قناة سرية للإبلاغ عن سوء السلوك في مكان العمل ويعزز بيئة آمنة وشاملة.
  - يوم "اصطحب أطفالك إلى العمل" ويهدف إلى تعزيز ثقافة صديقة للأسرة من خلال الأنشطة والألعاب وتفاعل القيادة.
  - جلسات الدردشة الثقافية للموظفين للتواصل مع كبار القادة واستكشاف ثقافة المنظومة ومناقشة الأفكار والممارسات الرئيسية.
  - فعاليات اليوم العالمي للمرأة تتضمن حلقة نقاشية مع سعادة/ هدى الهاشمي تسلط الضوء على القيادة وتمكين المرأة.

تعيينات مجلس الإدارة

يدرك بنك الإمارات دبي الوطني أن وجود مجلس إدارة فعال يأتي نتيجة لتعيين أعضاء مجلس إدارة مؤهلين تأهيلاً جيداً وذوي خبرة، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان وفاء مجلس الإدارة بمسؤوليته الأساسية المتمثلة في ترسيخ نجاح المجموعة.

تتماشى عملية تعيين أعضاء مجلس الإدارة في المجموعة مع أنظمة ومعايير اللياقة والملاءمة، وأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وأنظمة مجلس الإدارة المعتمدة من قبل المجموعة، وسياسة الجدارة والنزاهة، مما يضمن أن أعضاء مجلس الإدارة المعينين:

أ. يمتلكون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة؛
ب. لديهم سجل يتميز بالنزاهة والسمعة الحسنة؛
ج. لديهم الوقت الكافي للقيام بمسؤولياتهم بشكل كامل؛
د. يحققون الملاءمة الجماعية والقيمة المضافة إلى مجلس الإدارة.
هـ. لا يوجد أي تعارض لديهم مع المصالح المالية أو غير المالية؛ و
ف. لديهم سجل من السلامة المالية.

وتؤدي لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات دوراً مهماً في اختيار والتوصية بأعضاء مجلس الإدارة المحتملين لتعيينهم في مجلس الإدارة، مما يضمن أن مجلس الإدارة يضم أعضاء يتمتعون بقدر متوازن من المهارات والتنوع والخبرة، والذين يمتلكون مجتمعين المؤهلات المناسبة المطلوبة لحجم المجموعة وتعقيدها وموجز بيان المخاطر الخاص بها. كما تعمل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على ضمان أن يضم مجلس الإدارة ثلث أعضاء مستقلين على الأقل وعضوة واحدة من الإناث، بما يتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

يتم إجراء تعيينات مجلس الإدارة بما يتوافق مع متطلبات التصويت التراكمية بموجب قانون الشركات التجارية الإماراتي والنظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بموجب قرار عادي يصدره المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية بالمجموعة. ويخضع تعيينهم لموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

قبل إصدار عدم ممانعته على الترشيحات أو التعيينات أو التجديدات، يجوز لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إجراء مقابلات إضافية و/أو فحوصات خلفية للتأكد من جدارة ونزاهة المرشحين، بما في ذلك قدرتهم على إدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة لدورهم في مجلس إدارة المجموعة، والتأكد من دقة واكتمال المعلومات والمستندات المقدمة من قبل بنك الإمارات دبي الوطني.

في حالة وجود شاغر يجوز للمجلس، بمساعدة لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تحديد المرشحين ذوي الخبرة والتجربة المناسبة، باستخدام مستشارين خارجيين و/أو وضع إعلانات، حسب مقتضى الحال. سيتم تعيين المرشح الأنسب من قبل مجلس الإدارة في غضون فترة أقصاها ٣٠ يوماً، ولكن يجب أن يترشح للانتخاب من قبل المساهمين في الجمعية العمومية المقبلة لتأكيد تعيين هذا المرشح أو تعيين آخر بدلا منه.

كما هو منصوص عليه في النظام الأساسي لبنك الإمارات دبي الوطني، يشغل جميع أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث (٣) سنوات ويحق لهم إعادة التعيين بعد ذلك. يكمل مجلس الإدارة الحالي فترته الممتدة لثلاث سنوات، وسيتم تعيين مجلس إدارة جديد في اجتماع الجمعية العمومية المقبل المقرر عقده في فبراير ٢٠٢٥.

خطط تعاقب أعضاء مجلس الإدارة

يراجع بنك الإمارات دبي الوطني تشكيل مجلس إدارته بانتظام للحفاظ على توافقه مع المتطلبات التنظيمية ولدعم مبادئ استقلالية مجلس الإدارة وتنوعه وفعاليته. وتأخذ مراجعات المجموعة المستمرة النواحي التالية في الاعتبار:

- المهارات المطلوبة من مجلس الإدارة في الإجمال، ومن كل لجنة من لجانه.
- مهارات ومدة عمل كل عضو من أعضاء المجلس.
- التنوع في المجلس.
- استقلالية مجلس الإدارة، و
- المتطلبات التنظيمية الأخرى.

البرنامج التعريفي وبرنامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة

يعد البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة وبرامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة أمراً حيوياً لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة للمسائل الرئيسية.

البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة

يعد البرنامج التعريفي لمجلس الإدارة وبرامج التوعية المستمرة لمجلس الإدارة أمراً حيوياً لضمان مواكبة أعضاء مجلس الإدارة للمسائل الرئيسية.
وذلك لضمان أن أعضاء مجلس الإدارة لديهم المهارات والمعرفة اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتهم الائتمانية بفعالية ولتوفير التحدي البناء والاستفسار عن أعمال مجلس الإدارة.

لذلك، توفر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، من خلال العمل مع الإدارة العليا، برنامجاً تعريفياً مخصصاً لأعضاء مجلس الإدارة الجدد الذين ينضمون إلى مجلس الإدارة، من أجل ضمان توجيههم بشكل صحيح وتجهيزهم بشكل كافٍ للوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية. ويتضمن البرنامج التعريفي ما يلي:

- معلومات حول حقوق أعضاء مجلس الإدارة وواجباتهم ومسؤولياتهم، والخطط الاستراتيجية للمجموعة، وقضاياها الهامة المالية والمحاسبية وتلك الخاصة بإدارة المخاطر، وبرامج الامتثال، ودليل وإطار الحوكمة المؤسسية، ومدونة قواعد السلوك، وهيكلها الإداري، ونظرة عامة على البيئة التنظيمية السارية على المجموعة، بما في ذلك أنظمة الحوكمة المؤسسية.
- مناقشات مع الرئيس التنفيذي للمجموعة، والإدارة العليا، وأمين سر مجلس إدارة المجموعة، والمدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين (حسب مقتضى الحال أو عندما يكون ذلك مناسباً).
- المواد المقروءة المناسبة، والبرامج التعليمية، وورش العمل.
- يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرنامجه التعريفي ويراجعه بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

برامج توعية مجلس الإدارة

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني برامج توعية مستمرة لمجلس الإدارة خلال العام حول مجموعة متنوعة من الموضوعات ذات الصلة بالأعمال.

ويتم إعداد هذه الموضوعات التوعوية بالتشاور مع مجلس الإدارة. وهي تغطي القضايا الرئيسية التي تعتبر ذات صلة ومناسبة للتحديات والمخاطر الجارية أو الناشئة على الأعمال، إضافة إلى أي متطلبات تنظيمية.

بناء على طلب من لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ستقدم الإدارة العليا عروضاً إضافية لأعضاء مجلس الإدارة، حول أي أمور قد تساعدهم على اكتساب فهم ومعرفة أعمق بالمجموعة.

يخصص مجلس الإدارة ما يكفي من الوقت والميزانية والموارد الأخرى لبرامج التوعية الخاصة به ويراجعها بانتظام لضمان اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمعرفة والمهارات ذات الصلة بواجباتهم ومسؤولياتهم الائتمانية والحفاظ عليها وتعزيزها.

برامج توعية

خلال عام ٢٠٢٤، تم تقديم برامج توعية مجلس الإدارة التالية، ومنها برامج حول الأنظمة والحوكمة والتقنيات الناشئة، إلى المجلس:

الأصول الرقمية
- أنواع الأصول الرقمية
- دورة تحول رأس المال الرقمي
- المنظور العالمي والإقليمي للقطاع

الحوكمة المؤسسية
- الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية
- أفضل الممارسات والاتجاهات الرائدة في مجال الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة
- التطورات الأخيرة في أنظمة الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- التطورات الناشئة في أنظمة الحوكمة المؤسسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- البيئة التنظيمية
- مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا
- التهديدات الناشئة

عملية تقييم مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني

يلتزم مجلس الإدارة بمراقبة أدائه وتحسينه وتنفيذ أفضل الممارسات الدولية من خلال تقييمات مجلس الإدارة السنوية.

أ. التقييم الداخلي

يراجع مجلس الإدارة ويقيم أدائه وأداء كل لجنة من لجانه وكل عضو من أعضائه بشكل سنوي طبقاً لسياسة تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة في بنك الإمارات دبي الوطني. ومن خلال هذه العملية يتفهم مجلس الإدارة كيفية رؤية أعضاء مجلس الإدارة لفعاليتهم، ويبرز مجالات القوة ومجالات التحسين ومن ثم يقدم صورة متكاملة لأداء مجلس الإدارة ولجانه.

.

تتضمن هذه التقييمات السنوية للمجلس ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- **هيكل وتشكيل مجلس الإدارة:** مراجعة هيكل وحجم وتشكيل المجلس ككل ولجانه.
- **حوكمة مجلس الإدارة:** مراجعة فعالية إجراءات حوكمة مجلس الإدارة. وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسينات وإجراء أي تغييرات ضرورية.
- **أداء أعضاء مجلس الإدارة:** تقييم مدى ملاءمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير الجدارة والنزاهة وأدائه في مجلس الإدارة.

Emirates NBD Internal Board Evaluation Process

١. نهج المراجعة لتقييم الأداء

٢. تحسين أسئلة تقييم الأداء (حسب الحاجة)

٣. يتم إكمال استبيان من قبل أعضاء مجلس الإدارة

٤. يسلط رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الضوء على المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تدخل (إن وجدت) لرئيس مجلس الإدارة

٥. يتم تقديم التقرير إلى لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للتوصية بالإجراءات المناسبة

٦. يتم تجميع النتائج مع الحفاظ على سرية الأسماء وتقديمها حسب موضوعاتها

٧. يقوم أمين سر مجلس إدارة المجموعة بمتابعة خطة العمل المتفق عليها

٨. يتم تقديم التوصيات التي أقرها مجلس الإدارة لوضع خطة العمل

ب. التقييم الخارجي

يتم إجراء تقييم مستقل لمجلس الإدارة، وكل لجنة من لجان المجلس، ولأعضاء مجلس الإدارة الفرديين، مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من خلال مستشار خارجي مستقل، بالتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

خلال عام ٢٠٢٤، قام بنك الإمارات دبي الوطني بتعيين شركة ناسداك للحلول المؤسسية كخبير خارجي مستقل لإجراء التقييم الخارجي لما يلي:

- مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛
- لجان مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛ و
- أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني.

تضمنت العملية قيام أعضاء مجلس الإدارة بالرد على الاستبيانات من خلال منصة رقمية آمنة، مصحوبة بمقابلات فردية مع أعضاء مجلس الإدارة المختارين لتوفير فهم أكثر عمقًا لأداء مجلس الإدارة.
وقد تم تقديم النتائج إلى لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في شكل تقرير يحتوي على معلومات بدون أسماء وبدون ترتيب للموضوعات بما يتوافق مع أفضل الممارسات في مجال الحوكمة المؤسسية.
وبعد هذه العملية، تم عرض التوصيات على المجلس.

وتضمنت التقييمات الخارجية مراجعة ما يلي:

- أهداف أداء مجلس الإدارة وكيفية أدائه وفقًا لتلك الأهداف؛
- فعالية عملية تطوير الإستراتيجية؛
- مساهمة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بفعالية؛
- مزيج من المهارات والمعرفة التي يتمتع بها أعضاء مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة؛
- الهيكل التنظيمي والتفاعل بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- كفاءة المجلس في الاستجابة للمشاكل والتحديات؛
- فعالية العلاقة بين مجلس الإدارة ولجانه؛
- فهم مجلس الإدارة لأحدث التطورات التنظيمية والسوقية؛
- دور ومهام وصلاحيات لجان مجلس الإدارة وكيفية أدائها وفقًا لهذا الدور والمهام والصلاحيات؛ و
- استمرار جدارة ونزاهة واستقلال أعضاء مجلس الإدارة.

نتائج عملية التقييم الخارجي لعام ٢٠٢٤

بشكل عام، خلص تقييم مجلس الإدارة الخارجي لعام ٢٠٢٤ إلى أن أعضاء مجلس الإدارة يتصرفون بالعناية الواجبة ومهارة واجتهاد، وأن مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة حققوا أداءً جيدًا في عام ٢٠٢٤ وفق هيكلٍ فعّال.

إدارة تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذات العلاقة

تضارب المصالح

تبنت المجموعة "سياسة تضارب المصالح" لضمان تقديم تفاصيل جميع المعاملات التي قد يكون للمدير فيها مصالح محتملة إلى مجلس الإدارة لمراجعتها والموافقة عليها.

- يجب على كل عضو منتدب، بمجرد تعيينه وعلى أساس ربع سنوي بعد ذلك، الإفصاح للمجموعة عن جميع حالات تضارب المصالح الفعلية أو المحتملة، يتم تسجيل هذه الحالات في سجل المصالح الذي يحتفظ به أمين سر مجلس إدارة المجموعة وتراجعه لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أساس ربع سنوي.
- وعلى أساس الإفصاحات المكتوبة المقدمة من كل عضو مجلس إدارة، يتوصل مجلس الإدارة إلى قناعة بأن الالتزامات الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة لا تتعارض مع واجباتهم، أو في حالة نشوء تعارض، فإن مجلس الإدارة يكون على دراية كافية بذلك، وبأنه توجد سياسات مطبقة لتقليل المخاطر.
- يجب على عضو مجلس الإدارة الذي لديه أي شكل من أشكال التضارب في المصالح فيما تعلق بعقد أو عرض أو ترتيب مقترح مع المجموعة أن يعلن عن طبيعة تلك المصلحة في اجتماع المجلس وأن يسجل طبيعة هذه المصلحة في محضر الاجتماع. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على أي قرار متعلق بهذا العقد أو الترتيب.

ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة التصويت على أي قرار متعلق بهذا العقد أو الترتيب.

يلتزم جميع الموظفين وأعضاء الإدارة العليا أيضًا بسياسة تضارب المصالح وقواعد السلوك الخاصة بالمجموعة والتي بموجبها:

- يجب على جميع الموظفين، عند الانضمام للمجموعة، الكشف عن أي مناصب خارجية أو عضوية مجالس إدارة و/أو حصص في الأسهم والموافقة على التزامات معينة لضمان عدم تضارب هذه المناصب مع مصالح بنك الإمارات دبي الوطني أو عملائه كما هو موضح في أنظمة الحوكمة المؤسسية.
- يُطلب أيضاً من الموظفين الذين يتولون أو يضيفون لاحقًا مناصب خارجية إضافية أو عضويات مجلس إدارة و/أو حصص ملكية، بالإضافة إلى الموظفين الحاليين الذين أعلنوا سابقًا عن مناصب خارجية أو عضويات مجلس إدارة و/أو حصص ملكية تنتقل من مناصبهم الحالية داخل المجموعة إلى منصب جديد داخل المجموعة، تقديم مثل هذه الإفصاحات.
- يقع على عاتق جميع موظفي بنك الإمارات دبي الوطني مسؤولية تحديد تضارب المصالح المحتمل، سواء كان متصوراً أو محتملاً أو فعلياً.
- ويتم الاحتفاظ بسجل مركزي لجميع حالات تضارب المصالح التي تم تحديدها، إلى جانب الإجراءات المتخذة للتخفيف من مثل هذه التعارضات. وفي كل عام، يطلب قسم الامتثال في المجموعة إفصاحاً سنوياً من الإدارة العليا، حيث يقوم بمراجعته للتأكد من أن التعيينات الخارجية لكل عضو من أعضاء الإدارة العليا تتوافق مع لائحة الحوكمة المؤسسية وسياسات وإجراءات المجموعة.

عضويات مجالس الإدارة الخارجية

من خلال تطبيق سياسة تضارب المصالح وسياسة الجدارة والنزاهة، يضمن مجلس الإدارة أن أي مناصب إدارية خارجية أو مصالح أخرى يملكها أي عضو في مجلس الإدارة:

- ليست مفرطة في العدد، كما هو مطلوب بموجب الأنظمة ذات الصلة؛
- لا تستغرق فترة زمنية غير معقولة، بما يخل بواجبات مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني؛ و
- لا تُشكِّل أي تضارب في المصالح.

يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني بجميع المتطلبات التنظيمية فيما يتعلق بزيادة الارتباطات الخارجية، بما في ذلك:

- يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يشغل عضوية مجالس إدارة ما يصل إلى خمس (٥) شركات مساهمة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لتشمل الشركات المساهمة العامة داخل مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني.

ولا يجوز لأي عضو مجلس إدارة أن يكون عضواً في مجلس إدارة أي بنك آخر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

- يجوز لأي عضو مجلس إدارة أن يكون عضواً في مجلس إدارة ما يصل إلى أربعة (٤) بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة.
- يجب على عضو مجلس الإدارة الحصول على إذن من مجلس الإدارة قبل قبول الترشيح للعمل في مجلس إدارة آخر ويجب ألا يكون هناك تضارب في المصالح.
- يجب على كل عضو مجلس إدارة أن يؤكد في وقت ترشيحه وسنوياً أن لديه الوقت الكافي المتاح لإدارة الالتزامات الزمنية المطلوبة بموجب وظيفته في المجموعة.

يوضح الجدول التالي تفويضات الشركات المساهمة العامة التي يحملها كل عضو مجلس إدارة وامتثالها لأنظمة:

أعضاء مجلس الإدارة	عدد التعيينات في الشركات المساهمة العامة*	عدد التعيينات في بنوك تقع خارج دولة الإمارات العربية المتحدة**	متوافق مع الأنظمة	يتوفر الوقت الكافي المتاح لبنك الإمارات دبي الوطني
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	١	لا يوجد	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣	٢	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٤	لا يوجد	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	٥	لا يوجد	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	٢	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	٢	لا يوجد	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	١	لا يوجد	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	١	لا يوجد	✓	✓

* بما في ذلك بنك الإمارات دبي الوطني
** بما فيها الشركات المصرفية التابعة لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وفقا لأنظمة الحوكمة المؤسسية الصادرة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يجب تعريف معاملات الأطراف ذات العلاقة وتحديدها، لمنع أي تضارب محتمل أو فعلي في المصالح قد ينشأ.

وقد قام بنك الإمارات دبي الوطني بتطوير إطار العمل والإرشادات الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتي تورد بالتفصيل العمليات المطبقة لتحديد وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن تعرض المجموعة للأطراف ذات العلاقة. وتبرم معاملات الأطراف ذات العلاقة على أساس مستقل وتجاري صرف، وبالشروط التجارية العادية، ويستمر رصدها من قبل المجلس أو نيابة عنه. يحتفظ بنك الإمارات دبي الوطني بسجل للأطراف ذات الصلة وتفاصيل كل طرف ذي صلة.

يتم تحديد النتائج المالية والأرصدة لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٣ في الجدول التالي:

الرقم	توضيح طبيعة العلاقة	نوع المعاملة والأرصدة	القيمة (مليون درهم) ٢٠٢٤	القيمة (مليون درهم) ٢٠٢٣
١	المساهم الأكبر في الشركة الأم	القروض والذمم المدينة	٥٧,٣٣٣	٧٦,٠٢٨
٢	المساهم الأكبر في الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	٨,٠٥٦	٨,٢٩٧
٣	الشركة الأم	القروض والذمم المدينة	٢,٢٦٢	٢,٢٧٨
٤	الشركة الأم	الاستثمارات	٦,٣٧٠	٦,٣٧٧
٥	الشركة الأم	ودائع العملاء والودائع الإسلامية	٢,٢٧٨	٥٥٣
٦	الصناديق التي يديرها بنك الإمارات دبي الوطني	الرسوم المستلمة	٢٤	٢٣
٧	الأطراف الأخرى ذات العلاقة	المدفوعات التي تمت	١٧	١٧
٨	أعضاء مجلس الإدارة	رسوم حضور جلسات مجلس الإدارة والرسوم الأخرى	٢٨	١٨
٩	أعضاء مجلس الإدارة والشركات ذات الصلة	القروض والذمم المدينة	١,٩٤٩	١,٦٥٨
١٠	مسؤولي الإدارة الرئيسيّون	تعويضات الإدارة العليا	١١٤	١٠٦

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت الودائع من والقروض إلى الكيانات المرتبطة بحكومة دبي ٠% (٢٠٢٣: ٠ %) و٥% (٢٠٢٣: ٤ %) على التوالي. من إجمالي الودائع والقروض للمجموعة.
وهذه الكيانات هي كيانات تجارية تدار بشكل مستقل وجميع التعاملات المالية مع المجموعة مطابقة للشروط التجارية العادية.

ملكية أعضاء مجلس الإدارة في الأسهم والسندات المالية

بيان الملكية والمعاملات (الشراء والبيع) لأعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي ملكية ومعاملات (الشراء والبيع) للأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، في السندات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

أعضاء مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المنصب	الأسهم/الأوراق المالية المملوكة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠٢٤	مجموع الأسهم المشتراة خلال ٢٠٢٤	إجمالي الأسهم المباعة خلال ٢٠٢٤	الأسهم المملوكة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	٦٥٥,٥٩٨	لا يوجد	لا يوجد	٦٥٥,٥٩٨
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.	١٣٥,٢٠٠	لا يوجد	لا يوجد	١٣٥,٢٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	٧,٣٩٥,٠٤٣	لا يوجد	لا يوجد	٧,٣٩٥,٠٤٣
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	٢٩٦,٤٧٩	لا يوجد	لا يوجد	٢٩٦,٤٧٩
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	١,٤٠٤,٧٨١	لا يوجد	لا يوجد	١,٤٠٤,٧٨١

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

تتوافق سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مع ثقافة بنك الإمارات دبي الوطني وبيئته الرقابية وأهدافه طويلة المدى. تقوم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بمراجعة شكل ومقدار مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقديم توصيات سنوية إلى مجلس الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار المدة التي يمنحونها للتعامل مع شؤون بنك الإمارات دبي الوطني، بالإضافة إلى نطاق وتعقيد مسؤولياتهم، ومن بينها العمل في لجان المجلس. وقد حصل أعضاء اللجنة على بدل قدره ٢٠,٠٠٠ درهم عن كل اجتماع حضروه أثناء عام ٢٠٢٤. ويقترح مجلس الإدارة مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على المساهمين.

يوضح الجدول التالي إجمالي الأتعاب الثابتة لمجلس الإدارة المدفوعة لكل عضو من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الأجر المدفوع في عام ٢٠٢٤ (درهم)
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	٥,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	٢,٠٠٠,٠٠٠

وافق المساهمون على مبلغ إجمالي كلي قدره ٢٤ مليون درهم لأعضاء مجلس الإدارة عن كل من السنة المالية ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.
ويقترح أن يتم رفع توصية بأن يكون مبلغ المكافأة عن السنة المالية ٢٠٢٤ على نفس مستوى مبلغ ٢٤ مليون درهم، للموافقة عليها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٥، إلى جانب أتعاب حضور جلسات مجلس الإدارة وغيرها من الأتعاب أو التعويضات الإضافية التي تدفع للمجلس، طبقاً لسياسة تعويضات أعضاء مجلس الإدارة.

دور مجلس الإدارة القيادي

اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام ٢٠٢٤

- تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بانتظام، ست (٦) مرات على الأقل في السنة، أو أكثر إذا لزم الأمر، وكما هو موضح أعلاه. ومن أجل ضمان طرح جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة والمناسبة للمراجعة / الإحاطة بها والموافقة عليها خلال العام، فإن المجموعة تضع جدول أعمال سنوي دائم رئيسي، يحدد بنود جدول الأعمال الدائمة التي سيتم طرحها خلال العام.
- تتلخص سياسة المجموعة في أن أعضاء مجلس الإدارة لابد وأن يظهروا "التحدي البناء والاستفسار"، وأن يتحلوا أيضاً "بالاستقلال العقلي والروحي". كما يتأكد رئيس مجلس الإدارة من إجراء مناقشةٍ فعالة، والتشجيع على طرح طيف واسع من الآراء، وإتاحة الفرصة لكل عضو مجلس إدارة للمساهمة الكاملة. وذلك للتأكد من أن جميع القرارات تأخذ جميع المسائل الرئيسية في الاعتبار، وذلك بهدف وحيد ألا وهو مصلحة المجموعة.

تتم صياغة جداول أعمال مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة من قبل مكتب أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومشاركتها مع رئيس مجلس الإدارة للمراجعة والموافقة، وكذلك مع الرئيس التنفيذي للمجموعة.

- يتمتع مجلس الإدارة بعلاقة عمل إيجابية وبناءة مع الإدارة، ويتم تقديم جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة وأوراقه إلى أعضاء مجلس الإدارة مسبقًا لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة.
- يتم تسجيل حضور أعضاء مجلس الإدارة الفرديين في كل اجتماع لمجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة.
- وخلال عام ٢٠٢٤، تم عقد (٦) ستة اجتماعات مقررة لمجلس الإدارة لمناقشة الأعمال الأساسية للمجموعة، بما في ذلك مراجعة واعتماد الأداء الاستراتيجي وأداء الأعمال والمسائل الرئيسية الأخرى على النحو المبين في الصفحة ٣٥ أدناه.

حضور مجلس الإدارة خلال عام ٢٠٢٤

يوضح الجدول التالي اجتماعات مجلس الإدارة التي حضرها كل عضو مجلس إدارة خلال عام ٢٠٢٤.

إذا اضطر عضو مجلس الإدارة للتغيب عن اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة مجلس الإدارة، فإنه يتلقى ويراجع جدول الأعمال والأوراق الخاصة بذلك الاجتماع. وفي جميع الأحوال، يجب على عضو مجلس الإدارة في حال عدم قدرته على الحضور التواصل الشفهي أو الكتابي قبل الاجتماع، ويكون ذلك عادة من خلال رئيس مجلس الإدارة أو أمين سر مجلس إدارة المجموعة. وذلك لضمان النظر في آرائه في الاجتماع.

مواعيد اجتماعات مجلس الإدارة وحضورها في عام ٢٠٢٤

مجلس الإدارة	المنصب	٢٤ يناير	٢٤ أبريل	١٧ يوليو	١٦ أكتوبر	٢٠ نوفمبر	١١ ديسمبر
سمو الشيخ/ أحمد بن سعيد آل مكتوم	رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ هشام عبد الله القاسم	نائب رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ سالم محمد عبيد الله	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السيد/ علي حميد علي العويس	عضو مجلس الإدارة	-	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ هدى السيد نعيم الهاشمي	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
سعادة/ خالد جمعة الماجد	عضو مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	-

بنود جدول أعمال المجلس الرئيسية خلال عام ٢٠٢٤

في عام ٢٠٢٤، عقدت (٦) ستة اجتماعات لمجلس الإدارة وتم النظر في المسائل الاستراتيجية الرئيسية التالية. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس الإدارة (١٠) عشرة قرارات من خلال المداولات في عام ٢٠٢٤.

	يناير	أبريل	يوليو	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الأداء المالي والنتائج						
استعراض النتائج المالية للمجموعة وتقرير المدققين الخارجيين.	•	•	•	•		
توصية بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين للمجموعة للسنة المالية ٢٠٢٤	•					
مراجعة مقترح توزيع الأرباح للسنة المالية ٢٠٢٤	•					
تدوير المدققين الخارجيين			•			
التوقعات المالية لعام ٢٠٢٤			•			
الميزانية ٢٠٢٥					•	
الأداء الاستراتيجي						
الأولويات الاستراتيجية لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني					•	
الحوكمة المؤسسية	•					
مراجعة التقرير السنوي الموحّد لعام ٢٠٢٣، بما في ذلك التقرير الاستراتيجي، وموجز الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتقرير الحوكمة المؤسسية، والتقرير الشرعي السنوي، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير المدقق، والبيانات المالية	•					
مراجعة الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤	•					
مراجعة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	•					
مراجعة مبادئ الرقابة لمجلس الإدارة	•					
مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة					•	
إعادة تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية				•		
تحديث لائحة الدور والمهام والصلاحية للجان مجلس الإدارة				•	•	•
تقويم عام ٢٠٢٥ وجداول الأعمال المؤقتة لاجتماعات مجلس الإدارة ولجانه.						•
عضوية مجالس إدارة الشركات التابعة						•
مستجدات الحوكمة والأعمال						
تقارير لجان مجلس الإدارة ومستجداتها.	•	•	•	•		•
مستجدات مجالس إدارة الشركات التابعة الدولية		•	•	•	•	
بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة للسنة المالية ٢٠٢٤.		•				
مراجعة معاملات الأطراف ذات العلاقة.		•	•	•	•	
مستجدات أنظمة ومعايير إدارة مخاطر الائتمان لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي			•			
المراجعة المرحلية لبيان القدرة على تحمل المخاطر لعام ٢٠٢٤				•		

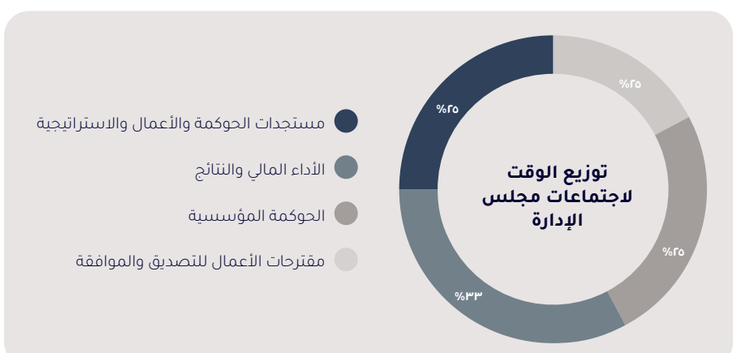

لجنة المجلس للتدقيق

السيد/ جاسم محمد
عبد الرحيم العلي
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

الصلاحيات

تشمل المسؤوليات الأساسية للجنة المجلس للتدقيق الإشراف على:

- مؤهلات واستقلالية وأداء المدققين الخارجيين للمجموعة؛
- سلامة البيانات المالية للمجموعة، والتقارير، وضوابط التدقيق؛
- مؤهلات واستقلالية وأداء إدارات التدقيق الداخلي على مستوى المجموعة الخاصة، والامتثال على مستوى المجموعة، وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي؛
- نظام الرقابة الداخلية للمجموعة للتأكد من كفايته لتغطية تسيير أعمال المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار الضوابط الداخلية للمجموعة على إعداد التقارير المالية والإفصاح؛
- مدى كفاية وفعالية بيئة الحوكمة المؤسسية،
- التدقيق والامتثال الشرعي؛ و
- امتثال المجموعة للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها (بما في ذلك الأنظمة الشرعية)، ولسياسات المجموعة (ما لم يتم تفويضها على وجه التحديد إلى لجان مجلس الإدارة الأخرى).

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للتدقيق من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للتدقيق مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حيث يتطلب ثلاثة (٣) من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، من بينهم رئيس مستقل متميز عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى، والذين يتمتعون مجتمعين بخبرة في ممارسات التدقيق وإعداد التقارير المالية والمحاسبة والامتثال.

.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

حضور اجتماع لجنة المجلس للتدقيق ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للتدقيق	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٥/٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٥/٥
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	٥/٥

بيان من رئيس لجنة المجلس للتدقيق

بصفتي رئيساً للجنة، يسعدني أن أقدم التقرير السنوي عن أنشطة لجنة المجلس للتدقيق لعام ٢٠٢٤. عقدت لجنة المجلس للتدقيق خمسة (٥) اجتماعات في عام ٢٠٢٤ للقيام بمسؤولياتها بشكل فعال وفقًا لدورها ومهامها وصلاحيتها والتزاماتها التنظيمية.

وفي إطار التزاماتها الأساسية، قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة النتائج المالية للمجموعة إلى جانب تقارير التدقيق الخارجي للسنة المنتهية في عام ٢٠٢٣ والنتائج المالية ربع السنوية لعام ٢٠٢٤.

عملت لجنة المجلس للتدقيق على ضمان استقلالية المدقق الخارجي وفعالية عملية التدقيق. تمت مراجعة أتعاب التدقيق الخارجي من قبل لجنة المجلس للتدقيق، وفقًا للعملية السنوية، وتم تقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة. كما قدمت لجنة المجلس للتدقيق توصياتها بشأن تدوير المدقق الخارجي الحالي بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية، إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، وسيتم تقديمها إلى المساهمين للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية المقبل.

واصلت لجنة المجلس للتدقيق العمل على ضمان استقلالية وحدة أعمال التدقيق الداخلي. تم اعتماد خطة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٤ لضمان بقاء الحوكمة والضوابط الداخلية لبنك الإمارات دبي الوطني قوية. قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراقبة التقدم المحرز في تنفيذ خطط التدقيق والقضايا الهامة التي أثارتها إدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي بشكل منتظم خلال العام.

قامت لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة الاختبارات الأساسية ونتائج التقارير الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وتلقت تحديثات منتظمة حول الخطوات التي يتم اتخاذها لمعالجة هذه النتائج. وافقت لجنة المجلس للتدقيق على خطة مراقبة الامتثال لعام ٢٠٢٤، وخطاب التصديق السنوي لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٣، واستمرت في تلقي تحديثات منتظمة من المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة فيما يتعلق بقضايا الامتثال التي تشمل التغييرات التنظيمية، وفحص العملاء والدفع، ومراقبة المعاملات، والمدفوعات الروسية والعلاقات مع البنوك المراسلة، وتعزيز مراجعات العناية الواجبة للعملاء.

وتأكدت لجنة المجلس للتدقيق من دعوة ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لحضور اجتماع لجنة المجلس للتدقيق، في حال كان هناك بند يتطلب حضور ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، وتأكدت من حضور ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية اجتماع واحد على الأقل في السنة للجنة المجلس للتدقيق. كما توقفت أيضًا عن مراجعة التقارير الصادرة عن قسم الرقابة الشرعية الداخلية التي انتقلت تبعيتها من لجنة المجلس للتدقيق إلى لجنة المجلس للمخاطر. تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للتدقيق في إطار عملية التقييم السنوية، التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام، وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد بينت النتائج أن لجنة المجلس للتدقيق قد قامت بمسؤولياتها بطريقة فعالة وعالية الكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٥

يتضمن جدول أعمال لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٤ أربعة (٤) اجتماعات على الأقل تركز على سلامة البيانات المالية لبنك الإمارات دبي الوطني، وممارسات الحوكمة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٩، والمخاطر الناشئة، وتقييم أنشطة وأداء إدارات التدقيق الداخلي للمجموعة، وإدارات التدقيق الشرعي الداخلي والامتثال للمجموعة، بالإضافة إلى أداء المدقق الخارجي لبنك الإمارات دبي الوطني.

أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للتدقيق وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ جاسم محمد
عبد الرحيم العلي
رئيس لجنة المجلس للتدقيق

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	يناير	أبريل	مايو	يوليو	أكتوبر
الأداء المالي والنتائج والتدقيق الخارجي					
استعراض النتائج المالية للمجموعة وتقرير المدققين الخارجيين.	•	•		•	•
استعراض أتعاب التدقيق الخارجي.	•				
تدوير المراجعين الخارجيين				•	
تقرير التدقيق المطول لمدقق الحسابات في شركة ديلويت عن الشركات التابعة المختارة لمجموعة الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٢	•	•		•	
التقارير التنظيمية					
مراجعة وتحديث تقارير مفتشي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	•	•		•	•
مراجعة وتحديث تقارير مفتشي هيئة الرقابة المالية	•	•		•	•
مراجعة تقرير هيئة الرقابة المالية لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤			•		
التدقيق الداخلي					
استقلالية وحدة أعمال التدقيق الداخلي	•				
تقرير التدقيق الداخلي ربع السنوي	•	•		•	•
مستجدات التقييم الخارجي للجودة لوحدة التدقيق الداخلي.	•	•		•	•
الإقرارات السنوية للتدقيق الداخلي للمجموعة	•				
مستجدات ميثاق التدقيق الداخلي للمجموعة	•				
مستجدات الأمن السيبراني لدينيزبنك	•	•		•	•
التعديلات على خطة التدقيق لعام ٢٠٢٤					•
مستجدات منهجية الرقابة		•			•
التدقيق الشرعي الداخلي					
تقرير التدقيق الشرعي الداخلي ربع السنوي	•	•		•	•
مراجعة حالة التدقيق الداخلي وخطة التدقيق الشرعي الداخلي لعام ٢٠٢٣.	•				
الامتثال					
تقرير الامتثال للمجموعة.	•	•		•	•
خطة متابعة الامتثال	•	•		•	•
خطاب التصديق السنوي لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٣	•				

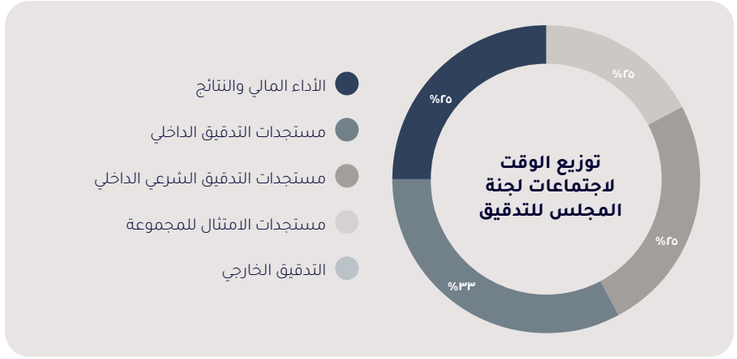

المدقق الخارجي

لجنة المجلس للتدقيق والمدققون الخارجيون

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة المجلس للتدقيق مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على مؤهلات واستقلال وأداء المدقق الخارجي للمجموعة. وفقًا لدور ومهام وصلاحيات لجنة المجلس للتدقيق، فإن مسؤولياتها فيما يتعلق بالمدقق الخارجي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وضع سياسات المجموعة لاختيار وتدوير المدقق الخارجي؛
- تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تعيين أو إعادة تعيين أو إقالة المدقق الخارجي؛
- مراجعة شروط التعاقد والأتعاب التي يجب دفعها للمدقق الخارجي ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها؛
- ضمان ومراقبة استقلالية المدقق الخارجي وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن تدور المدقق الخارجي والشريك المسؤول، بما يتوافق مع أنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛
- مراقبة استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي وتقييم فعاليته على أساس سنوي؛
- عقد الاجتماعات مع المدقق الخارجي في غياب الإدارة العليا؛
- مراجعة خطة التدقيق ونطاق التدقيق للتأكد من أنهما تعكسان التغييرات في الحجم أو مزيج الأعمال أو تعقيد المجموعة، أو تعليمات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛ و
- مراقبة تقديم الخدمات غير ذات الصلة بالتدقيق من قبل المدقق الخارجي والتأكد من أن المدقق الخارجي لا يقوم بأي عمل إضافي لا يشكل جزءًا من برنامج التدقيق، إذا كان من الممكن أن يؤثر على نزاهته واستقلاليته.

اختيار المدقق الخارجي

كان المدقق الخارجي المعين من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٤ للسنة المالية ٢٠٢٤ هو ديلويت وتوش (إم.إي). قدمت ديلويت آند توش (إم. إي) خدماتها لمدة (٣) ثلاث سنوات كمدقق خارجي لبنك الإمارات دبي الوطني. تتم عملية تدوير شريك التدقيق لدى ديلويت آند توش (إم.إي) المسؤول عن التدقيق الخارجي كل (٣) ثلاث سنوات. لا يجوز تعيين شركات تدقيق خارجية إلا لمدة أقصاها (٦)ست سنوات متتالية. يتعين على المجموعة تدوير مدققها الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٥.

معايير الاختيار

بالإضافة إلى المسؤوليات الرئيسية للجنة المجلس للتدقيق المشار إليها أعلاه، تقوم اللجنة أيضاً بمراجعة واعتماد نهج التدقيق الخارجي، بما في ذلك التقييم والتعيين المستقل أو إعادة التعيين، وشروط التعاقد وتدوير شركة التدقيق و/أو الشريك الرئيسي المسؤول عن التدقيق.

وفي إطار التقييم يتم تقييم استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته والشك المهني والضمانات ذات الصلة بالاستقلالية التي ينفذها المدقق الخارجي.

وتشمل معايير الاختيار، ضمان قدرة شركة التدقيق على إدارة التدقيق بفعالية وكفاءة، مع الأخذ في الاعتبار حجم وتعقيد المجموعة، وكذلك ضمان الاستقلالية، وعدم تضارب المصالح، ووجود شريك وفريق تدقيق يتميز بالقوة والخبرة.

تتأكد لجنة المجلس للتدقيق من استيفاء المدقق الخارجي المعايير التالية:

- يمتلك المعرفة والكفاءة في مجال القطاع المصرفي الكافية للاستجابة بشكل مناسب لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وتلبية أي متطلبات تنظيمية إضافية قد تكون جزءًا من التدقيق الخارجي؛
- موضوعي ومستقل من حيث الواقع والمظهر فيما يتعلق بالمجموعة؛
- يمارس الشك المهني عند التخطيط للتدقيق وتنفيذه، مع مراعاة التحديات المحددة في تدقيق المجموعة؛
- يتوافق مع المعايير المعمول بها في مجال ضبط الجودة؛
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية للمجموعة، مع الأخذ في الاعتبار تعقيدات أنشطة المجموعة وفعالية بيئة الرقابة الداخلية لديها؛
- يقدم ضمانًا بأن أعضاء فريق التدقيق ليس لديهم علاقات شخصية أو عائلية أو تجارية أو مالية أو غيرها من العلاقات مع المجموعة والتي قد تؤثر سلبًا على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي الفعلية أو المتصورة؛
- لم يقم بشراء أو بيع الأوراق المالية للمجموعة بشكل مباشر أو غير مباشر أو تقديم أي استشارات لأي شخص فيما يتعلق بهذه الأوراق المالية خلال فترة الحظر؛ و
- لا يجوز له أن يخدم في مجلس الإدارة أو يشغل منصباً في الإدارة العليا قبل مرور عامين من تاريخ مشاركته في تدقيق المجموعة.

تقوم لجنة التدقيق أيضًا بمراجعة نطاق التدقيق ومنهجيته للسنة المقترحة من قبل المدقق الخارجي. تتواصل لجنة المجلس للتدقيق مع فريق التدقيق الخارجي في عدد من المناسبات خلال العام، دون حضور أي من الإدارة العليا، لمناقشة التقارير الدورية والسنوية، ونتائج التدقيق، والتغييرات في معايير المحاسبة وإعداد التقارير، وغيرها من الأعمال الضرورية. وتراجع لجنة المجلس للتدقيق أداء واستقلالية وجودة المدقق الخارجي سنوياً، بما في ذلك أي شروط وحدود تنظيمية تتعلق باستقلالية وتدوير ومؤهلات شركة التدقيق وموظفيها.

الأتعاب

توافق لجنة المجلس للتدقيق على أتعاب خدمات التدقيق الخارجي ضمن النطاق في بداية كل عام. وتشمل قائمة الخدمات، خدمات التدقيق والخدمات المتعلقة بالتدقيق وأي خدمات أخرى ذات صلة. ويمكن للجنة المجلس للتدقيق اعتماد رسوم إضافية لخدمات المدققين الخارجيين التي قد تنشأ على مدار العام أو عندما تتجاوز الأتعاب المبلغ المعتمد مسبقاً.

اسم مكتب التدقيق وشريك التدقيق	ديلويت وتوش (إم.إي) السيد/ يحيى شاتيلا
عدد السنوات المتتالية التي خدمها المدقق الشريك	٣ years
إجمالي أتعاب تدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك الإمارات دبي الوطني لعام ٢٠٢٤	٢.٤ مليون درهم
أتعاب تقرير التدقيق المطول	٠.٧ مليون درهم
أتعاب التقارير الأخرى التنظيمية والخاصة بالمجموعة	٠.٦ مليون درهم
أتعاب أي خدمات غير التدقيق	لا يوجد

الخدمات الخاصة (غير ذات الصلة بالتدقيق)

تتولى لجنة المجلس للتدقيق مسؤولية مراقبة استقلالية المدقق الخارجي لضمان موضوعيته في البيانات المالية، ومراجعة نطاق التدقيق القانوني والخدمات غير التدقيقية، واعتماد أتعابه. أنشأ بنك الإمارات دبي الوطني سياسة للخدمات غير ذات الصلة بالتدقيق لضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة لتقديم الخدمات غير غير ذات الصلة بالتدقيق من قبل المدقق الخارجي والتي لا تخضع للقيود، وفقًا لأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

لم تكن هناك خدمات خاصة (غير ذات الصلة بالتدقيق) قدمها المدقق الخارجي خلال عام ٢٠٢٤، وبالتالي، لم يتم تقديم أي أتعاب مقابل الخدمات غير ذات الصلة بالتدقيق.

التدقيق خلال عام ٢٠٢٤

لم يبد المدقق الخارجي أي تحفظات فيما يتعلق بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

لجنة المجلس للمخاطر

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

الصلاحيات

تتولى لجنة المجلس للمخاطر الإشراف على إدارة المخاطر ضمن مسؤوليتها لتقديم المشورة لمجلس الإدارة بشأن استراتيجية المخاطر الشاملة، والقدرة على تحمل المخاطر بالنسبة للمجموعة.

تساعد لجنة المجلس للمخاطر مجلس الإدارة على الوفاء بواجباته من خلال الإشراف على:

- مواءمة الأهداف الاستراتيجية للمجموعة مع ملف بنك الإمارات دبي الوطني للمخاطر والقدرة على تحمل المخاطر؛
- وضع واعتماد وتنفيذ إطار إدارة المخاطر للمجموعة والسياسات والإجراءات والعمليات والأنظمة والضوابط المناسبة.
- منهج المجموعة لإدارة النموذج عبر دورة حياة النموذج؛
- الحفاظ على الحوكمة الفعالة والإشراف على إدارة مخاطر السلوك والامتثال؛
- الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بإدارة المخاطر؛
- التقارير العامة للمجموعة حول مسائل إدارة المخاطر؛ و
- استقلالية وفعالية إدارات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للمخاطر من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. ويتوافق تشكيل لجنة المجلس للمخاطر مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتطلب (٣) ثلاثة أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية من الأعضاء المستقلين ورئيس مستقل يختلف عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى. يتمتع الأعضاء مجتمعين بالخبرة في قضايا وممارسات إدارة المخاطر.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي.

السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي
عضواً
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للمخاطر ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للمخاطر	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ علي حميد علي العويس.	٤/٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤/٤
السيد/ جاسم محمد عبد الرحيم العلي	٤/٤

بيان رئيس لجنة المجلس للمخاطر

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس للمخاطر (٤) أربعة اجتماعات، أدت خلالها مهامها وفقا لدورها ومهامها وصلاحياتها وامتثالاً لها.

واصلت لجنة المجلس للمخاطر تطبيق إطار إدارة المخاطر في عام ٢٠٢٤، وأوصت مجلس الإدارة بالموافقة على بيان القدرة على تحمل المخاطر ومراقبة الالتزام به من خلال التحديثات المنتظمة.

كانت مراقبة المخاطر المالية بمثابة محور التركيز الأساسي للجنة المجلس للمخاطر خلال العام. قامت لجنة المخاطر المصرفية بمراقبة المخاطر المالية بشكل فعال ومنها مخاطر الائتمان، ومخاطر الدولة والتحويل، ومخاطر ائتمان الطرف المقابل، ومخاطر السوق، ومخاطر إدارة الأصول، والالتزامات ومخاطر رأس المال من خلال تحديثات مختلفة، بما في ذلك مراجعة التقارير الإدارية ومراجعة واعتماد عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الإجهاد لضمان أن يكون مستوى رأس مال المجموعة كافياً لتلبية الحدود التنظيمية ودعم استراتيجيتها، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

تلقت لجنة المجلس للمخاطر تحديثات منتظمة من المسؤول الرئيسي للامتثال للمجموعة فيما يتعلق بالتغييرات التنظيمية، وفحص العملاء والمدفوعات، ومراقبة المعاملات، والمدفوعات الروسية والعلاقات المصرفية بالمراسلة، وتعزيز مراجعات العناية الواجبة بالعملاء.

كما تم اعتماد إطار عمل حماية المستهلك من قبل لجنة المجلس للمخاطر، وتم تلقي تحديثاً سنوياً بشأن أنظمة حماية المستهلك. بالإضافة إلى ذلك، قامت لجنة المجلس للمخاطر بمراجعة والموافقة على ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد الخاصة بالمجموعة.

وشكلت المخاطر غير المالية أيضًا محورًا رئيسيًا لاهتمام لجنة المجلس للمخاطر في عام ٢٠٢٤. وقد قامت لجنة المجلس للمخاطر بدراسة المخاطر غير المالية بعناية بما في ذلك المخاطر التشغيلية، ومخاطر النماذج، والمخاطر القانونية، ومخاطر السمعة، والمخاطر البيئية والاجتماعية. كما أشرفت على قسم الرقابة الشرعية الداخلية، التي تحولت تبعيتها إلى لجنة المجلس للمخاطر بدلاً من لجنة المجلس للتدقيق في عام ٢٠٢٤.

تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للمخاطر كجزء من عملية التقييم السنوية، التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام، وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن لجنة المجلس للمخاطر قد قامت بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للمخاطر (٤) أربع مرات على الأقل للوفاء بمسؤولياتها وإحالة الأمور الهامة إلى مجلس الإدارة. وسيكون من أهم بنود جدول أعمالها تعزيز إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة بشكل مستمر ليتماشى مع أفضل ممارسات القطاع دائمة التطور وتوقعات الجهات التنظيمية، وضمان ملاءمته لحجم المجموعة وتعقيدها. وتتضمن مجالات التركيز الرئيسية الأخرى مراجعة سياسات المخاطر وبيان القدرة على تحمل المخاطر والموافقة عليها، فضلاً عن الإشراف على تنفيذ الإدارة لاستراتيجيات المخاطر للحفاظ على ملف مخاطر متوازن.

وعلاوة على ذلك، ستشرف اللجنة على استكمال العمليات الرئيسية، مثل عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، واختبار الإجهاد، وتخطيط التعافي، والتي تلعب جميعها دورًا أساسيًا في قياس وإدارة قدرة المجموعة على تحمل الظروف المعاكسة. كما ستشرف اللجنة على المراقبة الاستباقية ومواكبة التغييرات التنظيمية، وضمان قدرة المجموعة على التكيف مع المتطلبات الجديدة بطريقة مرنة وفعالة ومتوافقة.

بصفتي رئيس لجنة المجلس للمخاطر، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للمخاطر وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ علي حميد علي العويس
رئيس لجنة المجلس للمخاطر

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	مارس	يونيو	أكتوبر	ديسمبر
القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة	•		•	
تقرير المخاطر الربع سنوي للمجموعة	•	•	•	•
خطة تعافي المجموعة		•		
لوحة معلومات خطة تعافي المجموعة		•	•	•
استعراض إطار عمل وأنظمة حماية المستهلك.	•		•	
تقرير المخاطر السلوكية السنوي	•			
تقرير حوادث الاحتيال ربع السنوي.	•	•	•	•
تقارير الامتثال.	•	•	•	•
مستجدات المخاطر البيئية والاجتماعية	•	•	•	•
تقرير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال للمجموعة.	•			
تقرير اختبار الإجهاد للمجموعة	•			
مستجدات المحفظة.	•	•	•	•
مستجدات مخاطر السيولة.	•	•	•	•
ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية للمواد.	•	•	•	
التقارير والتحديثات التنظيمية.	•	•	•	•
مراجعة واعتماد السياسات ودور ومهام وصلاحيات اللجنة	•	•	•	•

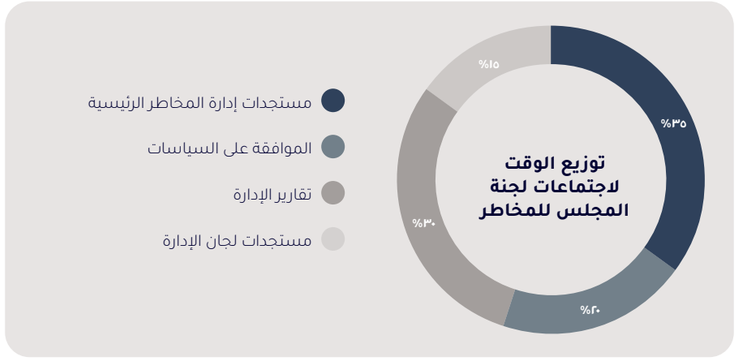

لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

الصلاحيات

تشمل مسؤوليات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ما يلي:

- الأمور المتعلقة بمجلس الإدارة، بما في ذلك تشكيل أعضاء مجلس الإدارة وترشيحهم وتقييمهم وخطط التعاقب الوظيفي وسياسات المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة؛ والبرنامج التعريفي لمجلس الإدارة.
- مراجعة استقلالية واهتمامات أعضاء مجلس الإدارة وأن يظل أعضاء مجلس الإدارة المستقلون مستقلين على أساس مستمر؛
- إعداد التقارير عن الحوكمة المؤسسية والأمور المتعلقة بالمكافآت، وتطوير إطار الحوكمة المؤسسية وأنظمتها وضوابطها؛
- ثقافة المؤسسة وقيمها، بما في ذلك ثقافة الحوكمة الخاصة بالمجموعة؛
- سياسات الاختيار والتقييم والتعاقب الوظيفي والمكافآت للإدارة العليا؛
- استراتيجية الموارد البشرية بما في ذلك استراتيجيات التوطين واكتساب المواهب والتنوع الاحتفاظ بالقوى العاملة؛
- تخطيط القوى العاملة ومواءمتها مع الأهداف والاستراتيجيات.
- مراجعة واعتماد وتقييم تقدم استراتيجية الاستدامة وضمان التوافق بين جهود المجموعة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ورسالتها وقيمها وأهداف الاستدامة طويلة الأجل؛ الإشراف على أهداف التمويل المستدام، وسياسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والإجراءات، والإفصاحات، ومدى تقدم مسار صافي الانبعاثات الصفري للمجموعة والتطورات التنظيمية واتجاهات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الناشئة.

تشكيل اللجنة

يتوافق تشكيل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وتتكون من ثلاثة (٣) أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك أغلبية الأعضاء المستقلين ورئيس مستقل يتمايز عن رئيس مجلس الإدارة واللجان الأخرى.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي.

السيد/ علي حميد علي العويس
عضواً
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٥/٥
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٥/٥
السيد/ علي حميد علي العويس	٥/٥

بيان رئيس لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (٥) خمسة اجتماعات وأدت خلالها مهامها وفقا لدورها ومهامها وصلاحياتها وامتثالا لها.

عينت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات خبيرًا خارجيًا مستقلاً لإجراء التقييم الخارجي لمجلس الإدارة، والذي تضمن تقييم المجلس ولجانه وكل عضو في مجلس الإدارة. وشمل ذلك أيضًا تقييم لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، الذي خلص إلى أن اللجنة كانت تؤدي مسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

خلال العام، واصلت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات مراقبة ومراجعة أداء ومكافآت الإدارة العليا وتحليل المكافآت للمجموعة، ووفقاً لمسؤولياتها، قامت أيضاً بمراجعة قائمة الجهات التي تتحمل المخاطر المادية لعام ٢٠٢٤. عملت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على ضمان تنفيذ استراتيجية التوطين في بنك الإمارات دبي الوطني، بما يتوافق مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، من خلال مراجعة التحديثات الدورية. ارتفعت نسبة الموظفين الإماراتيين إلى ٣٦% من إجمالي موظفي المجموعة، من بينهم ٧٤% من الموظفات (الإماراتيات). وظف بنك الإمارات دبي الوطني ٦٣١ موظفًا إماراتيًا في عام ٢٠٢٤ على كافة المستويات وفي كافة الأقسام. قامت اللجنة بمراجعة وإقرار الهيكل التنظيمي للمجموعة، ومتابعة تنفيذ مشاريع الموارد البشرية الرئيسية، وإقرار سياسات الموارد البشرية ذات الصلة. كما عملت على ضمان إجراء تقييم مستقل لإطار عمل وأنظمة التعويضات، وفقًا للمتطلبات التنظيمية ووفقاً لدورها ومهامها وصلاحياتها.

كما استمرت في متابعة التطوير الشامل لثقافة بنك الإمارات دبي الوطني لتعزيز البيئة الصحية ومشاركة الموظفين التي تؤدي إلى النجاح المؤسسي. تم إطلاق برنامج "حرية التحدث" لتعزيز بيئة يسودها الاحترام والثقة والشفافية بين جميع موظفي مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني من خلال ضمان قدرة أي موظف على الإبلاغ عن السلوك غير الأخلاقي بشكل سري وحمايته عبر المجموعة، وبالتالي خلق بيئة آمنة وشاملة.

وفي إطار إشرافها على مسائل الحوكمة، قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بمراجعة سجل مصالح أعضاء مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي، بما يتوافق مع سياسة تضارب المصالح لدى أعضاء مجلس الإدارة، كما راجعت التحديثات التي قدمتها لجان المكافآت في الشركات التابعة الدولية، بما يتوافق مع مبادئ الرقابة على مجلس الإدارة في المجموعة. كما اطلعت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أنظمة ومعايير الجدارة والنزاهة التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ونظرت في الترشيحات التي تلقتها لانتخاب مجلس الإدارة المقبلة.

قامت لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بتحديث لائحة الدور والمهام والصلاحيات بما يتوافق مع التحديثات التنظيمية، وأضافت مسؤوليات محددة تتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وتماشياً مع هذه الالتزامات، تلقت الشركة تحديثات منتظمة بشأن المسائل المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على مدار العام، واعتمدت السياسات والإفصاحات الخاصة بها. ظهر تحسن كبير في تصنيفات عام ٢٠٢٤ التي قدمتها وكالات التصنيف البيئية والاجتماعية والحوكمة الدولية بسبب التحسينات والتعزيزات التي تم إجراؤها فيما يتعلق بمبادرات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

أولويات عام ٢٠٢٥

من المقرر أن تجتمع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عام ٢٠٢٥ أربع (٤) مرات على الأقل من أجل أداء واجباتها في مجموعة من المجالات. وستشرف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على عملية انتخاب مجلس الإدارة للفترة المقبلة الممتدة لثلاث سنوات، والتي سيتم إجراؤها في الجمعية العمومية العادية لعام ٢٠٢٥، وضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية بما في ذلك أنظمة ومعايير الجدارة والنزاهة التي أصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مؤخراً. وستشرف على إجراءات انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه، واستقطاب وتدريب أعضاء مجلس الإدارة، وتشكيل لجان مجلس الإدارة، وفقاً لقواعد الحوكمة المؤسسية. ومن المقرر أن تواصل اللجنة إعطاء الأولوية لتطوير استراتيجية التوطين في بنك الإمارات دبي الوطني، مع التركيز على تحسين آلية التوظيف، والاحتفاظ بالمواهب الإماراتية، والتنوع والشمول، من أجل ضمان بقاء بنك الإمارات دبي الوطني وجهةً عملٍ مفضلة. كما ستواصل اللجنة الإشراف على سياسات وآليات المكافآت لضمان بقائها مناسبة لمجموعة المواهب في بنك الإمارات دبي الوطني والمساهمة في النجاح والتقدم في المستقبل، وفقا للمتطلبات التنظيمية.

ومن منظور الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ستواصل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التركيز على المجالات التي من شأنها رفع درجة تصنيفات وإفصاحات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للبنك، بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية ومتطلبات السوق. كما ستشرف على تنفيذ إطار التمويل المستدام للمجموعة.

بصفتي رئيسا للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وفقًا لدورها ومهامها وصلاحياتها، وضمان فعاليتها.

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	فبراير	مايو	سبتمبر	نوفمبر	ديسمبر
أجور وأداء الإدارة العليا.					
أجور وأداء الإدارة العليا.	•				
تعيين الإدارة العليا وتوسيع الأدوار	•				
تحليل مكافآت الأداء لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤	•				
معايير القدرة على تحمل المخاطر المادية والأدوار المحددة	•			•	
مستجدات المشاريع والأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية	•		•		
مستجدات مشاركة الموظفين		•			
تحليل القوى العاملة	•	•	•	•	
مستجدات التوطين	•	•	•	•	
التقييم المستقل لنظام التعويضات			•		
مراجعة الهيكل التنظيمي للمجموعة.			•		
مراجعة السياسات					
مراجعة سياسة الموارد البشرية	•	•	•	•	
سياسة إدارة مخاطر السمعة			•		
التعديلات على المزايا	•	•	•	•	
الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.					
مستجدات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.		•	•	•	
التقييمات والإفصاحات المتعلقة الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.		•			
مستجدات التمويل المستدام		•	•	•	
الحوكمة المؤسسية					
سجل اهتمامات المديرين		•	•	•	
تقييم مجلس الإدارة الخارجي المستقل			•		
تحديث اختصاصات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.				•	
ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وتقييم مدى ملاءمتهم					•
المستجدات التنظيمية					
مستجدات الأنظمة المناخية		•		•	
لجان التمويل المستدام				•	
أنظمة الجدارة والنزاهة				•	

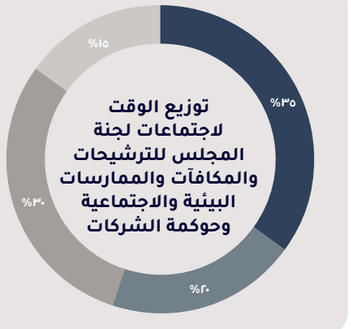

لجنة المجلس التنفيذي

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي.

الصلاحيات

تعمل لجنة المجلس التنفيذي كمجموعة فرعية لأعضاء مجلس الإدارة الذين يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل مجلس الإدارة للتعامل مع مهام محددة للحوكمة واتخاذ القرار عند الضرورة أثناء الفترات الواقعة بين اجتماعات مجلس الإدارة العادية، خاصة في المسائل العاجلة أو الحساسة للوقت في الحالات التي يتعذر فيها عقد اجتماع لمجلس الإدارة، وإدارة المسائل الأخرى المفوضة من قبل المجلس.

تمارس لجنة المجلس التنفيذي صلاحيات مجلس الإدارة في الإشراف والرقابة على شؤون المجموعة. تلعب لجنة المجلس التنفيذي دوراً محورياً في ضمان الشفافية والحوكمة السليمة والتوجيه المالي السديد.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس التنفيذي من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. يتوافق تشكيل لجنة المجلس التنفيذي مع المتطلبات التنظيمية ذات الصلة، وتتكون من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضواً
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله.
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

حضور اجتماع لجنة المجلس التنفيذي ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس التنفيذي	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٣٣/٣٣
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني	٣٣/٣٣
السيد/ علي حميد علي العويس	٣٣/٢٥
السيد/ سالم محمد عبيد الله	٣٣/٣٣

بيان من رئيس لجنة المجلس التنفيذي

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس التنفيذي ٣٣ اجتماعاً قامت خلالها لجنة المجلس التنفيذي بتنفيذ مسؤولياتها وفقًا لدورها ومهامها وصلاحياتها.

واستعرضت لجنة المجلس التنفيذي عدداً من الأمور العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة، مما مكن من إنجاز أعمال بنك الإمارات دي الوطني بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وتضمن ذلك النظر في مجموعة واسعة من الأمور التي شملت مراجعة الاستثمارات الاستراتيجية ومقترحات الأعمال.

وتلقت اللجنة تحديثات منتظمة لمراقبة حالة هذه المقترحات. كما قامت اللجنة بمراجعة العديد من العقود التي كان من المقرر أن ينفذها بنك الإمارات دي الوطني والتي تتعلق بأمور مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتراخيص والمشتريات، واعتمدت النفقات التي سيتم تحملها على مستوى المجموعة مثل تلك المتعلقة بتجديد التأمين الضروري لموظفي المجموعة.

استعرضت لجنة المجلس التنفيذي المقترحات المتعلقة بالاستحواذ والتصرف في العقارات المملوكة للمجموعة داخل وخارج دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى مراجعة فعالية وأداء اللجنة كجزء من عملية التقييم السنوية التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وأظهرت النتائج أن لجنة المجلس التنفيذي تقوم بمسؤولياتها بطريقة فعالة وكفؤة.

أولويات عام ٢٠٢٥

خلال عام ٢٠٢٥، ستواصل لجنة المجلس التنفيذي عملها لتوفير مراجعة فعالة للمسائل العاجلة نيابة عن مجلس الإدارة، مما يضمن الإكمال الفعال وفي الوقت المناسب للمسائل الاستراتيجية والأعمال الرئيسية.

بصفتي رئيساً، للجنة المجلس التنفيذي أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس التنفيذي وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس التنفيذي

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
مراجعة مقترحات الاستثمار الاستراتيجي والتصرف في الأصول.	•	•	•	•
مراجعة مقترحات بيع أو الاستحواذ على العقارات	•	•	•	•
تجديدات التأمين الضرورية		•	•	
العقود والمعاملات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات			•	
الرقابة الدولية	•	•	•	
الشراكات الاستراتيجية		•	•	•
اعتماد المشتريات	•	•		•
اعتماد اتفاقية الترخيص	•	•		•
Approval of license agreement	•	•	•	•

لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

الصلاحيات

تتضمن مسؤوليات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار الإشراف على:

- إدارة التركزات الائتمانية والمحافظ الاستثمارية.
- اعتماد المنتجات والخدمات الجديدة ومن بينها خطوط المجموعة والبلدان، والتسهيلات الائتمانية والاستثمارات؛ و
- تفويض صلاحيات الإقراض إلى لجان الإدارة ومعتمدي الائتمان والأعمال ومعايير الاكتتاب الائتماني.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات للجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

يتوافق تشكيل الجنة المجلس للائتمان والاستثمار مع المتطلبات التنظيمية ويتكون من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي.

معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ علي حميد علي العويس
عضواً
عضو مجلس إدارة مستقل غير تنفيذي

السيد/ سالم محمد عبيد الله
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

حضور اجتماعات لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٢٠٢٤

أعضاء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٥/٥.
معالي/ محمد هادي أحمد الحسيني.	٥/٥.
السيد/ علي حميد علي العويس.	٥/٤٥
السيد/ سالم محمد عبيد الله.	٥/٥.

بيان رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

خلال عام ٢٠٢٤، عقدت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار ٤٨ اجتماعاً قامت خلالها بمسؤولياتها وفقاً لدورها ومهامها وصلاحياتها.

واصلت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار في عام ٢٠٢٤ إمداد الإدارة بالإرشادات المتعلقة باستراتيجيات الأعمال وسياسات الاستثمار. قامت بمراجعة ودعم اعتماد تفويض صلاحية الإقراض لجميع لجان الائتمان والاستثمار والإدارة والموظفين عبر المجموعة.

قامت بمراجعة واعتماد المنتجات والخدمات الجديدة، وخطوط المجموعة والبلدان، ومقترحات التسهيلات الائتمانية، والاستثمارات، وإدارة الأصول، وإعادة الهيكلة المالية، ووحدة الإجراءات التصحيحية، وفقا لإطار الصلاحيات القانونية المفوضة.

قامت لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بالإشراف على تكوين تكوين وجودة المحفظة والأداء والامتثال، بما في ذلك الموافقة على التركزات الائتمانية عالية القيمة واستثناءات السياسة. وحرصت على ضمان أن أي قرار تتخذه من شأنه أن يؤثر على المجموعة سيعتمد بالتالي من قبل شركات المجموعة حسبما هو مطلوب للأغراض التنظيمية.

خلال العام، قامت اللجنة بتحديث دورها ومهامها وصلاحياتها لتتوافق مع المتطلبات التنظيمية الجديدة التي تم تقديمها بموجب أنظمة ومعايير إدارة مخاطر الائتمان الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأنظمة الحوكمة المؤسسية.

كما قامت اللجنة بمراجعة فعالية وأداء لجنة المجلس للائتمان والاستثمار كجزء من عملية التقييم السنوية التي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن لجنة المجلس للائتمان والاستثمار كانت تقوم بمسؤولياتها بطريقة فعالة ومستوى عال من الكفاءة.

وقد أظهرت النتائج أن لجنة المجلس للائتمان والاستثمار كانت تقوم بمسؤولياتها بطريقة فعالة ومستوى عال من الكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٥

سوف يتضمن جدول أعمال لجنة المجلس للائتمان والاستثمار خلال عام ٢٠٢٥ اجتماعات أسبوعية تركز على استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني ومتابعة مدى فعالية سياسات الائتمان والاستثمار.

على وجه التحديد، ستقوم لجنة المجلس للائتمان والاستثمار بتقييم التدابير الإجرائية وقصيرة الأجل المتعلقة بكفاءة محافظ الائتمان والاستثمار، الراجعة إلى التغيرات في ظروف السوق وتحسين كفاءة التكاليف، والتعديلات على نماذج التشغيل، والرقمنة، وذلك على خلفية ظروف السوق المتغيرة.

كما ستقوم اللجنة باعتماد وإجازة خطوط العمل الخاصة بالمجموعة والبلدان، إلى جانب مقترحات الائتمان، وتقارير المحافظ، وإطار صلاحيات الإقراض المفوّضة، بالإضافة إلى المنتجات والخدمات الجديدة.

بصفتي رئيساً، للجنة المجلس للائتمان والاستثمار أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة المجلس للائتمان والاستثمار وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة المجلس للائتمان والاستثمار

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
التسهيلات الائتمانية	•	•	•	•
سياسات الاستثمار		•	•	•
أداء الأعمال	•		•	•
استراتيجية مخاطر الائتمان والاستثمار	•	•	•	•
الالتزام بقواعد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والأنظمة الأخرى ذات الصلة	•	•	•	•
مراجعة تشكيل المحفظة وجودتها وأدائها وامتثالها.		•		•

لجنة معادلة الأرباح للمجلس

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة معادلة الأرباح للمجلس

الصلاحيات

تتضمن المسؤوليات الرئيسية للجنة معادلة الأرباح للمجلس الإشراف على:

- الامتثال لمتطلبات معايير معادلة الأرباح؛
- ضمان إدارة حسابات الاستثمار بما يحقق أفضل مصالح أصحاب حسابات الاستثمار؛
- تطوير وتحديث دوري للسياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لمعادلة الأرباح، وذلك لضمان معادلة الأرباح بشكل مناسب ورشيد؛
- ضمان موافقة لجنة الرقابة الشرعية الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني على السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية.

تشكيل اللجنة

تم تعيين رئيس وأعضاء لجنة المجلس لمعادلة الأرباح من قبل مجلس الإدارة، بعد النظر على النحو الواجب في توصيات لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تتكون اللجنة من ثلاثة (٣) أعضاء، بما في ذلك عضو من لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقًا لمتطلبات معايير معادلة الأرباح.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس اللجنة
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

السيد/ بطي عبيد بطي الملا
عضواً
عضو مجلس إدارة غير مستقل، غير تنفيذي

د. سالم علي العلي
عضو خارجي
ممثل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

حضور اجتماع لجنة معادلة الأرباح للمجلس ٢٠٢٤

أعضاء لجنة معادلة الأرباح للمجلس	حضور الاجتماعات في عام ٢٠٢٤
السيد/ هشام عبد الله القاسم	٤/٤
السيد/ بطي عبيد بطي الملا	٤/٤
د. سالم العلي	٤/٤

بيان رئيس لجنة معادلة الأرباح للمجلس

خلال عام ٢٠٢٤، اجتمعت لجنة معادلة الأرباح للمجلس (٤) أربع مرات وواصلت عملها بما يتوافق مع الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها، بهدف أساسي هو حماية مصالح الأطراف المعنية بخلاف المساهمين، بما يتوافق مع قرارات الهيئة الشرعية العليا للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ولجنة الرقابة الشرعية الداخلية.

خلال عام ٢٠٢٤، نفذت لجنة معادلة الأرباح للمجلس رقابة قوية ومراقبة سليمة لضمان إدارة حسابات الاستثمار بما يخدم مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية على أفضل وجه.

حيث قامت لجنة معادلة الأرباح للمجلس لبنك الإمارات دبي الوطني بمراجعة حالة المخاطر التجارية المنقولة على أساس ربع سنوي والخطوات التي يتم اتخاذها للتخفيف من هذه المخاطر من قبل بنك الإمارات دبي الوطني. كما دققت النظر في استخدام الاحتياطيات مثل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، وقدمت التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة.

وبموجب مسؤولياتها، واصلت اللجنة الإشراف على السياسات والعمليات والإجراءات المتعلقة بأنشطة التمويل والاستثمار التي تقوم بها المجموعة، باستخدام أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، فضلاً عن الواجبات الائتمانية التي تقوم بها المجموعة واعتماد البنود الرئيسية المتعلقة بالامتثال للمتطلبات التنظيمية بشأن معادلة الأرباح.

تم تحديث دور ومهام وصلاحيات لجنة معادلة الأرباح للمجلس وفقاً لمتطلبات معايير معادلة الأرباح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وقواعد الحوكمة المؤسسية. تمت إضافة أقسام جديدة مختلفة لضمان تغطية المسائل الإجرائية والتنظيمية المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، وأن تكون جميع المسؤوليات وفقًا لمعايير معادلة الأرباح في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

تمت مراجعة فعالية وأداء لجنة معادلة الأرباح للمجلس كجزء من عملية التقييم السنوية، والتي أجرتها جهة خارجية مستقلة هذا العام وفقًا للمتطلبات التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن لجنة معادلة الأرباح للمجلس تقوم بمسؤولياتها بفعالية وكفاءة.

أولويات عام ٢٠٢٥

سيتضمن جدول أعمال لجنة معادلة الأرباح للمجلس في عام ٢٠٢٥ أربعة (٤) اجتماعات على الأقل تركز على ضمان الامتثال لجميع متطلبات دورها ومهامها وصلاحياتها والأنظمة المعمول بها.

بصفتي رئيساً للجنة معادلة الأرباح للمجلس، أقر بموجبه بمسؤوليتي عن أداء مهام لجنة معادلة الأرباح للمجلس وضمان فعاليتها بموجب الدور والمهام والصلاحيات المنوطة بها.

السيد/ هشام عبد الله القاسم
رئيس لجنة معادلة الأرباح للمجلس

أهم الأمور التي تم النظر فيها خلال عام ٢٠٢٤

	فبراير	مايو	سبتمبر	نوفمبر
مراجعة المخاطر التجارية المنقولة	•	•	•	•
مراجعة الاحتياطيات المقترحة	•	•	•	•
اعتماد لائحة الدور والمهام والصلاحية المحدثة للجنة معادلة الأرباح للمجلس				•

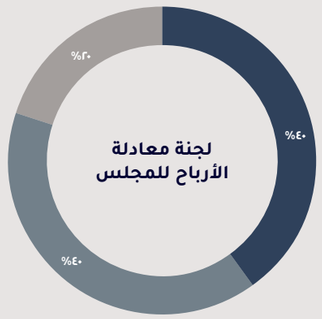

التنوع في الإدارة العليا

"يلتزم بنك الإمارات دبي الوطني ببناء فريق قيادي متنوع وشامل، مع التزام استراتيجي بزيادة التنوع بين الجنسين على مستوى الإدارة العليا. ويتعزز هذا الالتزام من خلال التعهد بتحقيق تمثيل النساء بنسبة ٢٥% في الوظائف العليا بحلول عام ٢٠٢٧، وهو ما يدفع التقدم نحو القيادة المتميزة بالشمول والإنصاف.

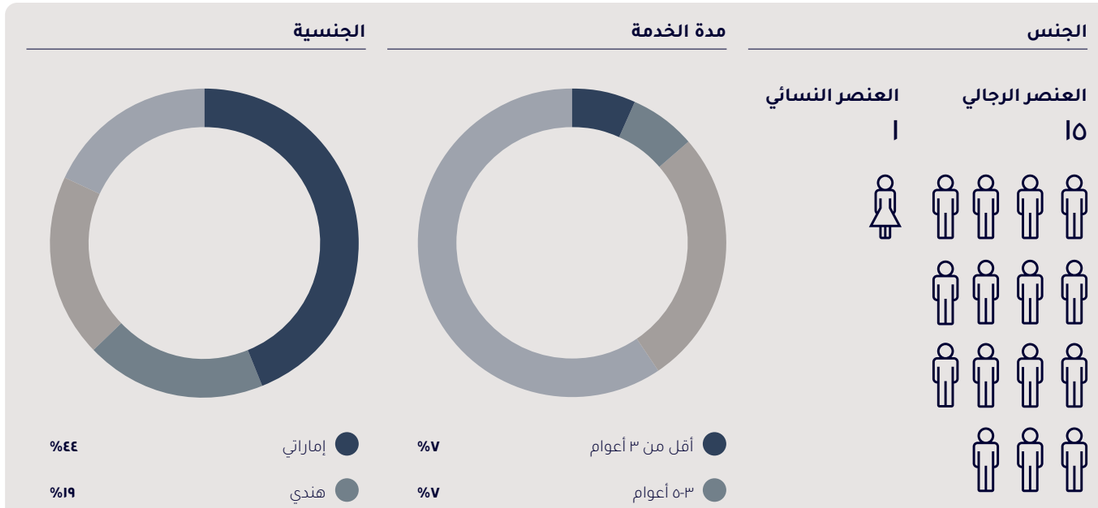

تعويضات الإدارة العليا

يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني آلية لضمان الامتثال الفعال لأنظمة ذات الصلة والإبلاغ عن أي انتهاكات أو مسائل ذات أهمية.

تصميم وهيكلة عمليات المكافآت

تهدف السياسات والممارسات العامة للمكافآت في المجموعة إلى تقديم حزمة مكافآت شاملة تُقدّر وتكافئ الأداء بما يتوافق مع استراتيجية أعمال المجموعة، وذلك ضمن إطار عمل راسخ لإدارة المخاطر والحوكمة يُؤكّد بوضوح على "كيف" يتم تحقيق الأهداف بالإضافة إلى "ماذا" يتم تحقيقه. وقد حددت سياسات وآليات المكافآت للمجموعة الأهداف التالية:

- جذب المواهب والاحتفاظ بها وتحفيزها من خلال مكافآت عادلة ومنصفة على أساس الدور الوظيفي، مع حزمة تعويضات واضحة وسهلة الفهم ومتوازنة بشكل متناسب بين التعويضات الثابتة والمتغيرة؛
- تعزيز ثقافة الربط بين الأجر والأداء، مع التمييز المناسب بناءً على الأداء والمساهمة، بما يتماشى مع تحقيق الأهداف التجارية؛
- دعم ثقافة تعمل على تحقيق النمو المستدام والقيمة على المدى الطويل لأصحاب المصلحة في المجموعة والعملاء والموظفين والمجتمعات؛
- مواءمة ودفع، وتعزيز ثقافة المجموعة وقيمها والسلوكيات المرغوبة التي تعد أساساً لتحقيق نتائج الأفراد وفرق العمل وتحقيق الأهداف التنظيمية.
- دمج إدارة المخاطر والتعويضات، وتعزيز السلوك القائم على اتخاذ القرارات الحكيمة وأعلى المعايير الأخلاقية، مع الاسترشاد بالضوابط الداخلية والامتثال التنظيمي؛ و
- غرس الشعور بالتملك لدى الموظفين من خلال تزويدهم بالفرص للمشاركة في نجاح المجموعة من خلال عرض مكافآت إجمالية تنافسية مرتبطة بالأداء الاستثنائي والنتائج المالية.

تعتبر لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمجموعة هي الجهة الرئيسية التي تتمتع بإشراف مستقل على المكافآت في المجموعة، نيابة عن مجلس الإدارة.

هيكل المكافآت "الثابتة والمتغيرة"

يتم تحديد الأجر الثابت للموظفين بشكل مناسب بناءً على مستويات الأجور في السوق والأجر الداخلي بالنسبة للدور الوظيفي ضمن القطاع حسب الموقع، وخبرة الفرد، والخبرة المهنية، ومسؤوليات الدور الوظيفي وأقدمية الموظف، والمتطلبات التنظيمية والحوكمة.

يعتمد الأجر المتغير على مبدأ الدفع مقابل الأداء ويتم منحه في شكل مكافأة تقديرية سنوية أو دفعات تحفيزية استناداً إلى الدور الوظيفي.

ويتميز نظام المكافآت السنوية التقديرية بالمرونة التامة، مما يسمح بإمكانية أن تكون قيم منح التعويض المتغيرة صفراً.

يتم تحديد تخصيص المكافآت للموظفين المؤهلين على أساس الأداء الإجمالي للمجموعة المعدل طبقاً للمخاطر، وأداء الأعمال والأداء الفردي، ودور الموظف ومسؤولياته، وتقييم الأداء على أساس المعايير المالية وغير المالية، بما في ذلك السلوك والتصرف. ويتم الحفاظ على توازن مناسب بين الأجر الثابت والمتغير.

لن تتجاوز مستويات الأجور المتغيرة ١٠٠% من التعويض الثابت ما لم يكن، في ظروف معينة، قد يسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى زيادة هذه المستويات إما إلى ١٥٠ % من التعويضات الثابتة، بموافقة مجلس لإدارة أو ٢٠٠ % من التعويض الثابت، بموافقة الجمعية العمومية للمجموعة.

مكافآت موظفي وحدات الرقابة

يتم تحديد مكافآت موظفي المخاطر والتدقيق والامتثال لدى المجموعة على مستوى يحقق الجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين وذوي الخبرة المناسبة، وتكون في الغالب مكافأة ثابتة (عند النظر في نسبة المكافأة الثابتة إلى المتغيرة).
يتم تقييم الأداء على أساس أهداف الوظائف الخاصة بكل موظف وليس على أساس أداء وحدات الأعمال التي يشرفون عليها / يدعمونها.

يتم تخصيص مكافآت الأداء السنوي لوحدات أعمال المخاطر والتدقيق والامتثال لدى المجموعة بشكل مستقل عن الأداء المالي الإجمالي لوحدات الأعمال التي تدعمها وتستند إلى أداء الوظيفة والقدرة الإجمالية للمجموعة على تحمل التكاليف.
يتم تحديد قرارات المكافآت المتغيرة الفردية لموظفي وحدات أعمال التحكم بشكل مستقل عن مجالات الأعمال التي يشرفون عليها / يدعمونها.

يتم الإشراف على المكافآت المتغيرة للمسؤول التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة وللمسؤول التنفيذي للتدقيق للمجموعة وللمسؤول التنفيذي للامتثال للمجموعة من قبل لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بشكل مباشر، باعتبارهم من كبار مديري المجموعة.

مكافآت الإدارة العليا

من منظور المجموعة، بالنسبة لسنة الأداء ٢٠٢٤، تم تحديد ١٧ من الإدارة العليا (بما في ذلك الحاليين والسابقين) باعتبارهم المسؤولين والخاضعين للمساءلة أمام مجلس الإدارة عن الإدارة اليومية السليمة والحكيمة للمجموعة وكموظفين رئيسيين مسؤولين عن الإشراف على خطوط الأعمال الرئيسية لبنك الإمارات دي الوطني. أي الرئيس التنفيذي للمجموعة، واللجنة التنفيذية للمجموعة، ورؤساء ووحدات أعمال الرقابة في المجموعة (أي المخاطر والامتثال والتدقيق) ورئيس الشؤون القانونية للمجموعة.

تماشيًا مع المتطلبات التنظيمية لدولة الإمارات، يتكون التعويض المتغير الممنوح للإدارة العليا بموجب خطة المكافآت السنوية التقديرية من المكافآت النقدية المدفوعة بعد نهاية سنة الأداء، والمكافآت المؤجلة الممنوحة وفقًا للشروط والأحكام الخاصة بقواعد الخطة ذات الصلة. يتم توزيع الجوائز المؤجلة على دفعات على مدى فترة ثلاث سنوات.

بالنسبة لعام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي المكافآت الممنوحة للإدارة العليا ١٢١ مليون درهم. يتكون إجمالي الأجر من الأجر الثابت (بما في ذلك مساهمات صاحب العمل في المعاش التقاعدي والمزايا المتراكمة بعد التوظيف) والتعويضات المتغيرة الممنوحة في عام ٢٠٢٤.

يتضمن الجدول التالي معلومات حول المكافآت الثابتة والمتغيرة للسنة المالية:

درهم بالملايين		٢٠٢٤ الإدارة العليا.
المكافآت الثابتة*		
١	عدد الموظفين	١٧
٢	إجمالي المكافآت (٣ + ٥ + ٧)	٦٦
٣	منها: يعتمد على النقد	٦٥
٤	منها: مؤجل	
٥	منها: الأسهم أو غيرها من الأدوات المرتبطة بالأسهم	
٦	منها: مؤجل	
٧	منها: أشكال أخرى	١
٨	منها: مؤجل	
مكافآت متغيرة		
٩	عدد الموظفين	١٦
١٠	إجمالي المكافآت المتغيرة (١١ + ١٣ + ١٥)	٥٥
١١	منها: يعتمد على النقد	٥٥
١٢	منها: مؤجل	١٥
١٣	منها: الأسهم أو غيرها من الأدوات المرتبطة بالأسهم	
١٤	منها: مؤجل	
١٥	منها: صيغ أخرى	
١٦	منها: مؤجل	
١٧	إجمالي الأجر (٢ + ١٠)	١٢١

- تم رفع تقرير عن الأجر الثابت (الذي يشكل بعد ذلك جزءًا من إجمالي الأجر) على أساس أنه مكافأة . ويستبعد المكافآت المتراكمة بعد انتهاء الخدمة والمزايا طويلة الأجل والمستحقات الآجلة التي منحت في السنوات السابقة ولكن تم دفعها في عام ٢٠٢٤.
- يشمل عدد الموظفين الذين تم تحديدهم كإدارة عليا في أي وقت خلال سنة الأداء ٢٠٢٤، بما في ذلك أولئك الذين خرجوا من الإدارة العليا اعتبارًا من نهاية العام (أي الإدارة العليا السابقة)

مدفوعات خاصة للإدارة العليا

لم يتم منح مدفوعات خاصة للإدارة العليا عن العام ٢٠٢٤.

سياسة ومعايير تعديل المكافآت المتغيرة:

وتخضع التعويضات المتغيرة لتسوية المخاطر اللاحقة، تحت ظروف وأحداث معينة، على هيئة تسويات أثناء السنة، من خلال تطبيق نظام الحسم واسترداد المكافآت. ويمكن تطبيق تعديل المخاطر اللاحق على أساس فردي أو جماعي، اعتماداً على ظروف الحدث وضمن مجموعة من الظروف، منها على سبيل المثال لا الحصر، إعادة صياغة المواد أو تراجع النتائج المالية للفترة ذات الصلة، أو الاحتيال أو الإهمال الجسيم من قبل فرد أو مجموعة من الموظفين، أو الخطأ المادي أو فشل ضوابط إدارة المخاطر. وتبلغ فترة الاسترداد ثلاث سنوات بعد تاريخ دفع المكافأة ذات الصلة.

تراجع لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المعايير المحددة لتعديل المخاطر اللاحقة سنويًا وتطبيقها في كل حالة وفقًا لما تحدده اللجنة وفقًا لتقديرها الخاص. تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة (بما في ذلك، في حالة نشوء أي من الظروف الموضحة أعلاه، مدى علاقة الموظف بفشل إدارة المخاطر المعنية ومستوى مسؤولية الموظف) عند تحديد ما إذا كان من المعقول السعي إلى استرداد جزء أو كل المكافأة المتغيرة ومقدار ذلك الاسترداد.

ويتضمن الجدول التالي معلومات كَميّة عن مكافآت الإدارة العليا المؤجلة الخاضعة لتعديل المخاطر اللاحقة للسنة المالية.

التعويضات المؤجلة والمحتفظ بها ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ درهم بالملايين	إجمالي مبلغ المكافأة المؤجلة المستحقة	ومنها: إجمالي المبلغ المتبقي من التعويضات المؤجلة والمحتفظ بها المعرضة للتعديل الصريح و/ أو الضمني بعد وقوع الحدث.	إجمالي مبلغ التعديل خلال العام بسبب التعديلات الصريحة اللاحقة	إجمالي مبلغ التعديل خلال العام بسبب التعديلات الضمنية اللاحقة	إجمالي مبلغ المكافآت المؤجلة المدفوعة في السنة المالية
نقدي	٢٥	٢٥	-	-	٦
أسهم	-	-	-	-	-
الأدوات المرتبطة بالنقد	-	-	-	-	-
أخرى	-	-	-	-	-

ولمزيد من التفاصيل حول سياسة المكافآت وتصميم وهيكل عمليات المكافآت، يرجى الرجوع إلى تقرير الركيزة ٣.

لجان الإدارة

لدى بنك الإمارات دبي الوطني ست (٦) لجان إدارية تتبع لمجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة، بما في ذلك اللجنة التنفيذية للمجموعة. تساعد اللجان الإدارية في تنفيذ أهداف المجموعة والمساعدة في كفاءة وفعالية الإدارة والمتابعة والتحكم والمراقبة لأعمال بنك الإمارات دبي الوطني.

ولكل لجنة من لجان الإدارة لديها دور ومهام وصلاحيات معتمدة تحدد صلاحيتها ومسؤولياتها وعدد مرات انعقاد اجتماعاتها وممارساتها.
وتساعد لجان الإدارة في دفع عملية صنع القرار عبر عدد من مجالات الأعمال، منها إدارة الأصول والمخاطر والائتمان والاستثمار والمشتريات وأمن المعلومات.

اللجنة التنفيذية للمجموعة

تشمل المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية للمجموعة ما يلي:

- المراقبة الجماعية لأداء المجموعة (التي تتكون من الشركات ووحدات أعمال الدعم والشركات التابعة) واتخاذ قرارات على مستوى المجموعة ضمن حدود السلطة المفوضة من قبل مجلس الإدارة؛
- تقديم توصيات محددة إلى مجلس الإدارة بشأن القرارات التي تقع خارج حدود الصلاحيات المفوضة له؛
- مراجعة المقترحات / الأوراق (بخلاف تلك التي تمت مراجعتها من قبل لجان الأصول والمطلوبات، والتدقيق والائتمان، والاستثمار) قبل تعميمها على المجلس؛
- مراقبة الأداء المالي الشهري لأقسام الأعمال في المجموعة؛
- التحقق من صحة المنتج الجديد ومقترح المشروع والموافقة عليه أو رفضه وفقا لحدود صلاحيات اللجنة التنفيذية للمجموعة؛
- تحديد المبادئ التوجيهية للخطط / الميزانيات الاستراتيجية والتجارية قبل عرضها على مجلس الإدارة؛
- التحقق من صحة أي تغييرات شاملة في السياسة والعمليات والتنظيم (ضمن الميزانية) يمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء المجموعة والموافقة عليها أو رفضها؛
- التحقق من صحة عضوية مجموعة المواهب ومقترحات مكافآت الموظفين واتخاذ قرار بشأنها (في حدود الميزانية)؛
- مراقبة التقدم المحرز ونتائج التنفيذ للمشاريع الكبيرة والتحقق من صحتها؛
- وضع سياسة الاتصال الداخلي والخارجي.

الإدارة اللجنة	عدد الاجتماعات المنعقدة في عام ٢٠٢٤	مسئوليات اللجنة
لجنة الإدارة للاستثمار	٢	تضمن توافق المحافظ الاستثمارية للمجموعة مع الرؤية الاستراتيجية للمجموعة وتراقب أداء هذه المحافظ ويقدم تقارير بذلك إلى مجلس الإدارة.
لجنة الإدارة للائتمان	٩٨	تدير الموافقات وفقًا لتفويض تسهيلات الائتمان، وتسوية الديون، وإقرار المخصصات وشطب الديون، وتعديلات التسعير، والتصنيفات، والاستثناءات.".
لجنة الأصول والمطلوبات	١٢	تشرف على تقييم كفاية رأس المال للمجموعة، ومراجعة مستوى تحمل مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة في الدفاتر البنكية، وتحمل المخاطر في دفاتر التداول والرقابة عليها، بالإضافة إلى إدارة فجوات الاستحقاق وخطط التمويل. تدير استراتيجية الاقتراض والإقراض للمجموعة وتمويل الاستحواذ.
لجنة المخاطر للمجموعة	٥	تضمن الإدارة الفعالة لجميع أنواع المخاطر عبر مجموعة الإمارات دبي الوطني بما يدعم ويتماشى مع استراتيجية أعمال المجموعة ومستوى القدرة على تحمل المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة.
لجنة المشتريات للمجموعة	١٢	توفر الإشراف وتراجع نفقات الموظفين من غير العاملين بدوام كامل على مستوى المجموعة، بهدف تحديد فرص التآزر والكفاءات التشغيلية.
اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات	٨	تضمن التطبيق الفعال والاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والموارد البشرية ذات الصلة والتمويل لتلبية أهداف واحتياجات المجموعة.

عقدت اللجنة التنفيذية ١٢ اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٤.

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية

وضعت المجموعة إطارَ عملٍ شاملٍ لإدارة المخاطر. تتم إدارة المخاطر على مستوى المجموعة بشكل استباقي من خلال مجموعة راسخةٍ من المبادئ والمعايير والسياسات والهياكل التنظيمية وصلاحيات الموافقة وعمليات القياس والمراقبة والتحكم.

يُمَكِّن إطار إدارة المخاطر المجموعة من تحديد المخاطر الرئيسية وقياسها ومراقبتها والتخفيف من حدتها والإبلاغ عنها.
ويتم تصنيف أنواع المخاطر الرئيسية إلى "المخاطر المالية" و"المخاطر غير المالية".
ذلك أن المخاطرَ الماليةَ تُحركها أحداثُ الأسواقِ الماليةِ، بينما تكونُ المخاطرُ غير المالية مدفوعةً بأحداثٍ مُختلفةٍ مُتعلقةٍ بالسوق.
وفقاً لأطر العمل التنظيمية المتطورة وديناميكيات السوق وعروض المنتجات، يسعى بنك الإمارات دبي الوطني إلى دمج أفضل تقنيات إدارة المخاطر الرائدة من خلال المراجعة المستمرة للسياسات وأُطر العمل وتقنيات قياس المخاطر الحالية، وتحديد الضوابط الكافية بما في ذلك تلك الناشئة عن الدروس المستفادة.

تدير المجموعة نموذجاً لإدارة مخاطر قائمٌ على ثلاثِ خطوطِ دفاع، يشملُ الفصل بين المسؤوليات، والضوابط، والمراقبة، ورفع التقارير، بما يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال المجموعة والبيئة التنظيمية التي تعمل ضمنها:

- يتكون خط الدفاع الأول من وحدات الأعمال (إدارة العلاقات والمنتجات). وتنشأ بعض المخاطرُ عن هذه الوحدات التي تكون أيضاً مسؤولةً ومُساءَلةً عن إدارة مثل هذه المخاطر بشكل مستمر. ويشمل ذلك التقييم المباشر للمخاطر ومراقبتها والتخفيف من حدتها.

إدارة المخاطر والضوابط الداخلية (تتمة)

- يشمل خط الدفاع الثاني وحدات عمل إدارة المخاطر والتمويل والامتثال. حيث تُكمل هذه الوحدات أنشطة المخاطر المتعلقة بخطوط الأعمال من خلال مسؤولياتها الخاصة بالمراقبة ورفع التقارير. كما تتحمل المسؤولية عن الإشراف على أنشطة المخاطر للمجموعة وتقييم المخاطر والمشاكل بشكل مستقل عن خطوط الأعمال. وتؤكد وحدات العمل هذه أهمية دور الإدارة العليا ومديري الأعمال التنفيذيين في تحديد وتوثيق ملاك المخاطر كجزء من إجراءات الموافقة على المنتجات والعمليات الجديدة، مما يضمن إجراء تقييم شامل ودقيق للمخاطر.
- يتألف خط الدفاع الثالث من وحدة عمل مستقلة وفعّالة للتدقيق الداخلي. ويوفر هذا الخط مُراجَعَةً مُحايدة وتأكيداً موضوعياً على جودة وفعالية نظام التحكم الداخلي للمجموعة إضافة إلى خطّيّ حمايتها الأول والثاني.

استجابة للنمو والتوسع المستمر في العروض خلال عام ٢٠٢٤، رسخت المجموعة أُسُس عملها على زيادة كفاءة الحوكمة والضوابط من خلال إنشاء وحدات عمل جديدة للمخاطر وإعادة تنظيم الوحدات القائمة. وإضافة إلى ذلك عزز بنك الإمارات دبي الوطني عمليات القياس والمراقبة والتحكم في المخاطر المحددة، وذلك لتلبية متطلبات الأنظمة التنظيمية الجديدة والتنوع المتزايد للمنتجات التي تقدمها المجموعة.

ويعد بيان القدرة على تحمل المخاطر المعتمد من مجلس إدارة المجموعة أحد المكونات المحورية لإطار عمل إدارة المخاطر، حيث ينشئ الحدود المناسبة التي تكفل عملها ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، ومواصلة الامتثال لالتزاماتها والوفاء بتعهداتها. احتوى بيان القدرة على تحمل المخاطر للمجموعة على المخاطر الرئيسية وحدد العتبات المناسبة لقبولها.

تم تعزيز حوكمة نموذج مخاطر المجموعة بشكل أكبر لضمان استمرار توافق النموذج مع الأنظمة المعمول بها وأفضل الممارسات في الصناعة.

خلال عام ٢٠٢٤، كان أحد مجالات التركيز الرئيسية هو مخاطر المناخ وما يرتبط بها من تأثير على محفظة أعمال المجموعة. وقد حققت المجموعة خطوات كبيرة في تعزيز أجندة المناخ. حيث قدمت تقارير عن انبعاثاتها الممولة لعام ٢٠٢٣ وهي في طور إجراء اختبارات التحمل لمخاطر التحول المناخي.

وإضافة إلى ذلك، ظلت إدارة مخاطر الاحتيال تشكل حجر الزاوية في إطار إدارة المخاطر في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، إلى جانب المخاطر السيبرانية، ومخاطر الاستعانة بمصادر خارجية، ومخاطر السلوك. وقد تم استثمار مبالغ كبيرة في قدرات منع الاحتيال واكتشافه، بما في ذلك تحليلات الاحتيال المتقدمة وتعزيز الضمانات للقنوات عبر الإنترنت والهواتف المحمولة، وهو ما يؤكد النهج الاستباقي للمجموعة لمكافحة تهديدات الاحتيال المتطورة للمجموعة وعملائها. أصبح المحتالون أكثر تطوراً وأفضل مواراداً، وقد أدركت المجموعة هذا الخطر واستجابت له من خلال تحديد الاتجاهات الناشئة في وقت مبكر وزيادة تركيزها على الأمن من خلال التصميم، وتماشياً مع زيادة رقمنة العمليات، تم الانتقال إلى ضوابط يتم فرضها آلياً بدلا من الضوابط اليدوية.

وفي مجال إدارة المخاطر السيبرانية، عملت المجموعة على ضمان خضوع جميع مبادرات التحول الرقمي لمراجعات صارمة على مستوى خط الدفاع الأول والثاني من قبل فرق الأمن والمخاطر السيبرانية. وخضعت الشراكات مع مقدمي الخدمات لتقييم وإشراف صارمين لتتوافق مع متطلبات البنك المركزي الإماراتي. بالإضافة إلى ذلك، تواصل المجموعة تعزيز قدراتها في إدارة مخاطر السلوك، وضمان المعاملة العادلة للعملاء بما يتوافق مع أنظمة حماية المستهلك.

كما يتم دعم مجلس الإدارة من خلال إطار عمل مُحْكَمٌ للرقابة الداخلية، يمثل ضماناً للعمليات المالية وغير المالية لبنك الإمارات دبي الوطني، بما في ذلك عمليات التدقيق الداخلية والخارجية. وقد صُمِّمَ نظام الرقابة الداخلية بحيث يتبع منهجاً متعدد المستويات ويُنَفَّذ على مختلف درجات الحوكمة عبر أنحاء المجموعة. ويعتمد هذا النظام على المساءلة والتفويض والتعاون داخل مختلف الإدارات ووظائف الأعمال، مما يشجع على مواءمة الأهداف والموارد والآليات المنفذة على مستوى المجموعة بأكملها. ويقوم على أساس التحديد الواضح لأفضل ممارسات المعايير وتأكيد المسؤوليات الخاصة بالحوكمة؛ ويتم تنفيذ السياسات والإجراءات المناسبة لخدمة كل إدارة ووحدة أعمال على مستوى المجموعة. وتشمل الدوائر التي تساهم في نظام الرقابة الداخلية دوائر التدقيق الداخلي، والتدقيق الخارجي، والمخاطر، والامتثال والمالية، والقانونية، ودوائر الحوكمة المؤسسية.

وترفع دوائر التدقيق الداخلي، والامتثال، والمخاطر تقارير ربع سنوية إلى لجان مجلس الإدارة، بما في ذلك لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق. وخلال عام ٢٠٢٤، أصدرت كل من دوائر التدقيق الداخلي والامتثال ٤٧ و١٠ تقارير على التوالي للجنة المجلس للتدقيق.

وتبلغ كل من لجنة المجلس للمخاطر ولجنة المجلس للتدقيق، مجلس الإدارة بشأن أي أمور مهمة، عند الاقتضاء.

- تحدد لجنة المجلس للمخاطر استراتيجية المخاطر الشاملة وتعتمد جميع أُطُر العمل المتعلقة بالمخاطر، كما تراجع بانتظام، حالات التعرض للمخاطر، وبيان القدرة على تحمل المخاطر، وتقارير تركز المخاطر، من خلال رصد المخاطر بشكل ربع سنوي وبدعم من إدارة المخاطر. وتشرف لجنة المجلس للمخاطر على إنشاء وتشغيل أنظمة إدارة المخاطر وتتلقى المستجدات على نحوٍ منتظمٍ بشأنِ فعاليتها. وتقوم اللجنة أيضًا بمراجعة فعالية وظيفة الرقابة الشرعية الداخلية.
- تقوم لجنة المجلس للتدقيق بمراجعة فعالية الضوابط الداخلية للمجموعة وبيئة الحوكمة المؤسسية وتوفر الرقابة على وظائف التدقيق الداخلي والخارجي والامتثال، بالإضافة إلى وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي بالتنسيق مع لجنة الرقابة الشرعية الداخلية للمجموعة.
- وتشرف لجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على الحوافز والمكافآت الأخرى، التي تشمل النظر في هياكل المخاطر لملاءمة أداء الشركات، والمخاطر والمسؤولية، والثقافة المؤسسية.
- وتنظر لجنة الرقابة الشرعية الداخلية، مع أعضاء معينين من قبل المساهمين، في المخاطر والضوابط الشرعية.

وفي العام المقبل، سيواصل بنك الإمارات دبي الوطني إعطاء الأولوية لأهداف إدارة المخاطر التي تعالج المخاطر الناشئة وتضمن الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتطورة. وتتضمن مجالات التركيز الرئيسية تعزيز الوقاية من الاحتيال واكتشافه لمواجهة التهديدات المتطورة بشكل متزايد وتعزيز الدفاعات السيبرانية بقدرات مراقبة متقدمة للتخفيف من المخاطر السيبرانية. وستكون المرونة التشغيلية أيضًا من الأولويات، مع التركيز المتزايد على الحفاظ على تقديم الخدمات الحيوية أثناء الاضطرابات غير المخطط لها.

وستتوافق هذه الجهود مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وتتكيف مع تعقيدات مشهد المخاطر المتطور. ومن خلال اتباع نهج استباقي لإدارة المخاطر وتعزيز الضوابط الداخلية، يهدف بنك الإمارات دبي الوطني إلى حماية استقراره ونجاحه على المدى الطويل.

وتتوفر المزيد من التفاصيل عن هاتين اللجنتين في أقسام لاحقة متصلة بنفس الموضوع من هذا التقرير.

الإخلالات وأسبابها وتجنبها

يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني آلية لضمان الامتثال الفعال لأنظمة ذات الصلة والإبلاغ عن أي انتهاكات أو مسائل ذات أهمية.

وخلال عام ٢٠٢٤، لم تتواجد أي انتهاكات مادية أو الإبلاغ عنها. وقد تم تحديد كافة المسائل الجوهرية ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة و/ أو لجانه من قبل المسؤول التنفيذي للتدقيق للمجموعة والمسؤول التنفيذي للامتثال للمجموعة المسؤول التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة. ولم يسجل المدقق الخارجي أي تحفظات للسنة المالية ٢٠٢٤.

الخدمات المصرفية الإسلامية

يقدم بنك الإمارات دبي الوطني منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال بنك الإمارات دبي الوطني الإسلامي، وهي نافذة إسلامية مرخصة من قبل البنك المركزي الإماراتي. وتطبق وحدة الأعمال هذه آلية قوية للحوكمة الشرعية لضمان اعتماد جميع المنتجات والخدمات حسب الأصول وبما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وإرشادات وأنظمة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

وتماشياً مع إطار الحوكمة الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضعت النافذة الإسلامية "نهجا دفاعيا ثلاثيا" يضم فريق أعمال النوافذ الإسلامية، وإدارة الرقابة الشرعية، وإدارة التدقيق الشرعي الداخلي، على التوالي. وتدعم هذه الوحدات أنشطة الحوكمة الإسلامية والرقابة وإعداد التقارير في بنك الإمارات دبي الوطني.

وتخضع النافذة الإسلامية للجنة الرقابة الشرعية الداخلية التي تضم علماء شريعة مستقلين. ويتم تعيين أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، بناء على ترشيح من مجلس الإدارة وموافقة الهيئة الشرعية العليا. ويمتلك بنك الإمارات دبي الوطني سياسات وإجراءات وضوابط راسخة معتمدة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لتيسير الأنشطة التجارية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتعمل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية وفقا للقرارات والمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الهيئة الشرعية العليا وتشرف على جميع الأعمال والأنشطة والمنتجات والخدمات والعقود والمستندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولدى لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ميثاق معتمد يتضمن إطار العمل الخاص بإحالة الأمور إلى اللجنة وإصدار الفتاوى، وعملية اتخاذ القرار. وتعتبر الفتاوى والقرارات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية الداخلية ملزمة لبنك الإمارات دبي الوطني.

تصدر الهيئة تقريراً سنوياً عن أنشطتها، يتضمن التأكد من التزام بنك الإمارات دبي الوطني الإسلامي بشكل مستمر بمبادئ الشريعة الإسلامية والفتاوى المتفق عليها، وتحديد أي حالات عدم امتثال. وتعتمد التقرير الهيئة الشرعية العليا للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك يتم عرضه على مساهمي المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية. وقد عقدت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية (١٥) خمسة عشر اجتماعاً خلال عام ٢٠٢٤.

أعضاء لجنة الرقابة الشرعية الداخلية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء رئيس اللجنة (عين في ١٠ مايو ٢٠٢٠)	الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الرحيم سلطان العلماء ("د. العلماء") هو أستاذ الفقه وأصوله في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة في العين، بالإضافة إلى كونه خبيراً معتمداً في الشؤون المالية المتعلقة بالامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية. والأستاذ الدكتور/ العلماء حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي المقارن من جامعة أم القرى في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية و: • يقود اللجنة الشرعية في صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة. • عضو في عدد من مجالس الفتوى والشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية وشركات تكافل.
أ.د. محمد علي القري نائب الرئيس عُيّن في ١٠ مايو ٢٠٢١	يتميز الأستاذ الدكتور/ محمد علي القرّي (د. القرّي) بكونه أستاذاً سابقاً للاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، والمدير السابق لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، في نفس الجامعة. ألّف الدكتور القري العديد من الكتب حول التمويل الإسلامي، باللغتين العربية والإنجليزية، وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة كاليفورنيا، و: • خبير في مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي. • عضو في مجلس أمناء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك مجلسها الشرعي. • كما يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة وهو عضو في العديد من الهيئات الشرعية للبنوك الإسلامية وشركات التكافل عبرالعالم، بما في ذلك هيئات الشريعة في مصرف البحرين المركزي ومؤشر داو جونز للأسواق الإسلامية.
د. سالم علي العلي عضواً عُيّن في ١٨ يوليو ٢٠١١	الدكتور/ سالم علي آل علي ("د. آل علي") هو أستاذ مساعد في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في كلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقوم بتدريس مجموعة متنوعة من المقررات المتعلقة بالشريعة الإسلامية والصيرفة الإسلامية و: • تلقى تعليمه في المملكة المتحدة، حيث حصل على درجة الدكتوراه في القانون المالي من جامعة لندن. • حاصل على درجة البكالوريوس في الشريعة (الفقه وأصوله) ودرجة الماجستير في الصيرفة والتمويل الإسلامي. • كان محاضراً غير متفرغ لبرنامج الماجستير في القانون في كلية حقوق بي بي بي، جامعة بي بي بي، ومقرها لندن، حيث حاضر في مجموعة واسعة من المسائل الفقهية، بما في ذلك القوانين الإسلامية والإنجليزية والمقارنة. • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية.
د. محمد قاسم عضواً عُيّن في ١ أغسطس ٢٠٢١	الدكتور/ محمد قاسم ("د. قاسم") هو عالم شرعي معروف وخبير في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، و: • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. • حاضر في الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد لأكثر من عقدين. • ساهم بشكل كبير في نمو وتنظيم الصناعة المصرفية الإسلامية في مناصب مختلفة.
د. أمين فاتح عضواً عُيّن في ١ يوليو ٢٠٢١	حصل الدكتور/ أمين فاتح ("د. فاتح") على درجتي البكالوريوس والماجستير في الحديث الشريف، ودرجة الدكتوراه في الدراسات الإسلامية و: • شارك في الصناعة المصرفية الإسلامية منذ عام ١٩٨٨. • عضو في لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لعدد من المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية. • حاضر في العديد من الجامعات وهو مدرب ثنائي اللغة في مجال التمويل الإسلامي، حيث قدم فيه العديد من الدورات التدريبية في أنحاء العالم.

إشراف المجموعة على الشركات التابعة الدولية والمحلية

تمتلك مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني ما مجموعه ٨٤٨ فرعا و٣٩٥ جهاز صراف آلي في مختلف مناطق تواجدها الدولي. ولها عمليات في الإمارات العربية المتحدة وتركيا والمملكة العربية السعودية ومصر والهند وسنغافورة والمملكة المتحدة والنمسا وألمانيا والبحرين، بالإضافة إلى مكاتب تمثيل في الصين وإندونيسيا.

ويوضح مخطط الكيانات التالي الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة:

وبصفته الشركة الأم الرئيسية، فإن بنك الإمارات دبي الوطني مسؤولٌ عن عمليات المجموعة وضمان إدارة المخاطر بشكل فعال للمجموعة والتي تشمل شركاتها التابعة المحلية والدولية.

وفقاً لأنظمة المحلية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، فإن مجلس الإدارة مسؤولٌ عن وضع إطار واضح للحوكمة وممارسة الرقابة الكافية على المجموعة، وضمان تنفيذ الإدارة العليا للأهداف الاستراتيجية للبنك والثقافة المؤسسية على جميع المستويات.

وتماشياً مع ذلك، وضع بنك الإمارات دبي الوطني سياساته وإجراءاته الداخلية الخاصة، بما في ذلك مبادئ الإشراف على مجلس إدارة المجموعة التي أنشئت في عام ٢٠٢٤ للإشراف على ضمان اتباع معايير عالية للحوكمة المؤسسية عبر المجموعة.

وفي حين يحتفظ مجلس الإدارة بالمسؤولية الشاملة عن ممارسة الرقابة الكافية على المجموعة، فإنه يحق له تفويض المسؤولية عن هذه الرقابة، أو عناصر منها، حسبما يراه مناسباً، بما في ذلك تفويض الرقابة على أي شركة تابعة إلى أي لجنة مجلس إدارة أو اي لجنة إدارة يراها مناسبة.يتم تطبيق ترتيبات حوكمة مناسبة وفعالة في كافة قطاعات أعمال المجموعة، بما في ذلك مجالس الإدارة والفروع التابعة على المستويين المحلي والدولي، وهي ترتيبات تتوافق مع جميع القوانين والأنظمة المحلية.

وللقيام بالرقابة الفعالة عبر المجموعة، يتبع بنك الإمارات دبي الوطني مبادئ رفيعة المستوى لأفضل ممارسات الحوكمة، حيث يتم تطبيقها بشكل متسق عبر المجموعة.وعليه، يجب على كل كيان تابع للمجموعة ما يلي:

- الامتثال لجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والحوكمة المحلية،في حالة وجود تعارض بين مبادئ المجموعة والمتطلبات التنظيمية المحلية، يتم تطبيق المتطلبات الأكثر صرامة؛
- العمل ضمن استراتيجية وثقافة وقيم المجموعة وإدارة أعمالها بما يتوافق مع إطار إدارة المخاطر الخاص بالمجموعة؛
- أن يكون تحت قيادة مجلس إدارة فعال، مع التوازن المناسب بين المهارات والتنوع والخبرة والمعرفة، والتأكد من وجود عدد مناسب من المديرين المستقلين، كما تقتضي الأنظمة المحلية، لتوفير توازن فعال ورؤى حول السوق وتوقعات الصناعة؛
- تعزيز التواصل والعلاقات المفتوحة والفعالة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني، حيث يتم إبلاغ مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني بأي تغييرات في مجلس الإدارة أو اللجان؛ و
- تقديم تحديثات منتظمة لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني حول أداء الأعمال، استراتيجية العمل، المخاطر المادية، التحديات وأي مسائل جوهرية أخرى.

التوطين

تبوأ بنك الإمارات دبي الوطني مكانته على مدار ٦٠ عاما، ضمن أكبر الشركات في البلاد التي تحرص على توظيف مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. نقدم للإماراتيين فرصاً وظيفية متسارعة الارتقاء، وتطويراً مهنياً عالمي المستوى، كما نعطيهم الفرصة لدعم التنمية الاقتصادية المستمرة في دولتنا بشكل مباشر من خلال برامج التطوير الوظيفي المصممة بعناية.

	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
% من الإماراتيين (بنك الإمارات دبي الوطني)	%٣٦	%٣٣	%٣٤
% من الإناث الإماراتيات (بنك الإمارات دبي الوطني)	%٧٤	%٧٤	%٧٥

كما في نهاية عام ٢٠٢٤، يوجد لدينا ٥٦ إماراتيًا يشغلون مناصب قيادية عليا في بنك الإمارات دبي الوطني إضافة إلى ٢،١٥٥ موظفًا إماراتيًا في بنك الإمارات دبي الوطني، الذين يؤدون أدوارًا حاسمة في كل مستوى من مستويات المنظومة. ويهدف بنك الإمارات دبي الوطني إلى جذب وتطوير وإشراك واستبقاء المواهب الإماراتية على كل مستوى وظيفي من مستويات شركتنا.

وقد تم تصميم مبادراتنا الرائدة لتحديد الإمكانات وتوفير التدريب والدعم المطلوبين اللذين يحتاجهما موظفونا الإماراتيون لتولي مناصب قيادية ذات متطلبات حيويّة، ومساعدة بنك الإمارات دبي الوطني على بناء مستقبل المجموعة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

اجتماعات الجمعية العمومية

ترأس اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤ رئيس مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني. وحضر الاجتماع، سواء شخصياً أو عبر الإنترنت، أعضاء مجلس الإدارة ومدقق الحسابات الخارجي وممثل عن هيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين.

وسجل محضر الاجتماع أمين سر مجلس إدارة المجموعة ومن ثم أتيحت إمكانية الإطلاع على قرارات الجمعية العمومية لهيئة الأوراق المالية والسلع والمساهمين من خلال الإعلان عنها في السوق قبل افتتاح يوم التداول التالي في السوق. وتضمنت أعمال اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٤، العديد من بنود اجتماع الجمعية العمومية الأساسية الخاضعة للقرار العادي (كونها أغلبية بسيطة من الأصوات المؤهلة)، وعدد من الأمور التي تطلبت قرارات خاصة بنسبة ٧٥ % من الأصوات المؤهلة. وقد تمت الموافقة على جميع القرارات المطروحة للموافقة عليها حسب الأصول في اجتماع الجمعية العمومية لعام ٢٠٢٤، مدرج في الجدول التالي ملخص للقرارات التي قدمها المساهمون وأقروها (تمت الموافقة عليها):

Emirates NBD's share price in the market (closing price, highest and lowest price) at the end of each month during ٢٠٢٤.

المسائل المطروحة للموافقة عليها في اجتماع الجمعية العمومية للعام ٢٠٢٤	نوع القرار
البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة • اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة المجموعة والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
تقرير المدقق الخارجي • اعتماد تقرير المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.	عادي
تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية • اعتماد تقرير لجنة الرقابة الشرعية الداخلية بشأن نافذة الخدمات المصرفية الإسلامية لبنك الإمارات دبي الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر • اعتماد الميزانية العمومية المدققة وحساب الأرباح والخسائر لبنك الإمارات دبي الوطني للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
توزيع الأرباح • اعتماد مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة • اعتماد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	عادي
إبراء ذمة مجلس الإدارة • إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.	عادي
إبراء الذمة أو الفصل أو رفع دعاوى المسؤولية ضد مدقق الحسابات حسب مقتضى الحال • إبراء ذمة المدقق الخارجي من المسؤولية عن الأعمال التي تمت خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ، أو إقالة مدقق الحسابات وملاحقته، بحسب مقتضى الحال.	عادي
تعيين المدقق الخارجي • اعتماد تعيين مدقق الحسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٤ وتحديد أتعابه عن تلك السنة.	عادي
اعتماد مقترحات برامج السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم • اعتماد مقترحات مجلس الإدارة بشأن السندات المالية غير القابلة للتحويل إلى أسهم والتي سيصدرها بنك الإمارات دبي الوطني بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية ذات الصلة.	خاص
تفويض مجلس الإدارة • تفويض مجلس إدارة المجموعة و/أو أي شخص مفوض من قبل مجلس الإدارة، باعتماد أي قرار أو اتخاذ أي إجراء قد يكون ضرورياً لتنفيذ القرارات العادية والخاصة التي ستعتمدها الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية العمومية ٢٠٢٤. GAM ٢٠٢٤.	خاص

بيان المساهمات النقدية والعينية للمجتمع المحلي والحفاظ على البيئة.

يعمل بنك الإمارات دبي الوطني وفق مبدأ "خلق قيمة مشتركة"، من خلال إطار عمل قوي يؤكد التزامنا تجاه المجتمعات المحيطة. تؤدي المجموعة دورًا فعالاً في تعزيز الرفاهة الاجتماعية والبيئية في المناطق التي تعمل فيها، بهدف تحسين حياة القاطنين والعاملين في تلك المناطق. ويعزز هذا النهج الخيري مكانة المجموعة كجهة تتحمل المسؤولية الاجتماعية، ويرسخ التزامها بالنمو بالتوازي مع مجتمعاتها، ويضمن الوفاء بمسؤولياتها العامة.

وقد تم توثيق التقدم الذي أحرزه بنك الإمارات دبي الوطني في هذه القطاعات لغرض الشفافية حيث تتوفر المزيد من المعلومات في تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لعام ٢٠٢٤ الصادر عن المجموعة.

البيئة

تهدف المجموعة إلى التعامل مع المشهد البيئي المتغير بمرونة وسلاسة، وتحويل المخاطر والتحديات إلى فرص للتغيير الإيجابي.

كفاءة الطاقة: أثبت البنك مكانته باعتباره البنك الرائد في منطقة الشرق الأوسط في مجال تصميم المباني المستدامة، وحقق رقماً قياسياً من خلال حصوله على ٣٥ شهادة (ليد)، من بينها ١٦ شهادة (ليد) بلاتينية، و١٩ شهادة (ليد) ذهبية عبر فروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والهند، إضافة إلى شهادة (باركسمارت) ذهبية.

إحياء التنوع البيولوجي: تمت زراعة ٦٠ ألف شجرة مانجروف بنجاح في محمية جبل علي للحياة البرية بالشراكة مع مجموعة الإمارات للبيئة البحرية.

مبادرات بقيادة الموظفين: تم إطلاق العديد من المبادرات لإشراك الموظفين في جهود الاستدامة، ومنها برامج "دعم البيئة"، و"أبطال البيئة"، و"نصائح بيئية". تحتفل مبادرة "أبطال البيئة" بقصص نجاح الاستدامة التي يقودها الموظفون، في حين تدعو مبادرة "دعم البيئة" جميع الموظفين من جميع أنحاء المجموعة لمشاركة أفكار مبتكرة للحد من الانبعاثات داخل مكاتبنا وفروعنا، وخاصة في مجالات مثل خفض الكهرباء، والحفاظ على المياه، والحد من استخدام الورق والبلاستيك. وقد أدى ذلك إلى تقديم أكثر من ١١٠ اقتراحاً قابلاً للتنفيذ لتعزيز التأثير البيئي للمجموعة إلى مدى أبعد. تشجع سلسلة "نصائح بيئية" الموظفين على تبني ممارسات بسيطة صديقة للبيئة. ورغم بساطتها إلا أنها ذات أثر في حياتهم اليومية، في العمل والمنزل على حد سواء.

المبادرات المجتمعية

في عام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي المساهمات الاجتماعية للمجموعة ٥١ مليون درهم، لدعم قطاعات مختلفة بما في ذلك المساهمات الإسلامية والتعليمية والمساعدات الإنسانية والصحية والوقائية والهادفة لتنمية المجتمع.

برنامج الثقافة المالية والإرشاد: إطلاق مبادرة الرفاهية المالية مع بنك الإمارات دبي الوطني، وهي بوابة مخصصة تقدم المعرفة والنصائح حول إدارة الأمور المالية بكفاءة. عقد ورش عمل خاصة بالثقافة المالية وإطلاق مبادرات إرشادية مصممة لتمكين أصحاب الأعمال الصغيرة وروائدات الأعمال، بالإضافة إلى جلسات توعية للموظفين.

التبرع من قبل العملاء: جمعت التبرعات من خلال تطبيق (إي إن بي دي إكس) ومنصة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للبنك مبالغ معتبرة للجمعيات الخيرية المسجلة. وبلغ إجمالي التبرعات المرسلة من العملاء إلى الجمعيات الخيرية في الإمارات عبر تلك القنوات ٢.٧ مليون درهم.

فروع مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة: اعتبارًا من عام ٢٠٢٤، تم تجهيز ٣١٣ فرعًا لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني حول العالم بميزات مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات أصحاب الهمم، تتضمن هذه الفروع البنية التحتية الشاملة والتكنولوجيا والخدمات لتحسين إمكانية الوصول للخدمات. يتم أيضًا توفير التدريب على خدمة العملاء ذوي الاحتياجات الخاصة لجميع الموظفين المتفاعلين شخصياً مع العملاء.

سباق الوحدة: أقيمت النسخة السابعة من سباق الوحدة السنوي، الحدث المجتمعي الرائد في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يحتفل بالشمول وتيسير الوصول للخدمات لأصحاب الهمم، في حضور أكثر من ٢٨٠٠ مُشَارِكٍ على جميع مستويات القدرة البدنية.

التخلص من النفايات الإلكترونية وإعادة تدويرها: تم التبرع بأكثر من ٥٣٠٠ جهاز تكنولوجيا معلومات قديم، بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر المحمولة والطابعات والأجهزة اللوحية المستعملة، للطلاب المحتاجين. تم التبرع بإجمالي ١،٨٦٨ كيلوغرامًا من النفايات الإلكترونية إلى شركة (إي سايكلكس) لتجديد وتحديث كل هذه الأصول والتبرع بها إلى المدرسة الرقمية. ودعمت هذه المبادرة ما يقرب من ٨،٥١٢ طالبًا من المجتمعات الأقل رفاهية.

التمويل المستدام

يؤمن بنك الإمارات دبي الوطني إيماناً راسخاً بأن التمويل المستدام هو المستقبل، ويلتزم بريادة الطريق لدفع عجلة الاقتصاد منخفض الكربون. وتم اتخاذ المبادرات التالية تماشيا مع رؤية المجموعة:

- إصدار سندات تمويل قرض مرتبط بالاستدامة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤، مما يدل على ريادتها في مجال التمويل المستدام. وهي أول سندات تمويل قرض مرتبط بالاستدامة في العالم توافق بشكل كامل مع إطار عمل جمعية أسواق رأس المال الدولية ورابطة أسواق القروض.
- وقد أصدر "الإمارات الإسلامي" أول صكوكه المستدامة في العالم بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أميركي وكانت هذه هي أول صكوك استدامة تصدرها دولة الإمارات العربية المتحدة بعد إصدار هيئة أسواق المال الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية ومجموعة بورصة لندن للأوراق المالية إرشادات حول المبادرات البيئية والاجتماعية وصكوك الاستدامة.
- تم إطلاق وديعة ثابتة مستدامة تركز على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مما يسمح للعملاء بالحصول على أسعار فائدة جذابة إضافة إلى دعمهم المشاريع المسؤولة بيئيًا واجتماعيًا.
- تقديم خدمات تداول الكربون، ليصبح البنك الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يمكّن العملاء من تعويض الانبعاثات، وهي خطوة تتماشى مع استراتيجية الإمارات العربية المتحدة للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٥٠.

منذ السنة المالية ٢٠٢١، أظهرت المجموعة التزامها الأوسع بالتمويل المستدام من خلال تسهيل ما مجموعه ٢٨.٤ مليار دولار أمريكي في المعاملات البيئية والاجتماعية والمرتبطة بالاستدامة.

علاقات المستثمرين وأداء الشركة

تتولى إدارة علاقات المستثمرين في بنك الإمارات دبي الوطني، والتي تتبع لإدارة المسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة، مسؤولية التعامل مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنيين الرئيسيين الخارجيين، بما في ذلك المساهمين وأصحاب الديون ووكالات التصنيف ومجتمع المستثمرين المحترفين.

وتنسق إدارة علاقات المستثمرين عملية إصدار نتائج المجموعة ربع السنوية للجمهور وإطلاع الأطراف المعنيين على الأداء والتوقعات.
ووفقاً للنظام الأساسي للمجموعة، يحق للمستثمرين الأجانب امتلاك ما يصل إلى ٤٠ % من أسهم المجموعة.

وقد نظمت إدارة علاقات المستثمرين ثمانية عشر (١٨) مؤتمراً وجولةً على مستوى العالم في عام ٢٠٢٤ ورحبت بالعديد من المستثمرين لحضور الاجتماعات في المقر الرئيسي لبنك الإمارات دبي الوطني في دبي.
وخلال عام ٢٠٢٤، اجتمعت علاقات المستثمرين والإدارة العليا مع أكثر من ٤٠٠ مستثمر في الديون والأسهم وحضروا أكثر من ٢٠٠ اجتماع فردي.

كما يقوم قسم علاقات المستثمرين بالتنسيق مع إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة وأقسام سكرتارية شركات المجموعة لنشر معلومات الأداء الفصلية لأصحاب المصلحة بطريقة تتوافق مع التزامات المجموعة التنظيمية. ويتضمن ذلك إصدار البيانات المالية والبيان الصحفي وعرض النتائج من خلال الموقع الإلكتروني لسوق دبي المالي.
ويقوم قسم علاقات المستثمرين أيضًا بتنسيق مكالمة بين المحللين والمستثمرين في فترة ما بعد الظهر من يوم الإعلان عن النتائج، حيث يقدم الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة النتائج ويجيبان على أسئلة مجتمع الاستثمار. يتم نشر تفاصيل المكالمة مع المحللين والمستثمرين على موقع المجموعة على الإنترنت، إلى جانب الروابط الخاصة بالمكالمة، والبث على شبكة الإنترنت والمستندات ذات الصلة التي يتم إرسالها أيضًا إلى المتابعين المسجلين لتلقي التحديثات.

يتلقى الموظفون إشعارات عبر البريد الإلكتروني في صباح يوم الإعلان عن نتائج المجموعة الفصلية، لإبلاغهم بالنتائج وأهم النقاط. كما يتم إجراء مكالمة للإدارة في صباح يوم الإعلان عن النتائج، حيث يتفاعل الرئيس التنفيذي للمجموعة والمسؤول الرئيسي للشؤون المالية للمجموعة مع إدارة المجموعة لمناقشة نتائج المجموعة وأدائها.

تداولات المطلعين

لدى بنك الإمارات دبي الوطني سياسة تخص التعامل بالحسابات الشخصية تفرض على قسم الامتثال بالمجموعة وضع قائمة بأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا، والموظفين الذين يُعتبرون مطلعين داخليين، وتحديثها بشكل ربع سنوي.

وفقًا لهذه السياسة، يُطلب من هؤلاء المطلعين تقديم إقرار سنوي، ويحظر عليهم الشراء أو البيع المباشر أو غير المباشر للأوراق المالية أثناء حيازتهم لمعلومات سرية أو داخلية.

يتم الإعلان عن فترة مغلقة قبل إعلان النتائج المالية. يُحظر خلالها على الموظفين شراء أو بيع الأوراق المالية الخاصة ببنك الإمارات الإسلامي الوطني.

يقوم قسم الامتثال بالمجموعة بمشاركة سجل المطلعين سنويًا مع قسم علاقات المستثمرين بالمجموعة، الذي يقوم بدوره برفع السجل إلى هيئة الأوراق المالية والسلع وسوق دبي المالي وفقًا للقوانين واللوائح السارية.

ويقود وظيفة علاقات المستثمرين كل من:
السيد/ باتريك كليركين
رئيس - التمويل وعلاقات المستثمرين للمجموعة
بريد إلكتروني: IR@EmiratesNBD.com
Patricke@emiratesnbd.com
رقم الهاتف: ٩٠٩ ٣٠٩ ٤ ٩٧١+
relations/-www.emiratesnbd.com/en/investor/team-the-meet

ويحتوي الجدول التالي على توزيع أنواع المساهمين كما في ديسمبر ٢٠٢٤:

تصنيف المساهمين	الأفراد	شركات	الحكومة	المجموع
	نسبة الأسهم المملوكة			
وطني	%١١.٣٥	%٣٤.٠٤	%٤١.١٣	%٨٦.٥٢
عرب	%١.٣١	%٠.٨٢	%٠	%٢.١٣
أجانب	%٠.٧٣	%١٠.٠٩	%٠.٥٣	%١١.٣٥
المجموع	%١٣.٣٩	%٤٤.٩٥	%٤١.٦٦	%١٠٠

ويوضح الجدول التالي بيان المساهمين الذين امتلكوا ٥% أو أكثر من أسهم بنك الإمارات دبي الوطني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية	٢,٥٨٤,٤٩٩,٦٤٠	%٤٠.٩٢
شركة دي إتش ٧ (ذ.م.م.)	٩٣٧,٥٠٠,٠٠٠	%١٤.٨٤
شركة كابيتال أسيتس (ذ.م.م.)	٣٣٦,٦١٤,١٢١	%٥.٣٣

ويبين الجدول التالي بيان توزيع المساهمين حسب حجم حقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

ملكية الأسهم	عدد مالكي الأسهم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة من رأس مال الشركة
أقل من ٥٠,٠٠٠	٢,٧٩٠	١٥,٧٠٣,٤٥٩	%٠.٢٥
من ٥٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠,٠٠٠	٨٢١	١٤٨,٧٣٢,٦٣٧	%٢.٣٥
من ٥٠٠,٠٠٠ إلى أقل من ٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٠	٦٣٨,٢٩١,٨٣٣	%١٠.١١
٥,٠٠٠,٠٠٠ أو أكثر	٨١	٥,٥١٣,٨٧٠,٣٢٤	%٨٧.٢٩

إجمالي عدد أسهم بنك الإمارات دبي الوطني المصدرة خلال عام ٢٠٢٤: = **٦,٣١٦,٥٩٨,٢٥٣**.

سعر سهم بنك الإمارات دبي الوطني في السوق (سعر الإغلاق، أعلى وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال عام ٢٠٢٤.

شهر(٢٠٢٤)	أعلى سعر شهري (درهم)	أدنى سعر شهري (درهم)	الإغلاق الشهري
يناير	١٨.٥٥	١٧.٢٠	١٧.٧٠
فبراير	١٨.٦٠	١٧.٢٥	١٨.٣٠
مارس	١٧.٨٠	١٦.٩٥	١٧.٥٠
أبريل	١٧.٥٥	١٥.٦٥	١٧.٠٠
مايو	١٦.٩٥	١٥.٤٥	١٥.٥٥
يونيو	١٦.٥٠	١٥.٧٠	١٦.٥٠
يوليو	١٩.١٠	١٦.٤٠	١٩.١٠
أغسطس	١٩.٩٠	١٨.٣٥	١٩.٧٠
سبتمبر	٢٠.٩٠	١٩.٦٥	٢٠.٣٠
أكتوبر	٢٠.٣٠	١٩.٠٠	١٩.٠٠
نوفمبر	٢٠.٥٠	١٩.١٠	٢٠.٠٠
ديسمبر	٢١.٦٥	١٩.٤٠	٢١.٤٥

بيان أداء بنك الإمارات دبي الوطني بالمقارنة مع السوق العام خلال عام ٢٠٢٤.

شهر(٢٠٢٤)	الإغلاق الشهري	المؤشر العام لسوق دبي المالي	البيانات المالية
يناير	١٧.٧٠	٤,١٦٩.٠٨	٢,٩٩٤.٦٤
فبراير	١٨.٣٠	٤,٣٠٨.٧٧	٣,١٧٧.٦١
مارس	١٧.٥٠	٤,٢٤٦.٢٧	٢,٩٩٦.٠٤
أبريل	١٧.٠٠	٤,١٥٥.٧٧	٢,٩٠٤.٣٧
مايو	١٥.٥٥	٣,٩٧٧.٩٣	٢,٨٠٦.٣٧
يونيو	١٦.٥٠	٤,٠٣٠.٠٠	٢,٨٩٢.٠٢
يوليو	١٩.١٠	٤,٢٦٨.٠٥	٣,١٢٣.٤٩
أغسطس	١٩.٧٠	٤,٣٢٥.٤٥	٣,١٧٠.٤٢
سبتمبر	٢٠.٣٠	٤,٥٠٣.٤٨	٣,٢٨٥.٢٨
أكتوبر	١٩.٠٠	٤,٥٩١.٠٥	٣,٢٧٨.١٣
نوفمبر	٢٠.٠٠	٤,٨٤٧.٣٤	٣,٣٥٨.٨٧
ديسمبر	٢١.٤٥	٥,٥١٨.٦٧	٣,٤٥٧.٩٨

التعاريف

يكون للتعبيرات التالية، ضمن سياق تقرير الحوكمة المؤسسية هذا، المعاني الموضحة أدناه:

ALCO: لجنة الأصول والمطلوبات

Board: مجلس الإدارة

BAC: لجنة المجلس للتدقيق

BRC: لجنة المجلس للمخاطر

BEC: لجنة المجلس التنفيذي

BCIC: لجنة معادلة الأرباح للمجلس

BNRESGC: ولجنة المجلس للترشيحات والمكافآت والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

BPEC: لجنة معادلة الأرباح للمجلس

CBUAE: مصرف الإمارات العربية المتحدة المَرْكَزِيّ

لوائح الحوكمة المؤسسية: تشمل لائحة الحوكمة المؤسسية للبنوك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) تعميم رقم ٨٣ / ٢٠١٩ بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٩ (وقرار رئيس هيئة الأوراق المالية والسلع رقم ٣٠ / ر.م لسنة ٢٠٢٠ بشأن اعتماد دليل الحوكمة لشركات المساهمة العامة، بالإضافة إلى القوانين والقواعد والأنظمة الأخرى ذات الصلة السارية على البنوك والشركات المدرجة في سوق دبي المالي.

DFM: سوق دبي المالي

Emirates NBD / Group:
بنك الإمارات دبي الوطني/ المجموعة: يشير إلى مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والشركات التابعة لها

ESG: الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

EXCO: اللجنة التنفيذية لبنك الإمارات دبي الوطني

GAM: اجتماعات الجمعية العمومية

GRC: لجنة المخاطر للمجموعة

HSA: الهيئة الشرعية العليا

ICAAP: عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال

ISCD: قسم الرقابة الشرعية الداخلية

ISSC: لجنة الرقابة الشرعية الداخلية

ITSC: اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات

MIC: لجنة الإدارة للاستثمار

MCC: لجنة إدارة الائتمان

P.J.S.C.: شركة مساهمة عامة

POA: سند توكيل

RPT: معاملات الأطراف ذات العلاقة

SCA: هيئة الأوراق المالية والسلع

بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)
شارع بني ياس، ص.ب ٧٧٧ ، ديرة، دبي
الإمارات العربية المتحدة

emiratesnbd.com